

الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال:
شواهد سيبويه نموذجاً

**IRREGULARITY IN THE POETICAL EXAMPLE BETWEEN
INDICATION AND USE : SEBAWAE'S EXAMPLE IN
PARTICULAR**

إعداد الطالبة

نورة ناهر ضيف الله الحربي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية- فرع اللغة

إشراف الدكتورة

فريدة حسن معاجيني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية

الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجاً

إعداد الطالبة

نورة ناهر ضيف الله الحربي

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية - فرع اللغة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

التوقيع	التخصص	المرتبة العلمية	الاسم	
				عضو داخلي
				عضو خارجي
				مشرف مشارك
				مشرف رئيسي

جامعة الملك عبد العزيز

تاريخ المناقشة / / ١٤٣٢هـ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، وبعد :

اللهم لك الشكرُ ابتداءً ... ولك الشكرُ انتهاءً ... شكرَ معترفٍ بعظيم فضلكَ وجليل نعمك، أن وفققتني وباركت لي في وقتي و جهدي حتى أنجز هذا العمل ، وسخرت لي من أعانوني وأخذوا بيدي إلى طريق النجاح ، حيثُ تعجز كلمات الشكر والعرفان أن تقيهم حقهم.

وها أنا ذا أجمعُ حروفي وكلماتي لينطقَ لساني ، بالشكر والعرفان لأسرتي الكريمة متمثلة في والديّ الغاليين ، سائلةً الله - عز وجل- أن يجزيهما خيرَ الجزاء ، كما أوجه شكري وتقديري إلى زوجي العزيز ، الذي رافقني في هذه الرحلةِ البحثيةِ ، فكان خير سندٍ و معين لي -بعد الله - في حياتي .

كما أخص بجزيل الشكر ، وعظيم الامتنان أستاذتي الدكتورة : فريدة حسن معاجيني حيثُ تفضلت بالإشراف عليّ ، وأعطتني من خبراتها وعلمها ، وأسدت إليّ النصيحة ، والملاحظة القيمة ، التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا البحث وإتمامه ، فلكِ أستاذتي موفورُ الشكر و صادق الدعاء بأن يجزيك المولى عني خيرَ الجزاء .

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من تفضل عليّ ، ووجه لي نصحاً ، أو توجيهاً ، وساعدني في إكمال هذه الرسالة وانجازها .

الباحثة

مستخلص

تدورُ هذه الدراسة حولَ قضيةِ الشذوذِ في الشواهدِ الشعريةِ ، وهي من القضايا التي يكثرُ الجدلُ حولها، ويغلبُ على نتائجها الخلل والاضطراب، واتخذتُ مجالها التطبيقي شواهد سيبويه . فبدأتُ الدراسة بتقصيِّ أحوالِ الشاهدِ الشعريِّ في النَّحوِ العربيِّ ، وما يلحقُ ذلك من بحثٍ في أهميته، والأسس والضوابطِ المعتمدةِ بكيفيةِ الاستشهادِ به، وشروط ذلك مما يخص الزمان والمكان، وفصاحة القائل والناقل، وتوضيح آراء النحاة ومذاهبهم حوله . كما تناولتُ دلالة الشذوذِ وأنواعه في اللغة ، وأسباب ظهوره في كثير من المصنفاتِ النَّحويَّةِ، ومدى تأثير القياس النحويِّ به ، ومناهجِ النَّحويين في إطلاق هذا المصطلح على ما يصادفهم من شواهد. ولم تغفلُ هذه الدراسة عن موضوع شديد الالتصاق بالشذوذ ؛ وهو موضوع الضرورة الشعرية ، وعرض أقوال النحاة التي انقسمت بين مجيز لها في الشعر ومعارض لوجودها فيه، وكان الميدان الذي طبقت عليه هذه الدراسة كتاب سيبويه ، فبحثتُ عن مواطن الشذوذ في بعض الشواهد وإن لم يشر إليها سيبويه صراحة ، بل جاءت عند بعض النحاة من بعده . وهذه الدراسة وصفية تحليلية ، اشتملت على ثلاثة فصول يسبقها التمهيد، الذي تناول تعريفاً لبعض المصطلحات القريبة من الشذوذ، كمصطلح الضرورة، والقلة، والندرة، كما تضمن عرضاً لأهم الدراسات التي سبقت في هذا الموضوع .

أما الفصل الأول فقد كان محوره الأساسي الشاهد الشعري في النحو العربي، وأهميته، وشروط الاستشهاد بالشعر في الدرس النحوي، ومدى التزام النحاة بها، والرؤى المنهجية حول استنباط القواعد منه . وتناول الفصل الثاني مفهوم الشذوذ وأقسامه، والمنطلق لهذا المصطلح اللغوي، وعلاقته ببعض المصطلحات النحوية، وما دار حوله من أخذ ورد، وأثر هذا الاختلاف في تحديده بشكل دقيق . كما عرض لقضية الضرورة بحكم قربها منه ، مستعرضاً مذاهب النحاة فيها .

أما الفصل الثالث فجاء مختصاً بالدراسة التطبيقية للشذوذ والتي كان ميدانها شواهد سيبويه الشعرية ، وذلك بتوضيح موضع الشذوذ وعرض آراء النحاة ومذاهبهم فيه، وما تبع ذلك من تباين واختلاف في الحكم على النصوص والقياس عليها. وكان من أهم نتائج الدراسة عدم وجود المعيارية الدقيقة والمقننة في الحكم بالشذوذ على الشواهد الشعرية ، مما أدى إلي صعوبة التمييز بين كثير من المصطلحات النحوية ، فجاء هذا على حساب الدرس النحوي .

Abssttract

This study is around oddness in poetry quotations, it's the issue in which there are more controversies and its findings has more disorders and defects. This study took its practical way for Syibawy quotations . the study began to investigate the quotation condition in Arabic grammar, and what attached that of importance, basics and certified rules of how quote with it and the terms and conditions of that and what related to time and place and fluency of the narrator and transferor and clarification of grammarians and their ways around this subject. This study also shows the proofs of oddness and its types in Arabic language, the causes of its appearance in grammatical classification, to what extent the grammatical scheme is influenced, the approaches of grammarians in declaring this ternl for what they met of quotations. This study doesn't forget a close subject with oddness , it's poetry necessity and showing of poets sayings which divided into approved of it and objected to it. The field of this study where it's applied is Sibaway's book . I search for oddness in some quotations , however Sibway doesn't referred to but they are in some followed grammarians. This study is an analytical and descriptive one . it includes three chapters preceded by a preface. The preface explains some definitions for terms near of oddness and the most important studies before the subject. The first chapter' main basis is poetry quotation in Arabic grammar and the importance and conditions of quotations in poetry in grammatical lesson and the extent of grammarians obligations to this and the approaches reviews for elicitation of rules from it. The second chapter includes oddness and its types. The raising of this linguistic term and its relations with some grammatical terms and what happens around it of approval and disapproval and the influence of this differentiation in determining it exactly. As it shows the necessity issue as it close to the oddness reviewing the grallllllarians ideologies. The third chapter is related to applying study for odd quotations in the book which the poetry quotations of Sibway were its field, by indicating the odd quotations' places and showing the grammarians' opinions with their ideologies, and what followed that of variation and differentiations of judging on the texts and comparing them. The most important findings of this study is the non-standard in the judge by oddness of the poetry quotation, which leads to the difficulty to distinguish between most of grammatical terms so it produce an effect upon grammatical lessons.

قائمة المحتويات

م	العنوان	الصفحة
١	شكر وتقدير	د
٢	المستخلص	هـ - و
٣	قائمة المحتويات	ز
٤	المقدمة	٧-١
٥	التمهيد	١١ - ٨
٦	أولاً: تعريف الشذوذ وبعض المصطلحات القريبة منه	١١-٩
٧	الفصل الأول: الشاهد الشعري في درس النحويّ	٥٨-١٢
٨	تمهيد	١٥-١٣
٩	١- تعريف الشاهد والاستشهاد والاحتجاج	١٤-١٣
١٠	٢- الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج	١٥
١١	المبحث الأول: مصادر الاستشهاد النحوي	٢٨-١٦
١٢	١- القرآن الكريم	١٨-١٦
١٣	٢- الحديث الشريف	٢٢-١٨
١٤	أ- المجيزون	١٩-١٨
١٥	ب- المانعون	٢٠-١٩
١٦	ج- المتوسطون	٢١-٢٠
١٧	د- موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث	٢٢-٢١
١٩	٣- الاستشهاد بكلام العرب	٢٣
٢٠	أ- النثر	٢٣
٢١	ب- الشعر	٢٨-٢٤

الصفحة	العنوان	م
٣٤-٢٩	المبحث الثاني :أهمية الشاهد الشعري عند النحاة	٢٢
٤٣-٣٥	المبحث الثالث : ضوابط الاستشهاد عند النحاة	٢٣
٣٨-٣٥	الفصاحة	٢٤
٤٣-٣٩	٢-الحدود المكانية والزمانية	٢٥
٥٨-٤٤	المبحث الرابع : أثر الشاهد الشعري على القاعدة النحوية	٢٦
٥١-٤٧	١-أسباب الخلل بين القاعدة والشاهد	٢٧
٥٨-٥١	٢-مظاهر الخلل بين القاعدة والشاهد	٢٨
٥٣-٥١	١-التأويل والتخريج	٢٩
٥٥-٥٤	٢-صنع المادة اللغوية	٣٠
٥٨-٥٥	٣-تعدد رواية الشاهد الشعري وأسبابها	٣١
٥٦-٥٥	أ-التحريف	٣٢
٥٨-٥٦	ب-اللهجات	٣٣
١٠٥-٥٩	الفصل الثاني : منهج النحويين في الشذوذ	٣٤
٦١-٦٠	تمهيد	٣٥
٦٧-٦٢	المبحث الأول :السماعي والقياسي	٣٦
٧٦-٦٨	المبحث الثاني :مفهوم الشذوذ ودلالته	٣٧
٨٠-٧٧	المبحث الثالث :أسباب الشذوذ	٣٨
٩٣-٨١	المبحث الرابع :الضرورة الشعرية في النحو العربي	٣٩
٩٩-٩٣	المبحث الخامس : القياس على الشاذ عند النحاة	٤٠
٩٤-٩٣	١- تعريف القياس	٤١
٩٨-٩٤	٢-القياس على الشاذ	٤٢

الصفحة	العنوان	م
٩٨-٩٩	٣- القياس على الضرورة	٤٣
١٠٠-١٠٣	المبحث السادس :التصنيف النحوي لبعض المصطلحات	٤٤
١٠٤-١٠٥	١- الفرق بين الشاذ واللغة	٤٥
١٠٦-١٤٤	الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية على الشواهد الشعرية	٤٦
١٠٧-١١٢	تمهيد : الشذوذ في القرآن الكريم والحديث الشريف	٤٧
١١٣-١٤٤	الشذوذ في الشواهد الشعرية عند سيبويه	٤٨
١٤٥-١٤٧	الخاتمة	٤٩
١٤٨-١٥٩	المصادر والمراجع	٥٠
١٦٠-١٦٨	الفهارس	٥١
١٦١-١٦٢	١- القرآن الكريم	٥٢
١٦٣	٢- الحديث الشريف	٥٣
١٦٤-١٦٨	٣- الشواهد الشعرية	٥٤

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين ، سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه الطيبين ، وبعد :

فليس يخفى على ذي بصيرة أنّ اللغة العربية وعاء الإسلام ، وترجمان القرآن ، وأنها لغة النبي ﷺ ، ولسان الشريعة الإسلامية، لذا كانت العناية بها من أهم الوسائل التي تصل المسلم بدينه ، وتُعرفه على مقاصد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، ليشق بهديهما الطريق التي تُوصله إلى سعادة الدنيا والآخرة .

وعلم النحو يُعد قانونَ العربية ومقياسها، الذي تبدو فيه جهود علمائنا الذين أخذوا على عاتقهم جمع أصوله ، وتقنين قواعده ، معتمدين على إقامة هذه القواعد وتلك الأصول على عنصر الشاهد الممثل الأساسي لعملية التوثيق والاحتجاج ، ولاسيما الشاهد الشعري الذي يعد ثالث المصادر السماعية للعربية بعد القرآن الكريم والحديث الشريف .

وباعتبار الشاهد الشعري مصدراً رئيساً للسمع فقد وضع له النحاة قواعد ومعايير تكفل له الفصاحة والنقاء اللغوي وضبط العربية .

وإذا نظرنا فيما تركه لنا الأولون من الشواهد الشعرية في ثنايا الكتب النحوية منذ بداية التعيد وما تلا ذلك من دراسات إلى وقتنا الحاضر، نجد أنّ هناك بعض الشواهد الشعرية التي لا تستجيب للقاعدة والقانون النحوي، وقد أطلق النحويون على هذه الشواهد مسميات ومصطلحات تنم وتدل على خروجها عن القاعدة النحوية ، كـ(الشاذ ، والقليل ، والنادر) وغيرها من المسميات ؛ ولعل الناظر إلى الواقع النحوي يجد الخلط وعدم الدقة في إطلاق هذه المصطلحات .

وعليه فقد بدأتُ تتضح ملامح الموضوع الذي وقع عليه اختياري ، وهو موضوع
كثير حوله الجدل وتعددت الآراء ، و أجتهد في تحديده بعض النحاة ، وصعُبَ على آخرين
الخوضُ فيه . ولعل هذه الأسباب وما يكتنفها من مزالق وهفوات ، جعلتني أختار هذا
الموضوع ميدانا لبحثي الذي عنوانته بـ"الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة
والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجا" ، وما هذا إلا محاولة مني لتوضيح بعض تلك
الاختلافات ، وعرضها وتحليلها .

فكان هذا الاختلاف وذلك الخط نقطة الانطلاق بالنسبة لي ، حيث سأقصى أسباب
اختلافهم في مدلول الشذوذ والحكم على ما خالف القاعدة، ودوافعهم إلى ذلك.

وقد اخترت أن يكون الميدان التطبيقي لهذه الدراسة الشاهد الشعري الشاذ في كتاب
سيبويه ؛ إذ لا يخفى على دارس العربية أهمية هذا الكتاب ومكانة صاحبه ، فهو أول كتاب
جامع لمسائل النحو ، يتبارى إلى دراسته وشرحه وفهمه علماء العربية وطلابها . كما لم
أغفل بعض القضايا التي ترتب عليها شذوذ بعض الشواهد الشعرية، مستدلة ببعض الشواهد
الشعرية الشاذة .

وأحبذ قبل البدء في استعراض الدراسة، أن أشير إلى أهم الدراسات والبحوث التي
تناولت موضوعي، موضحة جوانب الاختلاف التي انفردت بها دراستي ، عن غيرها من
الدراسات السابقة لها. فكثيرة هي الدراسات التي عنيت بالشواهد الشعرية ، و الأكثر منها
التي اهتمت بالشواهد النحوية عامة ، أما ما يخص الشذوذ في الشواهد الشعرية كدراسة
مستقلة مستفيضة، لم يكن لها ذلك النصيب الوافر ، وإن وجدت بعض الدراسات التي تناولت
قضية الشذوذ ، إلا أنها تختلف عن دراستي هذه تتاولا ومنهجا . ومن هذه الدراسات ما يلي:

١- فتحي عبد الفتاح الدجني، "ظاهرة الشذوذ في النحو العربي"

(الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٤م).

احتوى هذا الكتاب على دراسة اشتملت على الشذوذ في الشواهد النحوية بشكل عام، بالإضافة إلى دراسة الشذوذ عند المدارس النحوية إذ خصص لكل مدرسة فصلاً مستقلاً، فبدأ المؤلف بعد تعريفه للشذوذ وتوضيح معانيه، وتطرّقه للضرورة، يعرض الشواهد الشاذة ومع كل شاهد يقدم آراء النحاة حوله حسب مذهب كل مدرسة، ويبيّن مدى اختلافهم في استخلاص القواعد، وتناول أثناء دراسته أقطاب المدارس النحوية ومنهم سيبويه.

وبذلك يكون هذا الكتاب مفيداً للبحث، فقد درس الشواهد النحوية الشاذة في النحو العربي، وكانت دراستي للشاهد الشعري للشاذ منها فقط وعند سيبويه على وجه الخصوص، ولم يغفل المؤلف سيبويه بحيث عرض مذهبه وأقواله في الشذوذ، وشواهد سيبويه محط دراستي التطبيقية .

كما أن البحث يدرس الخلل الذي وقع في الدرس النحوي بسبب عدم دقة النحويين في تطبيق مفهوم الشذوذ واستعماله، وما نتج عن ذلك من تعدد المذاهب والأقوال في تطبيق القوانين والأحكام، ولم يتطرق كتاب الدجني لذلك . فالبحث يخص ما عممه كتاب الدجني، ويدرس الشواهد الشاذة عند سيبويه فقط .

٢- خالد عبد الكريم جمعة، "شواهد الشعر في كتاب سيبويه"، ط٢ (مصر: الدار

الشرقية، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م).

أفاد البحث في الآتي :

بما أنه تناول شواهد الشعر في كتاب سيبويه ودرسها دراسة متعمقة، اعتمد في إحصائها على مخطوطات ونسخ قديمة للكتاب، فهو بذلك درس الشواهد كلها ووضح الشواهد

المتعددة الرواية والتي قد خالفت القواعد لذلك مما يسقط الاستشهاد بها، ويبيّن منهج سيبويه في فهم الضرورة، ورأي النحاة في ذلك المفهوم، مما جعل هناك نقاط التقاء بين الكتاب وبحثي، كل منا اتخذ شواهد الكتاب ميدان دراسته، ومذهب سيبويه مناط أحكامه. ولا شك أن البحث يختلف في اتجاهه عن هذه الدراسة، ولكنه أفادني في العرض والإحصاء والتوثيق للشواهد.

٣- بحث بعنوان: (النادر والشاذ عند ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك في الجزء الأول)، للدكتورة: فريدة حسن معاجيني.

تناول البحث مسألة النادر والشاذ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أي أنه اختص بدراسة القضية في النصوص عموماً، الشعرية منها والنثرية. فعرضت الدراسة الشواهد النادرة والشاذة، مع تحديد الأبواب النحوية المتعلقة بالشاهد، وعرض آراء النحاة وأقوالهم حول المسألة، والإشارة إلى المسائل التي وافق فيها رأي ابن عقيل جمهور النحاة، والمسائل التي انفرد بها، أو وافق فيها بعضهم، بشكل يوضح مفهوم النادر والشاذ عند النحويين، ويسهل التمييز بينهما.

فالمجال الذي يسير فيه هذا البحث الندرة والشذوذ، والتطبيق على شرح ابن عقيل، ومجال بحثي الخلل الواقع بين مفهوم دلالة الشذوذ، واستعماله وتطبيقه على الشواهد ومعرفة أسباب ودوافع ذلك عند النحويين، مع التطرق للندرة أثناء الدراسة والتطبيق على شواهد سيبويه، مع العرض والمناقشة والاستدلال والتوثيق.

فجاءت هذه الدراسة متضمنة ثلاث فصول يسبقها تمهيد، ويعقبها خاتمة مذيّلة بفهارس فنيّة تُدلل الانتفاع به.

وقد تضمن التمهيد التعريف بالشذوذ والمصطلحات القريبة منه ، والتي تتداخل معه في بعض المسائل . أما فصول البحث فجاء الفصل الأول وعنوانه : (الشَّاهِدُ الشَّعْرِيُّ فِي الدرس النَّحْوِيِّ) الذي تضمن أربعة مباحث، يسبقها تمهيد عرِّفتُ فيه بالشاهد والاستشهاد والاحتجاج، واستخدام تلك المصطلحات عند النحاة ، وهذا الفصل درس مصادر الاستشهاد المعتمدة عند النحاة ، وتناول أهمية الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ من بين تلك المصادر، كما اهتمَّ بأساس الاستشهاد عند النحاة ، والضوابط التي وضعوها للاستشهاد بالشعر ، ووضَّحتُ فيه اختلاف مذاهب النحويين في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وأسباب ذلك الاختلاف ، وموقف المعارضين من الاستشهاد بالحديث، وموقف سيبويه من الاستشهاد به ؟

وعرضتُ بعضَ الآراء حول ذلك ، وذكرتُ- بحكم أهمية الشاهد الشعري في دراستي- مذاهبَ النحاة في الاستشهاد بالشعر وموقفهم منه، ولم أغفل جانب شروط الاستشهاد بالشعر كما حدَّدها النحاة وما ترتب عليها من أحكام ، إلى جانب توضيح أثر رواية الشواهد الشعرية على القاعدة النحوية وأسباب ذلك، وما تبع هذا الأثر من خلل بين النصوص والقواعد، وما نتج عنه من مظاهر لم تسلم منها بعض المصنفات النحوية .

وجاء الفصل الثاني وعنوانه : (منهج النَّحْوِيِّين فِي الشُّذُوزِ) يتضمن ستة مباحث ، معنيا بتوضيح معنى السماعي والقياسي، وبتفسير دلالة الشذوذ ، وعرض أقسامه ، وأقوال النحاة فيه، وأثر الشذوذ على القواعد المستخلصة وكيفية تطبيقها، كما امتدَّ إلى بعض المصطلحات القريبة من الشذوذ معرفاً بها ومبيِّناً المرجعية النحوية لكل مصطلح منها ، وخصوصاً مصطلح الضرورة الشعرية بحكم ارتباطه واختلاطه بالشذوذ ، والآراء والأقوال التي دارت حوله، ومن ثمَّ تناولتُ موضوع القياس على الشاذ والضرورة في ميزان النحاة .

أما الفصل الثالث والأخير وعنوانه : (دراسة تطبيقية على الشواهد الشعرية الشاذة عند سيبويه) فبدأ بتمهيد أشرتُ فيه إلى الشذوذ في النصوص الدينية ، وبعده عرض

للشواهد الشعرية الشاذة في كتاب سيوييه ، وتوضيح مواطن الشذوذ وأسبابه، معتمدة على أقوال النحاة ومذاهبهم في تلك الشواهد .

وختام فصول البحث مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة ، واحتوتها الخاتمة .

وبعد هذا العرض المختصر لمحتويات البحث، أسألُ الله -تعالى- أن يجدَ عملي هذا القبولَ ،ويجعله في درجة العلم النافع ، إنَّه وليُّ الإجابة، بيده الخير وهو على كل شيء قدير .

التمهيد

إنَّ الباحث والمطلع على المصطلحات في النحو العربي، ليجد العديد من هذه المصطلحات تتطلَّب الشرح والتفسير، ومن ضمنها الشاذُّ الذي تدورُ حوله هذه الدراسة .
 ويَما أنَّ مصطلحَ الشذوذِ يُعتبرُ الجزءَ الأساس من عنوان البحث ، فقد كانَ لِزامًا أنْ تكونَ هناكَ وقفة تعريفيةَ له، بالإضافةِ إلى تناول بعض المصطلحاتِ القريبةِ منه في الاستعمالِ وشرحها، ثمَّ توضيحُ الفروقِ الحاصلةِ بينَ هذهِ المُصطلحاتِ مِنَ النَّاحيةِ اللغويةِ ، لِيَتَبَيَّنَ مَوَاضِعَ اسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنْهَا فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ .

الشاذُّ في اللُّغة:

شذَّ عنه يشذُّ ويشذُّ شذوذًا: انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ. وأشدُّه غيره^(١) .
 هو " ما فارق ما عليه بفتية بابه ، وانفردَ عن ذلك إلى غيره " . وشذَّ الرَّجُلُ إذا انفردَ عن أصحابه، وكذلك كلُّ شيءٍ مُنفردٍ فهو شاذٌّ^(٢) .
 قال الفيروز أبادي : "أشدَّ جاءَ بقولِ شاذٍ، والشَّيْءُ نَحَاهُ وأقصاهُ"^(٣) .

في الاصطلاح :

يُقَابِلُهُ الاطرادُ ، وأصلُ مَوَاضِعِ (ط،ر، د) التَّتَابُعُ والاستمرارُ . أمَّا مَوَاضِعُ (ش ذ ذ) في كلامهم التَّفَرُّقُ والتَّفَرُّدُ. من ذلك قولُه :

يَثْرُكُنْ شَذَّانَ الحَصَى جَوَافِلًا^(٤)

أي : مَاتَطَايِرَ وَتَهَاوَتَ مِنْهُ .

(١) ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد الغفور عطار، ط٤، ج٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م) مادة (شذذ) .
 (٢) ينظر : ابن منظور، لسان العرب ، ج٣، (بيروت: دار صادر) ٤٩٤، مادة (ش ذ ذ) .
 (٣) ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط ج١ (القاهرة: مطبعة مصطفى محمد) ٣٥٤ .
 (٤) صدر البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٢٥ ، وبلا نسبة في الخصائص، ج١، ١٣٨ ، والمزهر ج١، ٢٢٧ ، ولسان العرب (شذذ)، ورواية البيت في الديوان:

يَتَجَلُّ شَذَّانَ الحَصَى المناجلا قَدَّ فَ المُرَامِي دَاوِلَ المَدَاوِلَا

"وَشَدَّ الشَّيْءُ يَشِدُّ وَيَشُدُّ شُدُودًا وَشَدًّا ، وَأَشَدَّدْتُهُ أَنَا ، وَشَدَّدْتُهُ أَيْضًا أَشَدَّهُ بِالضَّمِّ لِغَيْرِ
 "وَأَبَاهَا الْأَصْمَعِيُّ وَقَالَ : "لَا أَعْرِفُ إِلَّا شَادًّا : مُتَّفَرِّقًا . وَجَمَعُ شَادًّا شَدَادًا " . وَقَالَ (كَبَعُضُ مَنْ
 مَرَّ مِنَ الشَّدَادِ) فَجَعَلَ أَهْلُ عِلْمِ الْعَرَبِ مَا قَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةً بِأَبِيهِ وَانْفَرَدَ عَنِ ذَلِكَ إِلَى
 غَيْرِهِ شَادًّا^(١) .

النَّادِرُ فِي النَّغَةِ:

نَدَرَ الشَّيْءُ يَنْدُرُ نُدُورًا : سَقَطَ ، وَقِيلَ سَقَطَ وَشَدَّ^(٢) . وَنَوَادِرُ الْكَلَامِ تَنْدُرُ وَهِيَ : مَا شَدَّ
 وَخَرَجَ عَنِ الْجُمْهُورِ . وَأَنْدَرَهُ غَيْرُهُ أَي : أَسْقَطَهُ ، وَمِنْهُ النُّوَادِرُ^(٣) .

النَّادِرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ:

النَّادِرُ هُوَ : مَا قَلَّ وَجُودُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ كـ(خَزْعَال) . وَمِنْ اسْتِعْمَالِ
 الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الشَّانِ النَّادِرَةُ ، وَهِيَ بِمَعْنَى الشُّوَارِدِ^(٤) . قَالَ السِّيُوطِيُّ عَنِ الشُّوَارِدِ : "وَالشُّوَارِدُ
 جَمْعُ شَارِدَةٍ ، وَأَصْلُ التَّشْرِيدِ التَّفْرِيقُ ، فَهُوَ مِنْ أَصْلِ بَابِ الشَّدُودِ " . كَمَا نَقَلَ عَنِ ابْنِ هِشَامٍ فِي
 تَقْسِيمِهِ لِلِاسْتِعْمَالِ : "وَالنَّادِرُ أَقْلُ مِنَ الْقَلِيلِ"^(٥) .

وَالنُّدْرَةُ حَالَةٌ تَلْحَقُ الْوُجُوهَ الْإِعْرَابِيَّةَ ، وَالِاسْتِعْمَالِ الْكَلَامِيَّةَ ، وَتُقَابِلُ الْكَثْرَةَ ، وَتَعْنِي
 فِي مَفْهُومِهَا قِلَّةَ الْاسْتِعْمَالِ ، أَوْ اسْتِثْنَاءً مِنْ مَمْنُوعٍ^(٦) .

(١) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندواي، ج ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ)، ١٣٨. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد، علي البجادي، محمد إبراهيم، ط ٣، ج ١ (القاهرة: دار التراث)، ٢٢٧.

(٢) اللسان مادة (ندر) .

(٣) ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج ٢، م ٨٢٥، ادة (ندر) .

(٤) ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية أعده للطبع: عدنان درويش، محمد المصري، ط ٢، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م)، ٦٤. وناقاة خزعال : بها ضلع ، والضلع العرج .

(٥) المزهر ج ١، ٢٣٤ .

(٦) ينظر محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، (الندرة) .

كما في قول الشاعر^(١) :

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

استشهد الشاعرُ على وقوع جملة (قَدْ قَضَيْتُ) مُصَدَّرَةً بَقَد، وهي مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، وَمَجِيءُ مِثْلِ هَذَا نَادِرٌ بِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ تَنْصُ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَاضِيَةَ الْمُنْتَبِتَةَ الْمَسْبُوقَةَ بِـ(إِلَّا) إِذَا جَاءَتْ حَالًا، لِأَبَدٍ أَنْ تَشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرٍ، وَتَخْلُو مِنَ الْوَاوِ وَقَدْ^(٢).

وقد تُطْلَقُ النُّدْرَةُ عَلَى الشَّدُوذِ وَالْعَكْسِ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ جَمْعُ "فَعَل" عَلَى "أَفْعَال" نَحْوُ: "رُطِب" عَلَى "أَرْطَاب" و"رُبِع" و"أَرْبَاع"، حَيْثُ قِيلَ عَنْهُ نَادِرٌ وَشَادٌ.

الضعيف في اللغة:

الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ : خِلَافُ الْقُوَّةِ . أَضْعَفَهُ وَضَعَّفَهُ : صَيَّرَهُ ضَعِيفًا . وَشِعْرٌ ضَعِيفٌ:

عَلِيلٌ^(٣).

الضعيف في الاصطلاح :

قال السيوطي الضعيف هو "ما انحط عن درجة الفصيح . ونَقَلَ عَنِ الْقَارِابِيِّ قَوْلَهُ :

"اللَّهْجَةُ لُغَةٌ فِي "اللَّهْجَةِ" وَهِيَ ضَعِيفَةٌ . وَتَمَنَّدَلُ بِالْمَنَدِيلِ " لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي "تَنَدَّلُ"^(٤).

(١) ينظر ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد (بيروت: ١٩٦٧م) ٤٩، عبد القادر البغدادي، حزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م) ج٧، ٣٥، وبلا نسبة في حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد (القاهرة: المكتبة التوفيقية) ج٢، ٢٨٥.

(٢) قول الصبان مفسرا قول الأشموني، ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، ج٢، ٢٨٥.

(٣) ينظر اللسان مادة (ض ع ف) .

(٤) المزهر ج١ / ٢١٤، ٢١٥ .

الفصل الأول : الشاهد الشعري في الدرس النحويّ

ويشتمل على التالي:

تمهيد

١- تعريف الشاهد والاستشهاد والاحتجاج.

٢- الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج

المطلب الأول: مصادر الاستشهاد النحوي

المطلب الثاني: أهمية الشاهد الشعري في الدرس النحوي

المطلب الثالث: ضوابط الاستشهاد بالشعر عند النحاة

المطلب الرابع : أثر الشاهد الشعري على القاعدة النحوية

تمهيد :

اتخذت الشواهد موقعاً كبيراً ونالت حظاً وفيراً في النحو العربي، فقد كانت القواعد النحوية المستنبطة تنقض بالشواهد كحجة علي صحتها، وفي هذا الصدد يقول عبد الجبار علوان: "كان الشاهد حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفاً للقياس، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي، أو عدم جوازه ويضيف قائلاً: "لا غنى لكل نحوي من شاهد يستشهد به ليسند قاعدته، ويؤيد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألة ما، لاسيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء، أو كانت خارجة عن القياس"^(١).

أولاً : تعريف الشاهد :

الشاهد لغة: " للشاهد: شهيد ويجمع على شهداء" و"الشاهد اللسان، أو الملك" أو "هو العالم الذي يبين ما علمه" والشهادة: "خبر قاطع، واستشهاده: سأله أن يشهد"^(٢).
الشاهد اصطلاحاً: " هو قول عربي شُعر أو نثر قيل في عصر الاحتجاج، يورد للاحتجاج به على رأي أو قاعدة لغوية .

وهو بعبارة أخرى " جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة... وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً أو معنى أو نسقاً في نظم أو كلام"^(٣).

(١) عبد الجبار علوان النائلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ط ١، (بغداد: مطبعة الزهراء - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م)، ص ٢١ .

(٢) ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (شهد) .

(٣) ينظر: يحيى عبد الرؤوف جبر، الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني (١٩٩٢) ص ٢٥٦ .

وعليه يمكن القول إن الشاهد في الاصطلاح: هو ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح، ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية. وللشواهد في العربية أهمية بالغة وملحة؛ حتى لا يُنسب إلى اللغة ما ليس منها، لأن ذلك سيزترتب عليه فساد في الأحكام الدينية واللغوية^(١).

ثانياً: الاستشهاد:

في اللغة: "شهد فلانٌ على فلانٍ بحقٍ، فهو شاهدٌ وشهيدٌ. واستشهدت فلانا على فلانٍ إذا سألتُه إقامة شهادةٍ احتملها"^(٢).

في الاصطلاح: هو "الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهدٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه"^(٣).

ثالثاً: الاحتجاج:

في اللغة: "الحجّة: البرهان، وقيل: الحجّة ما دُفِعَ به الخصمُ. وحاجّةٌ مُحاجّةٌ وحجاجا: نازعهُ الحجّة. وحجه يحجُّه حجًّا: غلبه على حجّته"^(٤).

في الاصطلاح: هو الاستدلالُ بأقوالٍ مَنْ يُحتجُّ بهم في مجال اللُّغة والنُّحو، وهو يُرادف في هذا الاستشهاد، ويقابله التمثيل"^(٥).

(١) ينظر: محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالاته)، (القاهرة: دار الفكر العربي) ٥١ .

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (مادة شهد) ج٣، ٢٤٠ .

(٣) محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١١٩ .

(٤) ابن منظور، لسان العرب مادة (حجج) ج٢، ٢٢٨ .

(٥) محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٦١ .

٢- الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج :

يبدو لأول وهلة أن هذين المصطلحين متساويين في المعنى والاستعمال ، حيث يتساوى كل من الاستشهاد والاحتجاج في أنهما يدلان على سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي. (١) كما قال عنه الأفغاني: "يراد بالاحتجاج إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ،بدليل نقلي صحيح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" (٢) . إلا أن هناك فرق قد لا يفتن إليه الدارس ، وهو يعود إلى عاملين،هما نوع النص ومن أنتجه -أي القائل- فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساسا للقواعد النحوية شعرا أو نثرا منسوبا إلى شاعر موثوق به ينتمي إلى عصر الاستشهاد الذي اشترطه النحاة ، صح إطلاق مصطلح الاستشهاد أو الاحتجاج عليه .

إلا أن استعمال مصطلح الاحتجاج قد يغلب في بعض المصنفات النحوية ، لأنه يستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي ، لذلك نجده كثيرا ما يستخدم في الكتب النحوية المخصصة للنقاش والجدل حول المسائل الخلافية في النحو، ككتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) لابن الأنباري، وكتاب (المسائل الخلافية في النحو) لأبي البقاء العكبري.

كما يغلب استخدام مصطلح الاحتجاج في مواضع الدلالة على فصاحة عربي أو هجنته أي: توثيق الشاعر وتضعيفه ،فيقال عنه مثلا : "يحتج به" أو "علماء اللغة يجعلونه حجة"، يلاحظ كثيرا هذا الاستخدام في كتاب (الأغاني) للأصفهاني، وكتاب (الموشح) للمرزباني (٣) .

(١) بنظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط٣ (القاهرة: عالم الكتب ،١٩٨٨م) ٨٥ .

(٢) ينظر :سعيد الأفغاني، في أصول النحو، (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م) ٦ .

(٣) بنظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ٨٦-٨٧ .

المطلب الأول : مصادر الاستشهاد النحوي:

اهتم النحاة واللغويون بكلام العرب وخصوصا الشعر ،حيث رحلوا إلى البوادي ليلتقطوا اللغة من أفواه الأعراب الضاربيين في أوساط الجزيرة العربية وأطرافها .فأفرغوا ما حملوا من حبر وصحف وأتخموها ذاكرتهم بما حفظوا ،فقضوا بين الأعراب مدة ليست بالقصيرة يشافهونهم ويدونون ملاحظاتهم، التي أضحت فيما بعد أساس القواعد والأقيسة اللغوية .

وأما المصادر الأخرى كالقرآن الكريم والحديث الشريف فكانت كما يبدو للوهلة الأولى أنهم وضعوها نصب أعينهم واستقوا منها مادة درسهم . ولكن الذي حدث فعلا أنهم فرقوا بينها من حيث الاستخدام ، فكان اعتمادهم على القرآن والحديث أقل بالنسبة لاستخدامهم الشعر في التقييد .

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم :

يمثل القرآن الكريم أوثق نص لغوي في العربية ، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء من زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ومن بعده أصحابه ويمثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها التميمي والقرشي و الأسدي وكل القبائل العربية الضاربة في أطراف الجزيرة العربية ، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية .

ومن إعجاز القرآن إنه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم - وهنا اختلفت وجهات نظر النحويين في النظر إلى القراءات القرآنية ، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنص القرآني، وذهب فريق إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يقاس عليها ، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة القراء الثقات واتهامهم باللحن ما لم تتوافق قراءاتهم مع قاعدتهم وقياسهم .

يرى بعض الباحثين أنّ النصّ القرآنيّ لأبد أن يجعله النحاة في مقدمة نصوص الاستشهاد دون منازع؛ حيث لم يتوفر لنص آخر ما توفر للنص القرآني من تواتر روايته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها مشافهة عن القراء الموثوق بهم، فهو النص العربي الصحيح المجمع على تلاوته وتواتره، فلم تعتن أمة بنص عناية المسلمين بنص قرآنهم .

وعليه يكون النصّ القرآني هو النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقرآته كلها التي وصلت إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة^(١).

وهذا ما يؤيده السيوطي بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"^(٢).

أما من ناحية مذهب مدرستي البصرة والكوفة في القرآن الكريم وقرآته، فنحن نعلم مدى تشدد البصريين في قياسهم، وتضييقهم النطاق على ما يعتمدون عليه من نصوص، الأمر الذي جعلهم يخضعون القراءات القرآنية إلى قواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ^(٣).

في حين أن الكوفيين كان موقفهم من القراءات القرآنية معتمدا على التوسع، فأخذوا بها وتخرجوا من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة بصفة عامة، فهم يرجحون السماع والرواية حين يصدمان بالقاعدة المقيسة، لذا كان اتباع القراءة

(١) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ٢٨ .

(٢) ينظر: الاقتراح ٣٦ .

(٣) ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، (بيروت: دار مكتبة الحياة،

١٤٠٠هـ=١٩٨٠م) ٣٤٩ .

مبنيًا على أساس منهجي^(١). وهذا ما صرح به الفراء بقوله: "اتباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَّحَرْنَ﴾^(٢) ولست أجتري على ذلك -أي بقراءة (هذين) بالنصب. وقرأ ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ﴾^(٣) فزاد واوا في الكتاب في (أكون) ولست أستحب ذلك"^(٤).

ثانياً: الحديث الشريف :

تضاربت الآراء واتسعت دائرة الخلاف بين النحاة حول الاستشهاد بالحديث الشريف، وكانت لهم أسبابهم التي دعتهم لترك الاستشهاد به ، على الرغم من أنه يحتل المرتبة الثانية من مراتب الاستشهاد بعد القرآن الكريم إلا أن كثيراً من النحاة لم يعتمدوا عليه في التقييد. وها نحن نجد سببويه لم يحتج في كتابه الضخم إلا بأحاديث معدودة ، كما أنه مع احتجائه به لا يصرح بأن هذا حديث للرسول -صلى الله عليه وسلم-، جاء بعده نحاة احتجوا بما ورد عنده من أحاديث أضافوا عليها حسب ما تطلبتهم قواعدهم، فأخذ اللاحق عن السابق بما يخدم مذهبه^(٥). ويمكن إجمال موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاثة مذاهب وهي كما يلي :

(١) ينظر : محمد آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ٣٥٠ .

(٢) سورة طه، ٦٣ .

(٣) سورة المنافقون، ١٠ .

(٤) أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي ، تحقيق: أحمد صقر (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م) ١٥ .

(٥) ينظر : خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١م) ٥ .

أولاً : المجيزون:

يمثل هذا المذهب ابن مالك ورضيَّ الدين الاسترلابادي الذي زاد على ابن مالك واستشهد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم-وتابعهم ابن هشام الأنصاري إلا أنه فاق ابن مالك بكثرة الاستشهاد بالحديث^(١).

ويقول أبو حيان مستنكراً على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"^(٢).

ثانياً : المانعون :

ويمثل هذا المذهب ابن الضائع وأبو حيان ،وقد عللوا انصرافهم عنه ومنعهم الاستشهاد به بحجج ، الأولى: أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا به مطلقاً ، الثانية:جواز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ ، الثالثة :كون بعض رواة الحديث من الأعاجم ،فوقع اللحن كثيراً فيما روي عنهم^(٣) .

وقد ضيق السيوطي في اقتراحه الاستشهاد بالحديث بقوله : "وأما كلامه _صلى الله عليه وسلم_ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا ،فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم... ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"^(٤).

(١) ينظر: السابق ٢٤،٢٢، وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، ٤٩ .

(٢) السيوطي .الاقتراح، ٤٠ .

(٣) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ٢٠، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ٤٧، ٤٨، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م) ٩٨ .

(٤).الاقتراح، ٤٠ .

تحدث ابن الطيب الفاسيُّ عن موقف المانعين من الاستشهاد بقوله: "لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي رحمه الله فأولع بنقل كلامهما، وللهج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه المسمى بـ(الاقتراح في علم أصول النحو)، واستوفاه فيما كتبه على أوائل (المغني)، ولهج به في غيرهما من كتبه"^(١).

ثالثا: المتوسطون :

وقف أصحاب هذا المذهب موقفا وسطا بين المانعين والمجيزين، وعلى رأسهم الشاطبي الذي أجاز الاحتجاج بالحديث متى ما أعتنى بنقل ألفاظه^(٢).

ويقول محمد عيد عن هذا المذهب، إنّه اتجه يفرق بين الأحاديث المروية التي يُعتقد أنّها من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم- والأحاديث التي يُحتمل تغيير ألفاظها، والنوع الأول: يتمثل في الأحاديث القصيرة التي أعتنى بألفاظها. وهذا يُحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم-، أما النوع الثاني: يتمثل في الأحاديث الطويلة التي قد يصعب حفظها والأحاديث ذات الألفاظ الغريبة التي يعسر حفظها بنصها، ولذلك لا يحتج بها؛ لأنّها منقولة بالمعنى^(٣).

وبعد هذا الاختلاف فقد لخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها فأصدر قراراً بهذا الشأن^(٤):-

(١) فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، تحقيق: محمود فجال، ط٢ (دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م) ٧٤.

(٢) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ٢٥.

(٣) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ١١٠، ١١١.

(٤) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م) ٦٩. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ٥٥-٥٦.

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح في السنة النبوية فما قبلها .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي :-

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه -صلى الله عليه وسلم- يخاطب كل قوم بلغتهم .

و- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل :

القاسم ابن محمد ، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين .

ز- الأحاديث المروية من طرق متعدد ولفاظها واحدة.

موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث :

استشهد سيبويه بالحديث في كتابه إلا أنه لم يرفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-،

بل استشهد به على أنه من كلام العرب^(١) .

وقد فسر ابن الضائع عدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي بأنه قد رُوي بالمعنى،

فقال: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد

على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب . ولولا

تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام

النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لأنه أفصح العرب"^(٢) .

(١) ينظر :حسن الشاعر ،النحاة والحديث النبوي (دم،وزارة الثقافة والشباب،١٤٠٠هـ=١٩٨٠م)٩٣، محمود فجّال ،

الحديث النبوي في النحو العربي،(ابها :النادي الأدبي) ١٠٩ .

(٢) السيوطي،الاقتراح، ٤٣ .

كما ذهب أبو حيان الأندلسي إلي عدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي ،وذلك في سياق إنكاره مذهب ابن مالك الذي أجاز الاستشهاد بالحديث قائلا : "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ،المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ،وعيسى بن عمر،والخليل،وسيبويه من أئمة البصريين ،والكسائي ،والفراء وعلي بن المبارك الأحمر،وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك" (١).

كما اهتم الباحثون بهذه المسألة ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي التي أشارت إلي قلة استشهاد سيبويه بالحديث النبوي بقولها "أما سيبويه فقد أورد عدة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النحوية ،لتبيين بعض الأوجه الإعرابية فيها لكن لم يوضح أنها من الأحاديث إنما أدرجها مع أمثلة الكتاب (٢) فيقول : "ومثل ذلك" (٣) أو "ومن العرب من يرفع فيقول" (٤) .

وباحث آخر يرى أن سيبويه استن طريقة وتبعه من جاء بعده : "فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج". ثم أضاف "وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته ،فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطردا فنفذه من بعده من غير مناقشة ولا نظر" (٥) .

(١) المرجع السابق ٤٠-٤١ .

(٢) ينظر :خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي . و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٦٩ .

(٣) سيبويه ،الكتاب ، تحقيق:عبد السلام هارون، ج١(بيروت: دار الجيل،د.ت) ج ١، ٧٤ ، و ج ٢، ٣٢ .

(٤) الكتاب ، ج١، ٣٢٧ .

(٥) ينظر :محمد عيد ،الرواية والاستشهاد باللغة دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علو اللغة الحديث (القاهرة:عالم الكتب،١٩٧٦م) ١٣٠ .

وقد ذكر عبد السلام هارون محقق الكتاب أن الأحاديث الواردة في كتاب سيبويه سبعة أحاديث^(١)، وبلغت عند الدكتور علي النجدي خمسة أحاديث^(٢).

الاستشهاد بكلام العرب :

كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها، قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وانتشار اللحن^(٣).
و يشمل الكلام العربي مستويين لغويين هما: النثر، والشعر. وتختلف نسبة استعمالهما في استنباط القواعد، فالنظام النحوي قد فضل أحدهما على الآخر، وللتعرف على كيفية هذا التفصيل وأسبابه نستعرض أهميتهما في الدرس النحوي .

١ - النثر :

يمثل النثر الأسلوب العام للغة ، وهو على قسمين :النثر الأدبي ،و النثر المتمثل في الكلام العادي ولغة التخاطب بين العامة .
ونعني بالنثر الأدبي الخطب والرسائل والحكم والأمثال، ونحن نعلم أن العرب اشتهروا بالخطابة فهي المنبر الذي يحقق به الحاكم أو الخليفة ما يريد، ولها تأثير كبير في نفوس العامة ،ومن شروط الخطيب أن يكون فصيحاً بليغاً، ومع شهرة الخطابة وعلو شأنها عند العرب إلا أن النحاة لم يلتفتوا أو يهتموا بأساليبها لاستنباط قواعدهم منها. وكذلك الرسائل وحكم العرب وأمثالهم لم نجد لها أثراً في تقنين اللغة إلا في حدود ضيقة عند بعض العلماء .

(١) ينظر: الكتاب، ج٥، ٢٧ .

(٢) ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة ط٢ (القاهرة: عالم الكتب) ٢١٠ .

(٣) ينظر :خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٧٧.

أما الكلام اليومي فقد كان له حظٌ أفضل من النثر الفني ، حيث وُجِدَت في كتب النحاة عبارات تدل على استعمالهم له في مصنفاتهم^(١) ، فنجد في كتاب سيبويه بعض العبارات التي تدل على أنه أخذ من كلام العرب اليومي كقوله : "مَنْ يَقُول مِّنَ الْعَرَبِ" أو "حدثنا بعض العرب"^(٢) .

٢ - الشعر :

يمثل الشعر لغة العرب ، وهو النص الخصب الذي يسهل حفظه وروايته ، وعندما شعر النحويون بذلك اعتمدوا عليه في تقعيد اللغة ، لذا نلاحظ أنَّ الاستشهاد به غلب الاستشهاد بغيره من النصوص .

نحن نعلم أنَّ العرب لم تكن أمة قارئة ولا كاتبة ، ولم يكن يساعدها على حفظ تاريخها وأمجادها سوى الشعر ، فهو ديوان العرب وخزانة تراثها ، ولأجل هذه الأهمية التي اكتسبها الشعر أحاطت به هالة من التقديس والعناية بين قبائل العرب ، فمن ذكره الشعر وأشاد به وعدد مكارمه فقد ذكره تاريخهم وذاع صيته ، ومن هنا برزت أهمية الشعراء والرواة وعظمت العناية بهم ، وهذا ما جعل جامعي اللغة والنحاة يلتفتوا إليه ويطمئنوا إلى فصاحته ، فهو سهل الحفظ قوي الأثر ، الأمر الذي مكَّنه من البقاء في نفوس الناس .

عندما أراد اللغويون والنحاة وضع القواعد النحوية وضبط اللغة كان اعتمادهم على أمرين هما : السماع، والرواية . والسماع كما أطلق عليه الأنباري مصطلح (النقل) وعرفه بقوله : هو "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد

(١) ينظر :محمد عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، (القاهرة :دار المعارف ، ١٩٨٠م) ١٧١-١٧٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ، ٥١ ، ٣٤٣ .

الكثرة"^(١) . وقد استعمل السيوطي مصطلح السماع وقدّم له تعريفاً وهو "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"^(٢) .

وقد اعتمد علماء العربية الأوائل على السماع في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخالص ، وغايتهم في ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر بالأعاجم ودخول اللحن"^(٣) .

أما الرواية : فهي عملية جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم أو ببلداتهم في الحواضر ، ثم نقل ذلك للدارسين من الطلاب"^(٤).

وكل من السماع والرواية أخذ اللغة من الأعراب إلا أنّ هناك فرقا في كيفية حصول هذا الأخذ، وهذا ما بيّنه أحد الباحثين بتحديد أوجه الاختلاف بين السماع والرواية بقوله : السماع هو الرواية ، وذلك أنّ يكون الرّأوي سمع بنفسه ما يرويه عن غيره فإن كان هناك ما يفصل بين السامع والمرّوي عنه ، كأن يكون بينهما راوٍ آخر وكتاب مؤلف ، فيعد ذلك رواية لا سماعا . فالسماع في اللغة هو : "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها". وهذه المباشرة هي التي تفرق بين السماع والرواية ، فالرواية عامة والسماع خاص لا يصدق إلا على المشاهدة"^(٥) . لذا اهتم علماؤنا الأوائل بالسماع عن العرب ؛ لأنّه المصدر الصحيح لنقل اللغة وتقنين قواعدها .

وبعد الانتهاء من جمع الشعر وتدوينه عكف العلماء عليها لاستخراج سنن الفصحى وقوانينها ؛ وتبويب ذلك النتاج في مؤلفات تزخر بقواعد العلم والأدب ، فيستدل بالشواهد

(١) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة ، قدم لهما وحققهما : سعيد الأفغاني (دار الفكر) ٨١ .

(٢) ينظر: الاقتراح ، ٣٦ .

(٣) ينظر: خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ١٢٩ .

(٤) ينظر: محمد آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب ، ٦٥ .

(٥) ينظر : محمد آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، ٣٤١ .

الشعرية منفردة، أي يكتفي النحوي بالاستدلال بالشاهد الشعري دون الاستعانة بغيره من الشواهد ويكتفي به لإقامة القاعدة النحوية، وقد يرد الشاهد الشعري ومعه شاهد من القرآن يؤيده. وعليه فيمكننا القول أن الشاهد الشعري عماد أدلة النقل.

ويُقدّم الشاهد الشعري في الكتب النحوية - كما نلاحظ دائماً- منسوبا إلى قائله، أو لقبيلة معينة، أو لراو ثقة كما قد نجده بلا نسبه أو إشارة تدلنا على مصدره، ولم يسلم كتاب سيبويه شيخ النحاة من أبيات لم تنسب لأصحابها، وقد أثرت هذه القضية ودار حولها جدل كثير. وعلى الرغم من اكتساب الدليل الشعري هذه الأهمية في إثبات اللغة، قد يطعن أحيانا في صحته وتوثيقه فننقّض بعض القواعد المبنية عليه، وذلك مراعاة لمذهب مدرسة نحوية، أو خدمة لرأي مخالف، وهذا نجده في المسائل الخلافية في النحو، فكل مدرسة تحاول جاهدة إثبات صحة مذهبها ودحض رأي الآخرين. وتناول الدليل الشعري كوسيلة لتخطئة الطرف الآخر والاعتراض عليه وإسقاط حجته، يكون بعدة أمور بعضها يتعلق بالقائل، وبعضها يتعلق بالشاهد الشعري، أي الإسناد، والتمتن، وهذا ما نصّ عليه الأنباري بقوله: "الترجيح في النقل يكون في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن" (١).

ويمكننا إيجازها في الآتي:

١- ما يتعلق بقائل الشاهد الشعري:

أ- جهل القائل:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) معتمدين على قول الشاعر (٢):

أرَدتَ لِكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبِي

فَتَنزُرُكَهَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلَقِع

(١) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب، ٦٥

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م)، ٥٨٠، الاقتراح، ٥٥، الخزنة ج ٨،

فكان رد البصريين بإسقاط حجة الكوفيين بأن البيت غير معروف ،ولا يعرف قائله ،فلا حجة فيه^(١) .

ب-تضعيف القائل :أي وجود ناقل آخر أوثق منه.

وهو مثل أن يستدل الكوفيون على النصب بـ(كما) إذ كانت في معنى (كيما) ، بقول عدي بن زيد العبادي^(٢) :

اسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ

عن ظَهْرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلَا

اعترض البصريون بأن قالوا :ليس فيه حجة لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية "كما يوما تحدثه" لم يروها أحد بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ،وإجماع الرواة من نحوي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية^(٣) .

ما يتعلق بالشاهد الشعري :

أ- وجود رواية أخرى للشاهد تسقط الاستشهاد به:

وقد استدل الكوفيون على جواز تقديم التمييز على العامل فيه بقول الشاعر^(٤) :

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) ينظر: الأنباري ، الإنصاف، ج٢، ٥٨٠ ، مسألة ٨٠ ، السيوطي ، الاقتراح ، ٥٥ .

(٢) ينظر: الإنصاف ج ٢، ٥٨٨ ، وابن منظور، لسان العرب، (كبا) ، وبلا نسبه في الاقتراح ١٢٠ .

(٣) ينظر: الأنباري ، لمع الأدلة ، ٦٦ ، والإنصاف ، ج٢ ، ٥٨٨ ، مسألة ٨١ .

(٤) البيت للمخبل السعدي ينظر: لخصائص ج ٢ ، ١٦٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج٣ (بيروت: عالم الكتب) ٣٧ ، الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣ ، ج ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٥م) ٢٢٤ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هندواوي ، ج٢ (مصر : المكتبة التوفيقية) ٣٤٣ .

وجه الدليل أنه نصب (نفساً) على التمييز ،وقدمه على العامل فيه وهو (تطيب) . ردَّ البصريون استدلال الكوفيين وقالوا إنَّ الرواية الصحيحة (وما كانَ نفسي بالفراق تطيبُ) وذلك لا حجة فيه^(١) .

ب- حمل الشاهد الشعري على الغلط:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أنَّ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل. واستدلوا بقول عامر بن الطفيل^(٢):

فلم أرَ مثلها حُبَّاسَةً واجِدٍ

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

نصب (أفعله) لأنَّ التقدير فيه : (أنَّ أفعله) ،فدل على أنَّها تعمل مع الحذف .أما البصريون فقد اعترضوا على هذا الدليل بأنَّه نصب (أفعله) على طريق الغلط ، كأنه توهم أنَّه قال (كدت أن أفعله) لأنَّهم يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر^(٣) .

ج - حمل الشاهد الشعري على الشذوذ :

إذا أعترض على الدليل بحمله على الشذوذ سقط الاحتجاج به ،قال السيوطي "الشاذ لا يُهْتَمُّ بتأويله"^(٤) وهو ما أسقط الاحتجاج بالبيت التالي^(٥) :

يا ليتني مثلكَ في البياض

أبيَضُ من أختِ بني إياض

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ٨٢٨، ٨٣١ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ج ١، ٣٠٦، ونسبه صاحب الإنصاف إلى عامر بن الطفيل ج٢، ٥٦٠، وبلا نسبة في مغنى البيب عن كتب الأعراب ،لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ج١(دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م) ٨٣٩، والهمع ج١، ٢٢٨ .

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٥ .

(٤) ينظر : الإقتراح، ٥٧ .

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ينظر :مجموع أشعار العرب ومشمتمل على ديوان رؤبة وأبيات منسوبة إليه،أعتنى به :وليم بن الورد البروسي (الكويت :دار ابن قتيبة للطباعة والنشر ١٧٦،الخرانة ج٨، ٢٣٠، وبلا نسبة في الأصول ج١، ١٠٤،والإنصاف ج١، ١٥٠،والإقتراح ج٥٨ .

ووجه الشذوذ في البيت مجيء أفعال التفضيل من الألوان^(١).

وبناء على هذا يتضح لنا أنه ليس كل ما سُمع وجمّع من الشواهد الشعرية يصح

الاستشهاد به، بل لابد من التثبت من سنده ومنتنه، حتى لا تختلط القواعد وتضطرب اللغة .

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ٥٨ .

المطلب الثاني: أهمية الشاهد الشعري في الدرس النحوي:

الشعر فن من القول الجميل ، هيمن على حياة العرب ، بهرهم بسحره وجماله ، وعلى أساسه تسنّم الشاعر منزلة رفيعة في العصر الجاهلي ، فهو لسان القبيلة ، يصور أحاسيسها ، ويصف ديارها ، ويتغنى بأمجادها وينافح عنها الأعداء ، فكانت القبيلة تبتهج وتقيم الأفراح إذا نبغ فيها شاعرٌ .

وتذهب النصوصُ في تقدير أولية الشعر إلى نحو مئةٍ وخمسين سنةً قبل الإسلام . فقام الرواة بحفظ الشعر ونقله إلى من بعدهم ، فأصبحت لدينا ثروة مهمة في حفظ اللغة ، والتي تعطي صورة صادقة لحياة العرب في الجاهلية ، حتى قيل " الشعر ديوان العرب " (١) . وقد حازت رواية اللغة والشعر على اهتمام كثير من الناس في القرن الأول الهجري وما بعده ، وكان الرواة يفخرون بمقدار ما يحفظون من أشعار العرب ، ومن هؤلاء الرواة أبو مسحل الذي روى عن علي بن المبارك الأحمر أربعين ألف شاهدٍ في النحو . وكان ثعلب يقول: " ما ندمت على شيء كندمي على ترك سماع الأبيات التي يرويها أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر " (٢) .

وبما أن الشعر هو أحد شقيّ الكلام العربي ، ظفر بحظوة كبيرة عند اللغويين والنحاة، فهو أهم الأدلة السماعية .

والمتأمل في المصنفات النحويّة نجد أن الشواهد الشعرية أوفر حظاً من النثرية في تعديد القواعد النحوية وتقنين اللغة . فعلى الرغم من وضع النحاة لها في المرتبة الثالثة من مصادر الاستشهاد يسبقها القرآن الكريم والحديث الشريف . إلا إنها تصدرت قائمة الاستشهاد بلا منازع .

(١) ينظر: عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، ط٢ (طرابلس: منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م) .٢٠٣

(٢) ينظر: أبو بكر الزبيدي طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط٢ (القاهرة: دار المعارف) ١٣٥ .

وهذه الحقيقة هي ما نلمسه في المؤلفات النحوية ، أما ما يخص الترتيب الذي وضع

، فهو ترتيب شكلي يحفظ للنصوص الدينية قداستها ومنع تقديم شيء عليها .

وإذا ما نظرنا إلى بداية الاعتماد على الشعر في الدراسات اللغوية ، نجد أنه كان

مرتبطاً في بداية الأمر بتوضيح دلالات بعض ألفاظ القرآن الكريم ، فالشعر وسيلة ذات شأن

ساهمت مساهمة فاعلة في قراءة النص القرآني قراءة تفسيرية قائمة على التبحر في فهم

معضلاته وتحليلها ، بغية الوصول إلى معانيه، وخدمة جوانبه المتعددة، ثم بعد ذلك اتسع

وتشعب نطاق الاستشهاد به ، فشمّل الدراسات التحويلية والصرفية والصوتية والدلالية

حتى أصبح مادة الاستشهاد على الحياة العربية في جميع مجالاتها^(١) . وهذا ما أشار إليه عبد

الله بن عباس عندما قال : " إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب،

فإن الشعر ديوان العرب " وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً " . ويقول ابن

رشيق عن أهمية الشعر: "هو أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل

شهادته وتمثل إرادته، فله عظيم المزية، وشرف الأبيّة، وعزّ الأنفة، وسلطان القدرة"^(٢) .

ويشير أبو هلال العسكري إلى أهمية الشعر بقوله : "من أفضل فضائل الشعر، أن ألفاظ

اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحتها ، وفحلها وغريبها من الشعر ومن لم يكن راوية لأشعار

العرب تبين النقص في صناعته"، وأضاف مثالا على أفضلية الشعر "ومن صفات الشعر الذي

يختص بها دون غيره ، أن الإنسان إذا أراد مديح نفسه فأنشأ رسالة في ذلك أو عمل خطبة

فيه جاء غاية القباحة ، وإن عمل في ذلك أبياتاً من الشعر احتل"^(٣) .

(١) ينظر : خالد جمعة ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ط٢ (مصر:الدار الشرقية، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م) ٢٦٨ -

٢٧٠ .

(٢) ينظر: أبو علي بن رشيق القيرواني ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد عطا ج (بيروت : دار

الكتب العلمية، ٢٠٠١م) ٣٠ .

(٣) ينظر: أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة (بيروت: دار الكتب العلمية

١٤٠١هـ=١٩٨١م) ١٥٦-١٥٧

كما جاء عن السيوطي عنايته بحفظ أشعار العرب ، مبيناً قيمة هذا الحفظ في تفسير القرآن عندما قال : "وليعتن بحفظ أشعار العرب فإن منه حكماً ومواعظ وآداباً ، وبه يستعان على تفسير القرآن والحديث"^(١) .

فقد اعتمدوا على الشعر وحده في الغالب لاستنباط القواعد النحويّة ، كالمسائل المتعلقة بالضرورة الشعرية ، ومن أمثلة ذلك : مسألة هل يجوز في ضرورة الشعر صرف أفعال التفضيل؟^(٢) .

وإذا نظرنا إلى الاعتماد على القرآن والحديث في الاستشهاد والنقيد، فنجده قليلاً إذا ما قيس بلغة الشعر، و يتضح ذلك من مصنفات النحاة المتقدمين ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة كبيرة عند سيبويه في كتابه ، والمبرد في "المقتضب" ، وابن السراج في "الأصول" ، وابن عصفور في "المقرب" ، نقل عند الزمخشري في "المفصل" ، وابن الخشاب في "المرتجل" ، أما الزجاجي في كتابه " اللامات " فيزيد عنده الاحتجاج بالقرآن ونقل الشواهد الشعرية ، وكذلك الرماني " في معاني الحروف " ، وابن هشام في " مغني اللبيب"^(٣) .

والمطلع على المؤلفات النحويّة يلمس أن هناك ملازمة شبه كاملة بين كلمتي "الشاهد" و"البيت الشعري" في تاريخ النحو العربي^(٤) .

ولعل سيطرة الشعر على الدرس النحوي حتى جعلته ذا صبغة شعريّة تكمن وراءها

أسباب :

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ٣٠٩ .
(٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف ج٢ ، ٤٨٨ ، المسألة ٦٩ .
(٣) يُنظر : كمال شاهين ، نظرية النحو العربي القديم (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م) ١٦-١٧ ، حسين الشاعر ، النحاة والحديث النبوي ٩٧ .
(٤) يُنظر : عفيف دمشقية ، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨م) ٩٨ .

الأول :

ويتمثل في انصراف بعض النحاة عن النص القرآني ، وقراءته ، مع إجماعهم على صحة الاحتجاج به ، وأنه أعلى أنواع مصادر الاستشهاد مرتبة ، ولا يعني هذا الانصراف استبعاد القرآن كلياً من الاستشهاد ، وإنما قصد به أن ما قرر للشاهد القرآني من تصدر قائمة الاستشهاد لا يعدو كونه قولاً نظرياً ، فإذا تجاوزناه إلى الواقع النحوي وجدنا أن الشعر يحتل قمة مراتب الاستشهاد .

ولا يختلف حال القراءات القرآنية التي تمثل جانباً من جوانب اختلاف اللهجات القرآن الكريم ، حيث أجمع النحاة على الاستشهاد بها إذا كانت متواترة صحيحة السند ، موافقة للرسم العثماني ولو احتمالاً ، وموافقة للعربية ولو بوجه ، ، ولقد جاء اختلافهم في اعتماد الضعيف والشاذ منها ، فذهبوا إلى التأويل والتخريج لما جاء منها مخالفاً ، والإقرار والقبول لما جاء منها موافقاً^(١).

وربما كان الانصراف عن النص القرآني عند غالبية الباحثين يعود إلى التحرز الديني الذي يحيط به ، الذي يمنع تعدد الآراء حول الشاهد القرآني كما يحدث مع الكلام العربي ، وتصور الوجوه الإعرابية المختلفة التي ترجع إلى طبيعة الدرس النحوي الاجتهادية، والتي تفسح المجال أمام النحوي بأن يحمل الفكر . وهو ما لا يحتمله النص القرآني . لذا كان لابد لهم من عمل دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية ، ويحقق رغبتهم في التصرف الحر بالنص المدرسي^(٢).

الثاني :

ويتمثل في الانصراف عن الاستشهاد بالحديث النبوي في الدرس النحوي ، حيث نجد أن اللغويين يستشهدون به في القضايا المتعلقة بمعاني اللغة ، بينما تحفظ بعض النحويين عن

(١) ينظر: حسن موسى الشاعر ، النحاة والحديث النبوي ، ٢٠ ، ٢١ .

(٢) ينظر: محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ١٢٧ .

الاستشهاد به في قضايا النحو مما جعل شواهد النحاة الأقدمين من الحديث الشريف أقل منها عند اللغويين^(١) .

ومع أنّ الاستشهاد بالحديث حقه أن يكون متقدماً على سائر كلام العرب من نثر و شعر بحيث تستتب منه القواعد . إلا أنّ ذلك لم يحدث ، لانصراف النحاة إلى الشعر وروايته انصرافاً استغرق جهودهم ، بحيث لم يبق لفهم رواية الحديث ودراسته بقية، وإن ما جاء في كتبهم منه إنما كان على سبيل التقوية والتمثيل ، وليس مصدراً لاستنباط حكم نحوي^(٢) .

وقلة استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث لا يعني منهم رفض الاستشهاد به ، ففي حقيقة الأمر أن القدامى لم يثيروا هذه القضية ، ولم يناقشوها كما لم يصرحوا برفض الاستشهاد به ، وإنما هذا الابتعاد والانصراف استنتاج المتأخرين، فقد بنوا على ملاحظتهم الخاطئة بأن القدامى لم يتناولوه في الاستشهاد رفضاً منهم للاحتجاج، وبعد هذا لم يكتفوا بهذه النتيجة بل حاولوا تعليل هذا الانصراف والعزوف^(٣) .

ولو تتبعنا أساليب الانصراف عن الاستشهاد بالحديث لوجدنا أن أهمها يكمن في التحرز الديني الذي قال به غالبية الباحثين ، كما أن علم النحو سابق على جمع الحديث ، الأمر الذي يجعل الاستشهاد به يتطلب الدراسة والتوثيق ، ولا ننكر ما في ذلك من المشقة على النحاة^(٤) .

الثالث :

ويتمثل في تميز الشعر عن غيره من النصوص بسهولة تذكره وسرعة حفظه وانتشاره، وطول بقائه على أفواه الرواة ، وامتداد زمانه، ويعود ذلك إلى موضوعاته ومعانيه

(١) ينظر: محمد آل باسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ٣٥٥ .

(٢) ينظر: محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي ٩٩ ، ١٠٠ ، ومحمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي (د.م، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م) ٤٧، ٤٨ .

(٣) ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ١١٠ .

(٤) ينظر: حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ٩٨ - ٩٩ ومحمود فجال الحديث النبوي في النحو العربي، ١٠٩ .

وعباراته التي تحمل طابعاً خاصاً يتمثل في نغمه الجميل ، وإيقاعه العذب الذي تؤديه موسيقى الوزن والقافية ، مما يجعله شديد العلق بالنفوس ، بالغ التأثير فيها إضافة إلى أن أجزاءه مرتبطة ببعضها البعض ، وهذه الخاصية نجدها له في كل لغة ، بالإضافة إلى أنه ديوان معرفة أنساب العرب وتواريخها وأيامها ووقائعها ، فهي لا تعرف إلا من جملة أشعارها باعتباره خزانة حكمتها ومستنبت آدابها^(١) .

يقول أبو هلال العسكري في تميز الشعر : "فمن مراتبه العالية التي لا يلحقه فيها شيء من الكلام ، هو النظم الذي به زنة الألفاظ ، وتماثل حسناتها ، وليس من أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر"^(٢) .

فرواية الشعر كانت محل اهتمام الناس في القرن الأول الهجري وما بعده، وكان الرواة يفخرون بمقدار ما يحفظون من أشعار العرب ، وهناك روايات وردت تدل على هذا الاهتمام فعلى سبيل المثال :

وقال أبو حاتم :قلت للأصمعي : "إنَّ الناس يحملون عنك أنك تروي أربعة عشر ألف أرجوزة ، قال أنا أروي ستة عشر ألف أرجوزة"^(٣) .

وبناء على ما سبق تبيَّنت لنا أسباب الشعر الخاصة والتي جعلته يسيطر على شواهد الدرس النحوي منذ بدء التأليف حتى اصطبح النحو بصبغةٍ شعريةٍ .

(١) ينظر: محمد عيد ، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر (القاهرة: عالم الكتب) ١٣٥ .

(٢) ينظر: أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، ١٥٥ - ١٥٦ .

(٣) ينظر: أبو بكر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ١٧٠ .

المطلب الثالث : ضوابط الاستشهاد بالشعر عند النحاة :

أولاً : الفصاحة :

اتفق اللغويون والنحاة على أن الفصاحة هي الأساس الذي يحكم به على صحة اللفظ وخطئه . ومعنى الفصاحة في اللغة كما ذهب أبو فارس أن " الفاء والصاد والحاء ، أصل يدل على خلوص في شيء ، ونقاء من الثوب . من ذلك اللسان الفصيح : الطليق ، والكلام الفصيح : العربيُّ : والأصلُ : أفصحَ اللَّبْنُ : سكنت رغوئُهُ . وأفصح الرَّجُلُ : تكلم بالعربيةَ وفصحَ : جادت لُغته حتى لا يلحن ويقولون ، أفصح الصُّبْحُ ، إذا بدأ ضوءُهُ : قالوا: وكل واضح مفصحٌ . ويقال إن الأعمج : ما لا ينطقُ ، والفصيحُ : ما ينطقُ ، وتفاصيل تكلف الفصاحة. وقيل: الفصاحة: البيان^(١) .

وإذا نظرنا إلى أطراف المادة اللغوية لكلمة " فصاحة " نجدها تدور حول الإبانة والانكشاف والظهور، وغيرها من المعاني التي لا تخرج عن الخلوص والنقاء. وهذه المعاني جميعها تتضافر لتؤدي المعنى الاصطلاحي لكلمة "الفصاحة" فهي في اصطلاح البلاغيين صفة توصف بها الكلمة والكلام والمنكلم ، " وهي في المفرد خلوصه من تنافر الحروف ، والغرابية ومخالفة القياس. وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها^(٢) .

وقد يصعب على الدارس الوصول إلى معنى اصطلاحي موحد للفصاحة عند النحاة ، يفصل بين اللغة الفصيحة وغير الفصيحة ، فكتب اللغة والنحو واشتملت على معايير متعددة للفصاحة ، تتضح من خلال النصوص والتعليقات المتناثرة لهؤلاء العلماء في تلك الكتب

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، اعتنى به : محمد عوض مُرعب وفاطمة محمد أصلان (بيروت ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م) ، ٨١٩ ، الجوهري ، الصحاح، مادة (فصح) ، ج١ ، ٣٩١ ، اللسان مادة (فصح) والسيوطي، المزهري، ج١ ، ١٨٤ .

(٢) ينظر: الخطيب القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة (بيروت: دار الكتب العلمية) ٥-٧ ، حامد صالح الربيعي ، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء (مكة المكرمة: مركز بحوث اللغة العربية ١٤١٦ = ١٩٩٦) ٤٦٣ .

وهذه المعايير تنص كلها على شرط واحد للفصاحة وهو أن تكون اللغة كثيرة الاستعمال ،
فالأخذ بالشائع في الاستعمال هو من المرتكزات العلمية التي لا سبيل لإنكارها^(١).

وحول هذا الجانب يقول ابن جني في "الخصائص" ، ما يتلخص في أن اللغة إذا
كانت أوسع رواية من الأخرى ، بمعنى أنها كثرت في الكلام تكون أجود مما قلت فيه ،
وبالتالي يكون الأولى الأخذ بها لا بالأغلة الأقل منها، وإن أخذ المتكلم باللغة الأقل لم يكن
مخطئاً لكلام العرب ، وإنما لأجود اللغتين^(٢) .

ولهذه اللغة الفصيحة مراتب ، قال عنها السيوطي مبيّناً ترتيبها : "رتب الفصح
متفاوتة ، ففيها فصحٌ وأفصحٌ، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح ؛ ففيها
صحيح وأصح"^(٣) .

كما أن المطلع على كتاب سيبويه يجد الكثير من الأدلة التي تشير إلى الأخذ بما كثر
استعماله وهذا ما أكده سيبويه نفسه ، حيث استخدم ما يدل على اعتماده على الكثير والشائع
في لغة العرب، فعلى سبيل المثال قوله:

" هذا كله سمع عن العرب "^(٤) و " لا يستعمله منهم ناس كثير "^(٥) .

ويثبت لدينا كثرة استعمال اللغة من شيوعها وسلامتها وهذا ما يحدده الآتي :

الأول: سلامة الكلام من العيوب ، وهي :

أ – ألا تكون الكلمة غريبة متوعرة ، وحشيّة ، فيحتاج إلى التنقيب عنها في المعاجم اللغوية
حتى يفهم معناها ، أما مسألة وجود المفردات التي يصعب معناها على الأفهام فهذا أمر
طبيعي في أي لغة، فليس من المعقول أن يكون لدى كل فردٍ قاموسٌ لغويٌّ يشرح جميع

(١) ينظر : عفيف دمشقية : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، ١٣ .

(٢) يُنظر : ج ١ ، ٤٠٠ .

(٣) ينظر : السيوطي ، المزهر ، ج ١ ، ٢١٢ .

(٤) ج ١ ، ١٤٧ .

(٥) ج ٢ ، ٤١١ .

المفردات الواردة في لغة العرب جميعاً ، بدليل أن القرآن الكريم مع ما فيه من ألفاظ شائعةٍ اختارها له العناية الإلهية إلا أن هذا لم يُغن بعض العرب عن تفسير بعض مفرداته ، والبحث عن معانيها ومثله في ذلك الحديث الشريفُ فالوضوحُ المطلقُ ، وظهور المعنى لدى الكل على حد سواء أمرٌ يصعب الوصول إليه (١) .

ب- خلوص الكلمة من تنافر الحروف، وهو ما تكون به الكلمة ثقيلة على اللسان ، عسيرة في النطق ، وهو ما روي عن الأعرابي الذي سُئل عن ناقتة فقال: تركتها ترعى في الهُجْعُ" (٢) .

ج- خلو الكلمة من اللهجات المذمومة : أن تستبعد بعض لهجات القبائل المفتقرة إلي الفصاحة والنقاء اللغوي، فهناك بعض القبائل التي عُرفت بلهجات مذمومة ، كالعنَّنة (٣) في تميم ، والعَجَّجة (٤) في قضاة ، فهذه القبائل تنقرع إلى بطون وأفخاذٍ وفصائل ينتمي إليها ناسٌ كثيرون ، تركت مساكنها ، وتوزعت في أنحاء متفرقة من جزيرة العرب ، فاختلطوا بغيرهم من الأمم إما بالغزو أو الهجرة أو التجاور ، فمنهم من بقي على فصاحته فأخذ النُحاءُ عنه ، ومنهم من لم تصفو لغته فأبعدوه (٥) .

د - سلامة اللغة المعتمدة من الألفاظ الأعجمية (٦).

(١) يُنظر : محمد جابر فياض ، البلاغة والفصاحة لغة واصطلاحاً ، (جِّدة : دار المنارة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م) ١٠٣ .

(٢) ينظر: السبوطي ، المزهر ح ١ ، ١٨٥ ، الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ٥ .

(٣) العنَّنة: يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً ، فيقولون في (أنك) ، (عنك) ، ينظر: المزهر ج ١ ، ٢٢١ .

(٤) العَجَّجة : يجعلون الياء المشددة جيماً ، فيقولون في (تميمي) (تمميح) ، ينظر : المزهر ج ١ ، ٢٢٢ .

(٥) يُنظر : محمد كريم الكوَّاز ، الفصاحة في العربية (المفاهيم والأصول) ، (د.م : مؤسسة الانتشار العربي ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م) ، ٢٨ .

(٦) يُنظر : مختار سيدي الغوث ، لغة قریش ، (الرياض : النادي الأدبي ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م) ، ٤٣٢ .

الثاني :

موافقة اللغة للقياس الذي فتنه النحاة، حيث إنهم رجحوا لغة على لغة أخرى لموافقتها إحداهما أكثر للقياس (١). وهو كما وجدناه في كتاب سيويه حيث رجح اللغة التميمية على الحجازية في أسلوب الحكاية، فقال في باب "اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل "رأيتُ زيداً": "مَنْ زيداً؟" وإذا قال: "مررت بزيدٍ"، قالوا: "من زيد؟". وإذا قال: "هذا عبد الله، قالوا: "مَنْ عَبْدُ الله؟" وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين" (٢).

فيظهر معنى الكلمة و يتضح إذا سلمت مما يشوبها وخُصت مما يحجبها، مما يعني أنّ الوضوح والظهور أمور تقتضيها الفصاحة. وهو ما أشار إليه أحد علماء البلاغة حيث قال: "وأما الفصاحة فهي قسمان: راجع إلى المعنى، وهو خلوص الكلام عن التقييد، وراجع إلى اللفظ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة العظماء من العرب الموثوق بعربييتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر، ولا مما أحدثها المولدون، ولا مما أخطأت فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر" (٣).

(١) ينظر السيوطي، المزهري ج ١، ١٤٧، ١٤٨.

(٢) ج ٢، ٤١٣.

(٣) ينظر: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، (بغداد: دار

الرسالة، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) ٦٥٣.

ثانياً : الحدود المكانية والزمانية :

يتميز العربُ الخلصُ - كما نعلم - بالنقاء اللغوي ، فهم يتكلمون بالسليقة، فصاحتهم واضحة لا يشوبها الخطأ أو اللحن . إلا فيما ندر . واللحن دخل إلى العربية بسبب الانفتاح الحضاري ، فالعرب كانوا منفتحين على ما يجاورهم من الأمم ، دعاهم إلى ذلك التعامل التجاري، والرحلات والتبادل المعرفي.

ومن الأسباب التي دعت إلى ظهور علم النحو انتشار اللحن ، بالإضافة إلى الخوف من تسربه إلى القرآن ، فيؤدي بالتالي إلى استغلاق الآيات القرآنية على الأفهام^(١) .
لما كانت الحاجة ملحة لظهور علم يقنن اللغة ويضبطها ، و يكون مرجعاً لتعويضها ظهر علم النحو ونما على يد النحاة الأوائل .

فعلم النحو كبقية العلوم المنضبطة التي تقوم على أصول ودعائم ، يعتمد عليها الدارسون والنحاة ، وهذه الأصول قد حددها ابن جني بقوله : أدلة النحو ثلاثة ، السماع ، والإجماع ، والقياس ، بينما حصرها ابن الأنباري في النقل والقياس واستصحاب حال مسقطاً الإجماع ، أمّا السيوطي فقد حصرها في السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال . فالمجموع عليه والثابت هو السماع ممن سلمت عريته باعتباره الركن الأسمى في تعقيد اللغة^(٢).

وعن فائدة هذه الأصول يقول ابن الأنباري : " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل "^(٣) .

(١) يُنظر : طلال علامة ، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م) ٤٥

- ٤٦ .

(٢) ينظر: الاقتراح ٢١ .

(٣) ينظر: لمع الأدلة ٨٠ والاقتراح ٢٢.

والمقصود بالسماع أو النقل كما يسميه ابن الأنباري هو " الكلام العربي الفصيح ،

المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة^(١).

وكما نعلم أنّ مصادرَ السماعِ ثلاثة: القرآن الكريم ، والحديث الشريف وكلام العرب

شعراً أو نثراً . وحتى يتم التأكد من صحة المسموع ونقائه اللغويّ ، وضع اللغويون شروطاً

وضوابطاً للأخذ به واستنباط القواعد منه ، ويحتلّ الشاهدُ الشعري الدرجة العليا في النحو

العربي فهو عنصرٌ مهمٌ في إقامة القواعد والأحكام ، فلا بد من التثبت من صحته وفصاحته

. ولكي يزول الشك وتُحصل الطمأنينة والثقة في المادة المروية ، وضع النحاة حدوداً

زمانية ومكانية كانت بمثابة الحصن الذي يحيط بحمي الاحتجاج ويحفظه ، لذا وضعوا حدوداً

مكانية للقبائل الفصيحة فلا يصح الأخذ من غيرها ، ووضعوا حدوداً زمانية يقفُ عندها

السماع من أعراب البوادي وسكان الحواضر .

١ - الحدود المكانية :

عندما أراد اللغويون والنحاة جمع المادة المروية من أشعار العرب بغية ضبط اللغة

وإحكامها ، بحثوا عن النموذج المثالي الذي تستقي منه اللغة ويُعتمدُ عليه في التقنين ، فعمدوا

إلى انتقاء اللغة من مصادرها الأصلية الخالية من شوائب العُجمة ، البعيدة عن مواطن اللحن،

لتمنح النحاة الثقة والقبول عند سماعها وجعلها نصوصاً صالحة لتقعيد نحو العربية . فيحمد

للنحاة وضعهم لهذه الأطر والحدود التي لا تسمح أن يتجاهلها الدارس أو يتغافل عنها.

فتمديد مواطن الفصاحة في وسط الجزيرة العربية دون بقية أطرافها التي كانت على

صلة بالأمم الأخرى له الأثر الكبير في المحافظة على الفصحى . فاللغة الأدبية تكون في

أنقى صورها حين تأتي عفواً على السنة أبناء هذه القبائل المحددة.

(١) ينظر : جدل الإعراب ٤٥ .

وقد حدد علماءنا الأوائل القبائل التي تؤخذ منها اللغة ، ويعتمد عليها في التقعيد وهذا ما نص عليه قول الفارابي الذي أورده السيوطي : " والذين نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم و أسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ ، ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم... (١).

وقد علل ابن الجني انصراف اللغويين والنحاة عن سكان الحواضر والاقتصار على أهل البادية في باب " ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر " بقوله : " علة امتناع ذلك ما عرضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوبر " (٢) .

٢- الحدود الزمانية :

التحديد الزمني لعصر يسمى عصر الفصاحة بمثابة الحد الملزم الذي يتم بمقتضاه تحديد عصور الفصاحة التي يصح سماع نصوصها والاستشهاد منها . لهذا سميت بعصور الاستشهاد . وقد نصّ النحاة على الفترة إلى تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي إلى أواسط القرن الرابع هي ما استشهد به من أهل البوادي ، أما أهل الحاضرة فيقف الاستشهاد بكلامهم عند القرن الثاني الهجري (٣) .

(١) ينظر: الإقتراح ٤٤ ، المزهر ج ١ ، ٢٣٤ .

(٢) ينظر: الخصائص ج ١ ، ٣٩٣ .

(٣) ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة:عالم الكتب

١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م) ٨٩ .

وقد قسم علماءنا الشعراء المحتج بشعرهم على إثر هذا الحد الزمني إلى أربع

طبقات وهي كالآتي^(١) :

الطبقة الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين ، تشمل الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين ، وتشمل الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كحسان بن ثابت ولبيد بن ربيعة .

الطبقة الثالثة : طبقة الشعراء المتقدمين ، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين وهم الذين جاءوا بعد الإسلاميين إلى وقتنا هذا ، كبشّار بن برد وأبي نواس .

أشار السيوطي إلى هذا التصنيف في الاقتراح بقوله : " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة^(٢) ، وهو آخر الحجج^(٣) .

وترتب على هذا الشرط الزمني ، أن أجمع الثناء على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية أما الطبقة الثالثة فوقع فيها خلاف ، فعلى الأرجح صحة الاستشهاد بشعرها ، غير أن بعض النحاة واللغويين أمثال أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق يلحّون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين . والصحيح في الطبقة

(١) ينظر: الخزانة ج ١، ٥٦، ٥٧، وخديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ١٠٦ .

(٢) إبراهيم بن هرمة : هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة الكنانيّ القرشي ، كنيته أبو إسحاق ، شاعر مخضرم عاش في العصرين الأمويّ والعباسيّ، توفي سنة ١٧٦هـ يُنظر ترجمته في: خيرالدين الزركلي، الأعلام، ط٤، ج١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م) ٥٠ .

(٣) صفحة ٥٥ .

الرابعة أنه لا يستشهد بشعرها مطلقاً ، وذلك بالإجماع ، قال السيوطي مؤيداً ذلك : " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية " (١).

هناك من الباحثين من يرى أنّ تضيق دائرة الاستشهاد بمدة معينة حرم اللغة وقواعدها من مادة وفيرة، وعدّ هذا مأخذاً على النحاة، ففي رأيه أنهم أغفلوا فترة زمنية ممتدة من تاريخ قديم يرجع قدمه إلى اللغة الأم، الأمر الذي من شأنه إلقاء الضوء على كثير من الظواهر اللغوية التي اضطرب العلماء في توضيحها وتحليلها .

كما يقول أنّ وقف الاستشهاد بتاريخ معين يعني أنّ تُغلق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد الفترة المحددة، وهذا ما حدث في الدراسات النحوية، كما حكموا على كل الظواهر التي وجدت بعد هذا التاريخ بالخطأ والانحراف عن الصواب اللغوي (٢).

(١) الاقتراح ٥٤ ، والخزانة ج ١ ، ٦ ومحمود ياقوت ، أصول النحو العربي (مصر: دار المعرف الجامعية) ٥٥٩ ، ٥٦٠ .

(٢) ينظر: كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، ط٩ (مصر: دار المعارف، ١٩٨٦م) ٥١-٥٢ .

المطلب الرابع : أثر الشاهد الشعري على القاعدة النحوية :

لا يشك متتبعٌ للدرس اللغويّ العربيّ في أن حقبة وضع النّحو العربيّ والتي امتدت من منتصف القرن الثاني الهجريّ إلى منتصف القرن الرابع الهجريّ كانت نقلةً نوعيّةً للثقافة العربيّة ومخاضاً شديداً للغة العربيّة^(١).

ومما لا ريب فيه أن تحقق الهدف السّاميّ لهذا العلم و للقائمين عليه يستلزم وضع أطر وضوابط ، باعتبار أن النّحو - كما نعلم - علم اجتهادي ، والاجتهادُ عملٌ إنسانيٌّ قد يجانبه الصواب أحياناً .

ولا يخفى علينا أن لكل علم أسس يقوم عليها ، وللنحو أسس كذلك وتتمثل في المقاييس والقوانين التي تحكم العربية وتضبطها ، لذا قيل عن النحو :إنّه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب ، فالمتقدمون من النّحاة حرصوا على جمع النصوص اللّغوية من العرب الخُصّ، ومن ثم عكفوا على دراستها واستقراء الظواهر اللّغوية فيها، بغية الوصول من خلالها إلى نتائج وأحكام مطردة. فحققوا بذلك نتائج باهرةً مضيئةً ، ولكن مع نمو الدراسة وتعقدها وكثرة فروعها وتشعبها ساروا بالنصوص - أحياناً - إلى طرق ملتوية لا تتفق مع ظاهر الرواية ، فانعكست عليها آثار الصبغة الذهنيّة ، وكلما تأخر الزمن توغلت الدراسة في العمق والتعقيد ، وتخلت النصوص عن واقعها اللغوي لتؤدي ما يريده الدارسون، فخضعت النصوص لسطوة القواعد المسيطرة على النّحو والنحاة^(٢) .

فأصبح هذا المنهج الذي سلكه النّحاة هو معيار الصواب والخطأ ، فما توافق معه أخذوا به ، وما اختلف أولوه أو خرّجوه على وجوه مرضية عندهم ، فرضاً منهم للأقيسة على الأمثلة ، مع أن المنهج العلمي لا ينكر وجود ما يخرج على القاعدة لكن يحتم أن يكون

(١) يُنظر : فالح بن شبيب العجمي ، أسس اللغة العربية الفصحى ، (الرياض، د.ن، ٢٠٠١م) ٢ .

(٢) ينظر : محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ٦١ .

له تفسير وتوجيه مقبول . يقول أحد الباحثين مشيراً إلى هذه الرؤية : " إن وجود مالا تضبطه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن تخضع للتفسير على نحو ما "(١).

وهذا الاتجاه الذي سلكه النحاة لم يقف عند كلام العرب ، بل تعداه إلى الآيات القرآنية ، فطبقوا عليها أقيستهم وأحكامهم ، كما فعلوا مع الآية الكريمة: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٢) . فالقاعدة عندهم أن يلي أداة الشرط فعل وهو فعل الشرط، وإن وقع اسم بعد أداة الشرط فلا بد أن يكون هناك فعلٌ مقدرٌ ، لتسلم القاعدة ، "فأحد" فاعل لفعل محذوف وهو " فعل الشرط" ، والتقدير "وإن استجارك أحد" (٣) وبناءً عليه نجد أنه لا بد من الإذعان للأحكام لتطرد القاعدة وإن كان ذلك على حساب النصوص .

ولعله من الضروريّ الإشادة بما بذله نحائنا الأوائل من جهودٍ عظيمة في سبيل تأصيل القواعد ، وضبط القوانين ، حتى يكون النحو العربي علماً معيارياً تصدق نتائجه على مقدماته . فنتائج الاستقراء والملاحظة للمادة المروية لا بد أن تنطبق على النصوص المدروسة على اختلاف مستوياتها ، وهذا فيه شي من التعسف ، لأن استتباط القوانين واستنتاج المقاييس، ينبع من التصور الذهني للنصوص وإعمال الفكر فيها ، وهذا يخضع بالضرورة للثقافة الذاتية ، والخصائص الفكرية التي يتمتع بها العالم أو النحوي ، لذلك قد يشوبه الخطأ و الخلل أحياناً .

فمعطيات الدرس النحوي تتطلب تمكين القاعدة من النص ، وما يصادفه النحاة نصوصاً تستغل على القاعدة ، فكان لا بد من الخروج من هذا المأزق ، دون السماح بالتعدي على قواعدهم وأصولهم ، فإن حدث وتعدي أحدٌ عليها ، ثاروا عليه مهما كان قدره من

(١) يُنظر : حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير) (عمان : دار

الشروق، ٢٠٠٢م) ٢٤ .

(٢) سورة التوبة ، ٦ .

(٣) ينظر: السيوطي، الهمع، ج٢، ٥٥٣ .

الفصاحة وإجادة القول ، بل بالغوا في ذلك فنسبوا الشذوذ إلى بعض الاستعمالات الواردة في القرآن الكريم^(١)، وذلك حين قرروا عدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وما جاء على هذه الشاكلة يعدُّ شاذاً لا يقاس عليه^(٢) . كما في قوله تعالى:

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٣) .

وهكذا نجد أنهم يتأولون الشواهد المخالفة الخارجة عن قواعدهم ، وإن تطلب الأمرُ التكلف والتمحك، وإذا لم يوفقوا إلى التأويل أو التخريج حكموا عليها بالشذوذ ، وقالوا بوجود الانصراف عنها وإهمالها .

فلي أعناق النصوص ، أو ردها وعدم الاعتراف بها إجراءات اتخذها النحاة تجاه الشواهد النحوية ، وما زالت تتخذ في الدرس النحوي^(٤).

وعندما قرر النحاة اتخاذ الإجراءات بغية التقعيد النحوي ، اعتمدوا على استنباط القواعد والأحكام من النصوص المروية ، ومن ثم لجأوا إلى وسيلة توفّر لهم الدقة والموضوعية ، فكان القياسُ الذي قنن النحو وصبّه في قوالب صارمة .

وهذا الاتجاه التقعيدي الذي بدأه النحاة كان الهدف منه ضبط اللغة، والاحتفاظ بطابعها، والإبقاء على خصائصها . ومما يلفت الانتباه في البحث النحوي ، أن هناك حقيقة لا تتطلب كبير عناء ، وهي وجود كثير من الخلل في معطيات الأحكام ، واتسام العديد من نتائجها بالتناقض ، وهذا الواقع اللغوي الملموس يستدعي تحليلاً علمياً وموضوعياً للكشف عن أسباب هذا الخلل والاضطراب ، وما من شك في أن هناك أسباباً جعلت الدرس النحوي يصل إلى هذه النتيجة ، وهذه الأسباب كما يلي :

(١) ينظر : إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧ (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٥ م) ٩ .

(٢) ينظر : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢ ، ٤٦٣ ، المسألة ٦٥ .

(٣) سورة النساء ، ١ .

(٤) يُنظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ط٧ (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٥ م) ٩ .

أسباب الخلل بين القاعدة والشاهد :

أولاً :

لعل إهمال النحاة ملاحظة الظواهر اللغوية الواردة في بعض النصوص ، وتصنيفها باكتشاف علاقاتها وإدراك قوانينها ومن ثم صياغتها في قواعد ملزمة ، هو وراء التناقض والاضطراب في النتائج والأحكام .

ومن المعروف أن الفصحى هي خليط من ظواهر لغوية مختلفة تمثلها اللهجات ، التي بدورها لها أكبر الأثر بما أنها المصدر المعتمد عليه في تقنين القواعد النحوية ، لذا يصعب على دارس النحو العربي أن يجد باباً من أبواب النحو دون أن يلمس فيه أثراً لهذه اللهجات القبلية^(١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد يحدث الاختلاف في اللهجة الواحدة تبعاً لازدياد عدد أفراد المتكلمين بها ، فكلما زاد العدد زاد احتمال ظهور التباين اللغوي ، كما قد يزداد احتمال ظهور عيوب النطق بينهم لأسباب مختلفة، بالإضافة إلى ما يتعلق بالطبيعة البشرية من التفاوت في الصفات العقلية والخلقية والخلقية^(٢).

وقد يجد النحاة أن هناك بعض الأساليب اللغوية أو الصيغ قد شذت عن القاعدة وخالفها نتيجة لانتمائها للهجة معينة ، وبهذا توفرت لهم وسيلة مقنعة لتفسير ما يخرج عن القاعدة التي استنبطوها بأنفسهم وهذا التبرير من الأسس التي اعتمد عليها النحويون في توجيه بعض النصوص التي خالفت القاعدة^(٣) .

ومن الواضح أن تلك النصوص والاستعمالات من العادات اللغوية التي كانت بين قبائل العرب ، فبعض القبائل تقول بهذه الصيغة وبعضها الآخر يقول بتلك ، وهذا الاختلاف

(١) يُنظر : علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي (بيروت: دار الثقافة، د.ت. ١٥٧، ١٧٤ .

(٢) يُنظر : حسن الملق ، التفكير العلمي في النحو العربي ، ٧٨ .

(٣) ينظر : محمد عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م)

نشأ عنه - بالطبع - تمايزاً في بعض الظواهر اللغوية ، وبالتالي الاضطراب في التقنين والخلل في الأحكام . وهو ما سمح بدخول التأثيرات والاستثناءات والتبريرات في الدرس اللغوي^(١) ، ومن المسائل اللغوية التي يتجلى فيها هذا الأثر :

١ - إعمال ما وإهمالها :

أجازَ بعضُ النحاة أن تعمل " ما " عمل " ليس " ، وهو أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، نحو (ما عبدُ الله أخاك) على لغة أهل الحجاز ، بينما يرى آخرون إهمالها وذلك على لغة تميم . ويقول سيبويه في إهمالها : "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمًا وهل) ، إي لا يعملونها في شيء . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس"^(٢) .

٢ - عمل " إلا " في المستثنى المنقطع :

و الاستثناء المنقطع هو ما يكون فيه الآخر من غير جنس الأول ، ويكون موجبا وغير موجب ، مثل قولهم : (ما فيها أحدٌ إلا حماراً) . إذ يجيز بعض النحويين عمل "إلا" معتمداً على لغة الحجازيين (إلا حماراً) بالنصب ، ومنهم من رفضه اعتباراً للهجة بني تميم (إلا حماراً) بالرفع^(٣) .

(١) ينظر : خليل عمابرة ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، (عمان : دار وائل ، ٢٠٠٤م) ٥٢٣ .

(٢) يُنظر : الكتاب ج ١ ، ٥٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ج ٢ ، ٣١٩ .

ثانياً:

إذا أنعمنا النظر في قضية جمع النصوص ، وانتهاء عصر الاستشهاد ، نجد أن هذه المادة الأولى للتعديد قد جمعت من فترة زمنية قاربت الثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب ، وفي هذه الحقبة الطويلة ، لن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها ، بل لابد أن تطرأ عليها تطورات في البنية والنطق^(١).

يشير بعض الباحثين إلى ما انتهت إليه مواقف النحاة تجاه هذه القضية فيقول: "لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن في الحسبان ، فلم يعترفوا على ما يبدو بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور على مدى الأيام ، وقد جاءت خطة دراستهم العامة وفق هذا التصور غير الدقيق . كما أنهم قد درسوا العربية في فترة محددة ولم يتجاوزوها، ولم ينظروا فيما قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، ولم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة"^(٢).

ولعل انتهاء عصر الاستشهاد حرم الدراسات النحوية من المواد اللغوية الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة ، فعدم تجدد الشواهد وجفاف المادة الدراسية ، أجبر النحاة على الالتفاف والدوران حول ما وضعه السلف من قواعد ، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة ، كما لجأ النحاة إلى تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنص ، وظهرت في عباراتهم المعيارية الصادقة ، التي جعلت القاعدة قانوناً حتمياً يجب احترامه وإتباعه، الأمر الذي كان سبباً في تحول الدراسات النحوية إلى التعديد والتضخم^(٣) .

(١) يُنظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ط٤ (القاهرة : عالم الكتب ٢٠٠٠م) ٣٢ .

(٢) ينظر : كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، ط٩ (مصر : دار المعارف، ١٩٨٦م) ٥١ .

(٣) ينظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ٢٨ .

ثالثاً :

يتمثل في اعتماد النحويين على بعض مصادر الاستشهاد دون بعض ، حيث نجد أن الشعرَ قد نال نصيب الأسد في الدراسة ، بينما انصرف العلماء عن بقية المصادر النحوية انصرافاً جزئياً أو كلياً . كما يتضح ذلك في مؤلفاتهم .

حيث درسوا الشعر على أنه ممثل للغة كلها ، وليس لعنصر من عناصر اللغة ، فلم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيد القواعد ، فما يستتبط من النصوص الشعرية لا يصلح أن يطبق على النثرية والعكس كذلك^(١).

ويعلق أحد الباحثين مستكراً هذا الخلط بين المستويات اللغوية وأهمية التمييز بينها في التقعيد بقوله : " من العجيب أن نرى جمهرة شواهد اللغة عندهم تعتمد على الشعر بمعانيه ، وأخيلته ، وموازينه ، وضروراته ، ولا شك أن هناك قدراً مشتركاً في اللغة بين البناء الشعريّ والبناء النثريّ ، غير أن الاعتقاد في التطابق بين هذين الجنسين فيها ، كان أساساً لاعتماد اللغويين على الشعر في غالب الأحيان لاستنباط قواعد الكلام العربي ودلالات ألفاظه وتصنيف صيغهِ ، وأوزان مفرداته " ^(٢).

رابعاً :

ربما يلاحظ منتبِع الدرس النَّحويّ أن القواعد النَّحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها ، بل هما مختلفان في كثير من الأحيان . فغالباً ما يتم إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها – أي غياب المنهج العلميّ في التقنين .

(١) يُنظر : محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ٢٨ وأحمد سليمان ياقوت ، دراسات في اللغة والنحو ، (د . م : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ م) ١٨٧ .

(٢) رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ٨ ، ٧ .

وهذا من أهم الدوافع التي اضطر معها النحاة إلى اصطناع التأويل وجعله جزءاً

جوهرياً من منهجهم في التقنين والتفسير معاً^(١).

وبناءً على هذه الآراء ، يتضح تماماً أن الأسباب السالفة الذكر ، وما نتج عنها من

تصوراتٍ خاطئةٍ ، كان لها أعمق الأثر في البحوث اللغوية بشكل عام ، والنحويّة بشكل خاص.

مظاهر الخلل بين القاعدة والشاهد :

ينبغي من البداية الاعتراف والتقدير للجهد العظيم الذي بذله علماءنا رحمهم الله -

في جمع اللغة ودراستها وتصفح جزئياتها ، والوصول من خلال ذلك إلى نتائج تستحق

الإعجاب ، حيث كان دافعهم الوحيد هو الحرص على خدمة الدين والمحافظة على لغته ،

وكذلك يحمد لهم ما تركوه من مجد عريق وعلم مؤصل .

ولكن هذا الجهد القيم داخلته أمور أساءت إليه دون أن تقلل من شأنه ، وهذا ما يظهر من

تمسكهم بصارمة القاعدة ، واعتبارها حكماً نهائياً لا يقبل التطور .

أما عن محاولاتهم المضنية للتوفيق بين ما تفرضه القاعدة وما يتطلبه الاستعمال ،

ولرأب الصدع بينهما اتخذوا طرقاً ملتوية ، وأساليب مختلفة ، ومظاهر شتى ، وبذلك وقع

الغرم على بعض النصوص التي خضعت لسطوة القواعد والنحاة .

وهذه الظاهرة ليست أمراً هيناً ، بل كونت جزءاً كبيراً من كتب النحو العربي ،

خاصة لدى المتأخرين ، ومن أهم مظاهر هذه المسألة ما يلي :

١ - التأويل والتخريج :

لنا أن نتصور منهج النحاة الأوائل ومن جاء بعدهم فيما وجد بين أيديهم من مرويات

حيث ظنوا أنها يمكن أن تمثل اللغة تمثيلاً صادقاً ، فاستنتجوا منها أحكاماً نحوية يغلب عليها

(١) يُنظر :علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

طابع الشمول ، لكنهم ، اصطدموا بمسائل كثيرة لا تنطبق عليهم أحكامهم ، فلجئوا إلى القياس ولكنه كان وسيلة صادقة ، فنشرت كثيراً من المسائل عنه ، فسلكوا طريقاً آخر يكفل لهم التوافق بين النصوص والأحكام ، وهو التأويل الذي كثيراً ما يخالف الظاهر ويبعد عنه.

والتأويل يقلب الحقائق ؛ لأن العناية بالأمتلة فيه ليست لدراستها وبيان خصائصها واستنتاج القاعدة منها، بل تتقلب المنهجية هنا ، ويصبح الهدف أشبه ما يكون إلى التمرين الذهني لتأويل ما أشكل على القاعدة منها ، فبدل أن يكون الأمر ملاحظة المادة اللغوية لبيان صفاتها ، تحول إلى فرض القاعدة على الشاهد ، عن طريق البحث عن باطن الشواهد وافتراض حروفٍ وصيغٍ وجملٍ ، من تصورات الذهن على أساس القواعد^(١).

لقد أجهد النحاء النصوص بالتأويل فإذا لم تؤد النصوص ما تريده القواعد، أُجبرت على ذلك بالفروض والظنون ومما يجب الإشارة إليه أن التأويل قد قام على أساس غير موضوعي في دراسة اللغة وهو الحدس ، وبذلك فهو مخالف للنهج العلمي الصحيح وطبيعة دراسة اللغة كما أنه يباين واقعها^(٢).

وقد تناول النحاء بعض النصوص القرآنية بالتأويل محاولين إخضاعها لمقاييسهم وأحكامهم ، فما وافق منها قواعدهم قبلوه ، وما خالفها أولوه ، وإلا خطئوا القراء المشهود لهم بالأمانة والثقة .

ومن أمثلة هذا التعسف في إصدار الأحكام و تطبيق القواعد موقفهم من الآية

الكريمة، ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٣).

(١) يُنظر : محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاء ، ط٤ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م) . ١٨١

(٢) يُنظر : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ١٨٢-١٨٣ .

(٣) سورة نساء ، ٩٠ .

ظاهر اللفظ يقول بأن جملة " حصرت صدورهم " في موضع حال . وهذا مذهب الكوفيين في الآية . أما البصريون فيمنعون ذلك ، لأنه مخالف لقواعدهم ، فلا يجوز في مذهبهم وقوع الفعل الماضي حالاً إلا إذا كان مسبوفاً " بقد " ، لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، والذي يصح أن يقع حالاً لا بد أن يصح أن يقال فيه " الآن أو الساعة " والماضي لا يقبل ذلك . وعليه أخذوا يتأولون الآية الكريمة فقالوا^(١) :

إن جملة الفعل الماضي هنا " حصرت صدورهم " فيها أربعة أوجه :

- ١- أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية : " إلا الذين يصلون إلى قوم ... "
- ٢- أن تكون صفة لقوم مقدره ويكون التقدير فيه : " أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم " .
- ٣- أن تكون خبراً بعد خبر، كأنه قال : " أو جاءوكم " ثم أخبر فقال " أو جاءوكم ضيق الله صدورهم " .

٤- أن تكون محمولة على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : " أو جاءوكم ضيق الله صدورهم " وينظر بعض الباحثين إلى التأويل بأنه سبب من أسباب الاضطراب في التععيد حيث قال: الالتجاء إلى التأويل دليل التناقض في الأحكام، ونتيجة لتضارب المناهج ، أو عدم دقتها؛ فهو في أغلب أحواله محاولة لتفسير الكلام بما يتمشى مع القواعد ، بالرغم من مخالفتها لمنطق اللغة وواقعها ، ويظهر ذلك في محاولة تفسير الشواهد المخالفة و توجيه الإعراب^(٢) .

فالتأويل محاولة للتخفيف من صرامة القاعدة على النص المخالف ، فالشاهد إن لم يستوعب القاعدة ، سيكون هناك التكلفة والتمهل واتخاذ الإجراءات الممكنة لرأب الصدع بين القاعدة المستنبطة ، والنص المدروس ، لنجد - كما هو واضح - إعمال فكر وإجهاد ذهن يدور بين التطبيق والاستعمال .

(١) ينظر : الأنباري ، الإنصاف ، مسألة ٣٢ .

(٢) ينظر : كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، ٤٩ .

٢- صنع المادة اللغوية :

لما استعصت الشواهد على القواعد ، لجأ النحاة إلى وسائل لحل هذا الإشكال ، الذي تسرب كثيراً من القضايا النحوية ، لئلا تفقد القواعد سيطرتها على النصوص ، فكان التأويل والتخريج على وجه يتوافق مع الأحكام، أو أن يجنحوا إلى طريقة تعزز لهم القاعدة ، فعزموا على صنعة الشواهد المؤيدة ، وتخطئه وتحريف المخالفة، فالعالم قد يقع - أحياناً- في مأزق لا يخلصه منه إلا أن يصنع بيتاً شعرياً مؤيداً لرأيه واتجاهه ، أو قد يحدث أن يكون الشاهد المصنوع من عمل أحد الدارسين لآخر ليضلله في البحث والدراسة .

والشواهد المصنوعة في الدرس النحوي أمرٌ وارد ، وتزداد احتمالية وجودها في الآراء المتفرقة الغريبة ، وذلك لحاجتها للدعم والتأييد^(١) .

لقد أظهرت الدراسات الحديثة أن قداماء النحاة يلجأون-أحياناً- إلى اختراع الشواهد المؤيدة لآرائهم، حيث اتضح أنّ عمل النحاة لم يكن مقصوراً على الاستماع الحقيقي للغة المدروسة والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، بل كانوا أحياناً يملأون الثغرات التي تقابلهم في أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وما شابه ذلك من وسائل خارجة عن روح البحث الصحيح^(٢) .

وهذه الشواهد المصنوعة قد تأتي على شكل حواش واستدراكات حول القواعد في كتب المسائل النحوية ، أو ترد على أنها لغة " نادرة أو ضرورة " أو قول شاذ لا يقاس عليه . ومن هذه الشواهد ما جاء عن أبي عثمان المازني أنه قال : " سمعت اللاحقي يقول : سألتُ سيبويه ، هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعَلَ) قال : فوضعت له هذا البيت^(٣) :

(١) يُنظر : محمد عيد الرواية والاستشهاد باللغة ، ٦٣ .

(٢) يُنظر : كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ٥٦ .

(٣) يُنظر: الكتاب ، ج١ ، ١١٣ هامش (٢) ، السيوطي ، المزهري ج١ ، ١٨٠ ، الخزانة ج٨ ، ١٦٩ ، مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب ، راجعه وضبطه: عبد الله المنشاوي، مهدي البحقيري ، ج١(مصر:مكتبة الإيمان)١١١، خالد جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ٧١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٩٦ .

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تُخَافُ وَأَمِينٌ

ما ليس مُنْجِيَةً من الأقدار

واعتراف اللاحقي بوضع البيت أوردته كثير من المصادر المعتمدة، ورغم هذا الإقرار بالوضع بقي البيت في أغلب الكتب^(١).

٣- تعدد رواية الشاهد الشعري :

خضعت رواية الشعر العربي بشكل عام لظروف قد تجعله يتسم بعدم الدقة أحياناً ، الأمر الذي بدوره سيكون له الأثر الملموس في تقنين القواعد النحوية ، ويمكننا استعراض بعضها كما يلي :

١- التحريف :

قد يعمد بعضُ النحاة إلى تحريف النصوص والشواهد بصورة تتوافق مع آراءهم واتجاهاتهم النحوية ، وهما في الوقت ذاته تختلف مع مورد الرواية فيها ، حيث يشير بعض النحاة المنصفين إلى صحة رواية بعض النصوص المحرفة ، ويتضح ذلك التحريف عند تتبع النصوص في بعض الكتب المعنية بذلك ، فتبدو المفارقة بين النصين . ومن ذلك قول الشاعر^(٢) . الوارد في كتاب سيبويه^(٣) .

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحَقِّبِ

إثمًا من الله ولا واغلبِ

الشاهد: سَكَنَ الشاعر الفعل (أشرب) ومحلّه الرفع .

(١) يُنظر : محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ٦٤ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٣٩، الأصول ج ٢، ٣٦٤، شرح شذور الذهب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، ج ١ (سوريا: الشركة المتحدة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، ٢٧٦، اللسان مادة (ذلك)، وبلا نسبة في الخصائص ج ١، ٧٤، ٣٨٨ .

(٣) ينظر: الكتاب ، ج ٤ ، ٢٠٤ .

يرى ابن السراج أنَّ الشاعر سَكَنَ للاستتقال^(١) ، وابن جنى يراها ضرورة^(٢) . ونقل
السيوطي في الهمع مذهب النحاة في حذف الحركة الظاهرة من الأفعال والأسماء الصحيحة
وهي :

الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك ، والمنع مطلقاً وعليه المبرد ، وروى البيت (اليوم
أسقى) ، والتوسط وعليه الجمهور ، وهو الجواز في الشعر والمنع في الاختيار^(٣) .
وقد رد المبرد على سيبويه وغيره من العلماء رواية هذا البيت وقال : إن الرواية فيه
(فاليوم فاشربُ) أو (فاليوم أسقى) .

وعقب ابن جنى معلقاً على اعتراض المبرد : " وقول أبي العباس : إنما الرواية
(فاليوم فاشرب) فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب . ولم نسمع ما حكىته عنهم . وهذا
القول من ابن جنى يجعل احتمال التحريف في هذا البيت أمراً وارداً^(٤) .

٢ - اللهجات :

ويعرفها بعض المحدثين بأنها : "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة
خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة
أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من
الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم
من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة
التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة"^(٥) .

(١) نظر: الأصول ج ٢، ٣٦٤ .

(٢) ينظر: الخصائص، ج ١، ٣٨٨ .

(٣) ينظر: الهمع، ج ١، ٢١٧، ٢١٦ .

(٤) يُنظر : محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ٦٨ - ٦٩ ، خالد جمعة ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٤٦
- ٤٤٧ .

(٥) ينظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ط ٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٤م) ٢٦ .

ومن ثم اتضح أن العلاقة بين اللهجة واللغة هي علاقة الخاص بالعام أو الفرع بالأصل، غير أن اللغويين العرب القدماء حين أشاروا إلى الفروق بين لهجات القبائل العربية لم يستعملوا مصطلح اللهجة بمفهومه الحديث، إنما كانوا يستعملون مايدل على خروجه عن اللغة الفصحى فقالوا "لغة" أو "لغية"، ولعل السبب في ذلك أنهم لم يتمكنوا من دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، إنما كانت ملاحظتهم تنصب على الفروق بين اللهجات التي دخلت الفصحى؛ ولذا لم نجد كتابا تراثيا يحمل عنوانه مصطلح "اللهجات"، في حين أننا نجد كثيرا مصطلح "اللغات"، قد ورد في عدد من المؤلفات، منها ما أشار إليه ابن جنى في خصائصه بعنوان "تداخل اللغات"^(١)، وثمة كتب عنوانها (كتاب اللغات) للغويين مثل الفراء وأبي عبيدة والأصمعي، غير أن هذه الكتب لم تصل إلينا، وإنما أشير إليها في مواضع مختلفة من كتب التراث اللغوي^(٢).

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة في أذهان علمائنا القدماء، ورأيه هذا معتمدا على تفسيره لقول ابن جنى بأن اللغات على اختلافها حجة، فقال: لذا نجد بعضهم قد خلط بينهما وعدَّ اللهجات العربية لغات وجعلها على اختلافها حجة^(٣).

ومن أثر اللهجات في مخالفتها للقواعد النحوية وعدم خضوعها لها ما جاء عند ابن مالك في إعراب الأسماء الموصولة، فالأصل في الموصولات أنها مبنية غير أن منها أسماء

(١) ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية) ٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: الخصائص، ج ١، ٣٩٨.

(٣) ينظر: فصول في فقه العربية، ٧٣.

وردت معربة في بعض اللهجات، وهي (الذين) في لغة بني هذيل، فيقال في الرفع:

الذون بالواو. قال الشاعر^(١):

نحنُ الذونُ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا

يومَ النخيل غارةً ملحاحا

الشاهد في البيت: (الذون) حيث جاء بالواو في حالة الرفع، فأعربت خلافا لما

تقتضيه القاعدة .

(١) اختلف في نسبة البيت، فنسبه ابن هشام إلى رجل من بني عقيل في المغني ٥٣٥، وفي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٥، ج١ (بيروت: دار الجيل ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ١٤٣ إلى قبيلة هذيل أو قبيلة عقيل، وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج١ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ١٣٧ إلى قبيلة بني هذيل.

الفصل الثاني : منهج النحويين في الشذوذ

ويشتمل على التالي:

التمهيد

المبحث الأول : السماعي والقياسي

المبحث الثاني : مفهوم الشذوذ ودلالاته

المبحث الثالث : أسباب الشذوذ

المبحث الرابع: الضرورة الشعرية عند النحويين

المبحث الخامس: القياس على الشاذ عند النحاة

المبحث السادس : التصنيف النحوي لبعض المصطلحات

تمهيد :

إذا أردنا تحديد شيء ما ، لابد من تحديد ضده ، وذلك من خلال تفسير معنى الأشياء المعتمد على ما يقابلها ، بغية الوصول إلى مساحة الفروق الواقعة بينهما .

ومبدأ الضد هو المعتمد عليه في اللغة للوصول إلى الفروق بين بعض المصطلحات لتحديد دلالة الألفاظ أيضاً ، فدلالة الشيء لا تحدد إلا في إطار نظامي ، على أساس أن لكل لغة إطارها النظامي الخاص بها ، ومن أمثلة ذلك ، أن دلالة الجمع في دائرة نظام لغوي معين كما في العربية - مثلاً- تشتمل على مفرد ومثنى وجمع ، تختلف عن دلالاته في دائرة نظام آخر ، فالإنجليزية تشتمل على مفرد وجمع ، فالجمع في الدائرة الأولى يكون فيما زاد عن اثنين ، وفي الثانية فيما زاد عن واحد . وعلى هذا النظام اللغوي يمكننا تحديد مفهوم الشذوذ على مبدأ المقابلة ، وبالتالي مقارنته بما هو ضده ، والنظام الذي يندرج تحته.

وعلى مبدأ علم اللغة فالنظام اللغوي ينقسم إلى قسمين : مقيس وهو الموافق لما نصت عليه القاعدة ويندرج تحته (المطرد والكثير والغالب والمتأنب ..) ، وغير المقيس وهو ما خرج على ما نصت عليه القاعدة ويندرج تحته (القليل، والنادر و، المنفرد....) .

وكما هو معلوم لدينا أنه عندما جمعت اللغة وأرسيت قواعدها وأحكم نظامها ، لم يكن من السهل على القائمين عليها وضع مقاييس لكل ما ورد عن العرب ، فهناك قسم من كلام العرب شائع ومستعمل ، وهو ما تمثله اللغة العامة المشتركة التي أطردت أنظمتها ، وقسم آخر اضطرب فيه النحاة واختلفوا في تصنيفه وتبويبه ، كونه لم يتفق مع ما نصت عليه القواعد المستنبطة من تلك اللغة ، وجاء اتفاق علماء العربية على أن ما اطرد واشتهر استعماله هو المقيس ، أما ما جاء على خلاف ذلك فقد أدرجه النحويون تحت تصنيفات عدة تباينوا وافترقوا في تحديد مصطلحاتها . وهناك من الباحثين من صنف النصوص الواردة عن العرب إلى عدة مستويات وهي :

١- مستوى اللغة المرادودة :

وهو ضم ما لم تثبت عربيته لأنه من قبيل الغلط أو اللحن أو الوهم، أو الخطأ، أو الصنعة، أو التصحيف، أو التحريف، أو على الأقل لم تثبت عربيته على جهة القطع لكونه مجهول القائل.

٢- مستوى اللغة المقبولة : ويندرج تحته قسمان هما :

أ- مستوى اللغة الخاصة ، ويشتمل

١- الضرورة الشعرية : التي تُعدُّ لغة خاصة بالشعر .

٢- اللهجة : التي تُعدُّ لغة خاصة بالقبائل التي لا يستشهد بها النحاة ، أو يستشهدون بها

في غير ما وردت به اللهجة من ظواهر مشتركة .

ب- مستوى العربية المشتركة ، ويندرج تحته مستويات :

١/ مستوى اللغة السماعية ، وتوصف شواهده بالقلّة والندرة ، وهذا المستوى يضم صنفان

هما :

السماعي : وهو الذي وضعت له قاعدة لا يقاس عليها .

الشاذ : وهو الذي ضبطت قاعدته ، لكنها كالسماعي لا يمكن القياس عليها .

٢/ مستوى اللغة القياسية : وهو ما ضبطت قواعده، وأحكمت مقاييسه، ووُصفت شواهد هذا

المستوى بالاطراد والغلبة والشبوع^(١).

(١) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، (مصر: دار

السلام، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م) ٨١-٨٢.

المطلب الأول: السماعي والقياسي :

اللغة هي الميزة التي ميّز الله سبحانه وتعالى - بها الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى ، وهي كما عرفها ابن جنيّ عبارة عن: " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(١). فاللغة هي الوسيلة التي يعبر بها الناس عما يبدو لهم من المآرب ، ويتردد في أنفسهم من المعاني .

ولن يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها ، بحيث لا تتوقف في استعمال الكلام وتأليفه عند الحد الذي ثبت لدينا عن طريق السماع ، بل لابد أن نسلك طريقاً يسوغ لنا أن نلحق الكلمة بأشباهاها في هيئة مبانيها، أو نسق ترتيبها ، ونسوي بينها في الأحكام ، ألا وهو طريق القياس ، والكلم الذي يصاغ على هذا النحو يُعدُّ في جملة ما هو عربيُّ فصيح .

ولولا هذه المقاييس ، لضاعت اللغة على الناطق بها ، فلا يستطيع مسايرة ما يستجد في حياته من المعاني ، فالقياس يعد وسيلة يسهل بها التمكن من اللغة ، والسير في ركاب الفصحاء ، وبه يستطيع المرء النطق بالآلاف الكلمات دون أن تفرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من مدى صحة عربيتها إلى مطالعة الكتب والمصنفات اللغوية^(٢).

وكان لزاماً عند الشروع في صيانة اللغة ، ووضع أصول وضوابط نحوية أن تظهر له نتائج ، تبلورت في قوانين ، تمثلت في القواعد النحوية المستمدة من الكلام العربي الفصيح المباشر ، والتي تجعل كلامنا يجري مع كلامهم في مضمار واحد .

(١) الخصاص ج ١ ، ٨٧.

(٢) يُنظر : محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية (القاهرة: المطبعة السلفية ١٣٥٣هـ) ٢٢- ٢٣- ٢٤ .

ولما كان الكلام المسموع والذي عرفه الأنباري بقوله : " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "(١). يمثل الأساس الذي اعتمد عليه علماء العربية في الجمع والإحصاء والدراسة والاستنتاج فقد لاحظ هؤلاء العلماء أن الكلام المسموع يأتي على نوعين :

الأول :

وهو الذي لا بد من تقبله كهيئته لا بوصيةٍ فيه ولا تنبيه عليه، نحو حجر، دار، بستان.

الثاني :

ما وجوده يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة في علمه على الناس ، فقتنوه وفصلوه إن قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغني عن المذهب الحزن والبعيد(٢).
كما أنهم وجدوا أن اللغة لا يمكن أن تؤخذ كلها بالسَّماع ، كما لا يمكن أخذها كلها بالقياس ، فوضعوا شروطاً للكلم يقاس عليه لا يمكن تجاوزها، لذلك اهتموا بالبحث في اللغة المروية المسموعة فقسموها إلى قسمين:

الأول :

ويعرف بالتواتر ويندرج تحته ، لغة القرآن الكريم وماتوا ترمن السنة ، وكلام العرب الفصحاء ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

الثاني :

ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر (٣) .

(١) ينظر: الأنباري : لمع الأدلة ، ٨١ - ٨٢ .

(٢) ينظر : ابن جني، الخصائص ج ١ ، ٤٢٣ .

(٣) ينظر: الأنباري ، لمع الأدلة ٨٣ - ٨٤ ، ، خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ٨٥ .

وفي ضوء هذه التقسيمات نعرض لما يسميه النحاة القياسي والسماعي ولواحقهما ،
أو المطرد والشاذ وفروعهما.

فالقياسي مأخوذ من القياس ، وذلك بحسب التعريفات التي وردت فيه ، فقد عرفه
الأنباري بأنه : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " (١) .

كما عرفه السيوطي بقوله : " هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب " .
كما قال عنه " هو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسأله " . (٢) .

وكثيراً ما ترد على السنة النحاة وفي كتبهم كلمات " القياسي والسماعي " فيقصدون
بالقياسي ما جرى على كثير مما نطقت به العرب ، وسائر الشائع من لغتهم ، ولو لم يكن
الناطق به عربياً أصلاً ، ويجعلون حكمه حكم الكلام العربي الأصيل .
ويريدون بالسماعي : ماورد من كلام بعض العرب الخالص وكان مخالفاً للكثرة في بعض
النواحي ، ويحكمون عليه " بأنه يحفظ ولا يقاس عليه " .

وكلا النوعين " المقيس عليه " و " والمسموع " كلام عربي أصيل ، إلا أنّ الأول
تميز بالشيوع وللکثرة، في حين أن الثاني نطقت به السنة قليلة ، لم يسمح بمحاكاتها (٣) .

وقد اختلف النحاة فيما بينهم في تحديد الكثرة التي يحكم على أساسها بصحة الكلام
واطراده ، مع اتفاقهم على أن المراد الكثرة العددية ، لكن الأمر لم يتضح بعد ، لأن الكثرة
لم تحدد هل المقصود بها الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر إلى غيرها وهل
تقام المقارنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل المشهورة أم يتعدى الأمر إلى غيرها ؟

(١) لمع الأدلة ٨٥ .

(٢) الاقتراح ٧٠ .

(٣) ينظر : عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط٢ (مصر: دار المعارف) ٤٢ .

إن غموض هذه المسألة ، أوقع الباحثين في حيرة واضطراب ، الأمر الذي انعكس على كثير من الأحكام التي قرر النحاة المتأخرون خاصة ، قال الأشموني في شرح الألفية، في

وقوع المصدر نعتاً : " وهو وإن كان كثيراً لا يطرد " ويقول في وقوعه حالاً : " مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع " فالمصدر يقع حالاً ونعتاً كثيراً في لغة العرب لكن لا يقاس عليه ، فكيف ذلك^(١).

ومن الملاحظ عند النظر في المؤلفات النحوية وافتقاد الدقة وصعوبة التمييز لهذه الكثرة ، كما يبدو فيها الخلط وتحديد المصطلحات والنسب التي ينبغي الوقوف عليها . والحديث عن هذه القضية جاء عاماً ، فقد حاول ابن هشام تقريب المسألة إلى الأذهان فقال : " اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرراً ، فالمطرر لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"^(٢).

فمحاولة ابن هشام ترتيب المصطلحات وتحديد الكمية ، لم تؤت ثمارها المرجوة ، فالمصطلحات مازالت غائمة متشابكة ، لأن التحديد الذي قال به إنما هو تحديد الكمية على وجه التقريب ، ولم يتخذ معياراً دقيقاً للفصل بين المصطلحات ، كما لم يلتزم النحاة فيها استعمالاً واحداً ، وكثيراً ما تتبادل هذه المصطلحات المراكز فيما بينها ، فقد يطلق النحوي مصطلح ما و هو يريد غيره وهكذا.

هذا بالإضافة إلى أن هناك مصطلحات لم يذكرها ابن هشام ولم يشر إليها ، مثل مصطلح ضعيف ، أو قبيح ، أو شاذ ، أو لغة ، ومع كثرة ورودها في الكتب النحوية ، إلا

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ٢٥٧ .

(٢) ينظر قوله في الاقتراح ٤٧ ، المزهر ج ١ ، ٢٣٤

أننا لم نظفر بشيء ذي بال يخص الأسس المتخذة في إطلاق تلك المصطلحات على النصوص المسموعة ، فكثيراً ما يصادفنا في المصنفات النحوية تعليقاً على شاهد مخالف للقاعدة ، أنه " لغة " أو أنه " شاذ " دون إظهار وتوضيح الفرق النحويّ الدقيق بين هذه الأوصاف ، ولا أثرها في التوجيه النحويّ (١) .

وقد يصادفنا عند مطالعتنا للمؤلفات النحوية قول بعض النحاة أن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه ، فعلى سبيل المثال ما جاء في شرح الأشموني للألفية قوله كما ورد في خاتمة باب أسماء الفاعلين ، والمفعولين والصفات المشبهة بها " مجيء " " فاعيل " بمعنى " مفعول " كثير في لسان العرب ، وعلى كثرتّه لم يقس عليه بإجماع (٢) .

وقد قيل مثل هذا في كثير من الأبواب المدروسة ، وتخلل كثير من المؤلفات النحويّة.

فالنحاة وقفوا وأوقفوا دارسي النحو في حيرة وخلاف ، فبعض الأمثلة والنصوص تخالف لغة العرب ، فترفض لقلتها ، وهذا سبب ركن إليه بعضهم . لكن هناك نصوص قد كثر ورودها خالفت ما عليه الجمهور فما السبيل لحل هذه الإشكالية ومحاولة تسويتها لتلائم ما عليه جمهور النحاة .

والحقيقة التي يلمسها الدارس لهذه المسألة ، أن النحاة جعلوا لها معنيين :

الأول : ويدخل تحته المطرد ، والغالب ، والكثير .

الثاني : ويدخل تحته القليل ، والنادر ، والشاذ فما جاء منها بمعنى الكثير حد ، وما جاء بمعنى القليل حد ، لذلك استلزم الأمر لمس هذين الحدين باعتبارهما طرفي تقسيم الكلام إلى مطردٍ وشاذٍ .

فالمطرد هو : ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع صناعة العربية .

(١) ينظر : عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ٤٧ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٢ ، ٤٨٧ .

والشاذ : ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره^(١).

فالمطرّد لا يلحقه شك في أصالته واتفاق الجمهور عليه ، أما الشاذ فهو الذي حدث

الخط والتناقض في تحديده وتوضيح المراد به .

(١) ينظر : ابن جنّي، الخصائص ج ١ ، ١٣٨ .

المطلب الثاني: مفهوم الشذوذ ودلالته :

سبق وأن عرفنا الشذوذ لغة واصطلاحاً ، فأصل الشاذ في اللغة : المنفرد والمتفرق^(١) ، وفي الاصطلاح هو : ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره^(٢). ويشير أحد الباحثين إلى هذا المعنى بقوله "فالمعنى المعجمي للشذوذ يجري بين التفرد والندرة والتفرق"^(٣).

والذي يهمنا بعد عرض تعريف الشذوذ توضيح مفهومه ودلالته ، والأبعاد النَّحْوِيَّة لهذا المصطلح ، ومدى تأثيره في الدرس النحوي .

الشذوذ مصطلح يدل على ذاته ، فما شذ هو ما انفرد و بُعد ، والانفراد لا يكون إلا من مجموعة مترابطة ، فكأن المتفرد الذي شذ عن المجموعة ، خرج عن قوانينها وخالفها فأبعد عنها ، وعند تطبيق هذه الفكرة على اللغة تجد أن المجموعة المترابطة هي الكلام المطرد ، أما المنفرد الخارج عنها فيعتبر شاذاً ، والنحويون قد قسموا الكلام إلى قسمين وهو تقسيم ابن السراج الذي سار عليه النحاة فيما بعد :

فالأول : ويمثل الكثير ، والمطرد . أما **الفرع الثاني** وهل الشاذ يدخل تحته المنفرد ، والنادر ، والقليل ، والضعيف ، لاشتراكهم جميعاً في عدم الاطراد . وعدم خروجه عن حد القلة إلى الكثرة كما اشترط النحاة في الكلام المجمع علي فصاحته والمتخذ مقيساً .

(١) الخصائص . ج ١ ، ١٣٨ ، ولسان العرب مادة (ش ذ ذ) .

(٢) الاقتراح ٤٦ ، الخصائص ج ١ ، ١٣٨ .

(٣) ينظر: محمد السيد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ، مراجعة: سعيد اللحام (بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) ٢٣ .

والكلام عند النحاة على قسمين مطرد وشاذ ، وهذه الدراسة ستمضي على التقسيم

الذي اتخذه ابن السراج في أصوله^(١) ، وهو التقسيم الذي أخذه عنه أبو علي الفارسي^(٢) وسار عليه ابن جني^(٣) إلا أنه أضاف أمثلة وزاده توضيحاً .

القسم الأول : المطرد :

قال ابن جني عن هذا القسم : " جعلوا أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وإذا فشا الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ، نحو : قام زيدٌ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيدٍ " ^(٤) .
بينما قال عنه ابن السراج : إن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره^(٥) .

أما القسم الثاني فهو الشاذ :

ويقول عنه ابن السراج : " اعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه ... ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافة لهذه الأصول فا علم أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن تُرضى عربيته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلظه " فقاعدة التعجب أو التفضيل من الألوان أن تقول : " ما أشد حمرةً ، وما أحسن بياضه ، وتقول على هذا : أشدُّ بياض

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ٥٧.

(٢) ينظر : المسائل العسكرية ، تحقيق:محمد الشاطر(مصر: مطبعة المصري ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م) ١٣٤ ، ١٦٥.

(٣) ينظر : الخصائص ج١، ١٣٨ - ١٤١.

(٤) ينظر : الخصائص ج١، ١٣٨.

(٥) ينظر:الأصول ج ١ ، ٥٧ .

زيد ، وزيد أشد بياضاً من فلان ، فهذا كله مجراه واحد ، لأن معناه المبالغة في التفضيل^(١) .
وقد أنشد بعض الناس^(٢) :

يا لبيتي مثلك في البياض أبيضُ من أختِ بني إياض

الشاهد في البيت : في قوله (أبيض) حيث جاء أفعال التفضيل من الألوان .

وعنه قال أبو العباس ، هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ

بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ، إنما يركن إلى هذا

ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه^(٣)

وحتى نحكم على نص ما بأنه شاذ لا بد من توفر عدة شروط أهمها^(٤) :

١- ألا يكون هناك شك في مخالفته للأصول .

٢- أن يُسمع ممن ترضى عربيته .

٣- أن يثبت في رواية صحيحة .

وليس الشاذ كله على درجة واحدة ، بل جاء على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول :

ما شذ عن بابهِ وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له . وهو الشاذ في القياس

والمطرّد في الاستعمال ، نحو (استَحَوَدَ) ، فإن بابهِ ، وقياسه أن تُعَلَّ فيقال : (استَحَاذَ) ،

(١) السابق ج ١ ، ٥٦-٥٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، والمزهر ج ١ ، ٢٣٢ .

(٢) سبق تخريج البيت صفحة ١٨ .

(٣) ينظر :الأصول ج ١ ، ١٠٥ ، المزهر ج ١ ، ٢٣٢ .

(٤) ينظر : ابن السراج ، الأصول ج ١ ، ٥٧ ، والسيوطي ، المزهر ج ١ ، ٢٣٢ .

كاستقام واستعاذ ، وجميع ما جاء على هذا المثال. ولكن (استَحَوَذَ) جاء على الأصل واستعمله العرب كذلك^(١) .

وقد مثل ابن جني لهذا الضرب بقولهم : أَخَوَصَ الرَّمْثُ ، واستصوب الأمر ، وأغِيلت المرأة ، واستنوق الجمل^٢ .

وحكم هذا الضرب ، ينبغي اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، بشرط أن لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت " استَحَوَذَ " و " استصوب " أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ، أما قوله تعالى: ﴿ اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(٣) فهذا ليس بقياس ، لكن لا بد من قبوله ، لأنك إنما تتنطق بلغة العرب وتحتذي أمثلتهم ، ألا تراك لا تقول في " استقام " : استقوم ، ولا في " استساغ " : استسوغ " ولا في أعاد : أعود^(٤) .

فالمسموع من هذا الضرب قوي في نفسه يصح الاستدلال به ، وما جاء من هذا النوع موافقاً للقياس ولو بقله ، فالصحيح إجازة استعماله ، ولو كان قليلاً ، كما جَوَّزُوا استعمال المسموع منه ، وعليه فالوجهان يجوز الأخذ بهما.

الضرب الثاني :

ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس ، وهو الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس ، نحو : ماضي (بَدَعَ ، وَيَدَّر) فإن قياسه وبابه أن يقال : (وِدَعَ ، يَدَع) و (وَدَّر ،

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ، المسائل العسكرية ، تحقيق :محمد الشاطر أحمد (مصر :مطبعة المدني ،

١٤٠٣هـ=١٩٨٢م) ١٤٤ ، السيوطي ، الاقتراح ٤٧ .

(٢) أخوص:تقطر وخرج منه الورق، الرمث:نوع من الأشجار ، أغيلت:أرضعت ولدها على حبل

(٣) سورة المجادلة ، ١٩ .

(٤) ينظر: ابن جني الخصائص ، ج ١ ، ١٤٠ .

يذر) . إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، لكنهم لم يستعملوا (ودع ، وذر) استغناءً
عنهما بـ (تَرَكَ) (١) .

وكذلك قولهم : " مكانٌ مُبْقِلٌ " هو القياس والأكثر في المسموع : " باقل " ، والأول
مسموع أيضاً .

قال أبو داود لابنه داود : يا بني ما أعاشك بعدي ؟

قال (٢) :

أعاشني بعدك وإِ مُبْقِلُ

أكلُ من حوذانه وأنسلُ

فالقياس قولهم " مبقلٌ " لكن الأكثر سماعاً " بأقل " .

ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال خبر (عسى) اسماً صريحاً نحو

قولك : " عسى زيد قائماً أو قياماً " (٣) ونجد أن ابن السراج لم يقطع بحكم في هذا
الضرب ، واكتفى بأن قال " هذه أشياء تحفظ " (٤) .

أما ابن جني فقال عن قيمة هذا النوع وحكمه : " فإن كان الشيء شاذاً في السماع

مطرداً في القياس ، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في

أمثاله . من ذلك امتناعك من : (وَدَرَ ودَعَ) لأنهم لم يقولوها ولا غروَ عليك أن تستعمل

نظيرها نحو (وَزَنَ ، وَعَدَ) ولو لم تسمعها (٥) .

وإذا تأملنا حكم ابن جني على هذا الضرب في قوله أن يُجرى في نظيره على القياس

الواجب فيه ، نجد أنه حكم نظري لا يسلم إلى اتجاه عملي ، ذلك أنه لو لم يُسمع (وزن)

(١) ينظر: الأصول ج١، ٥٧ .

(٢) البيت لدؤاد بن أبي دؤاد في الخصائص ج١، ١٣٨، ج٢، ٢٢ ، لسان العرب مادة (عيش) .

(٣) ينظر: ابن جني ، الخصائص ج١ ، ١٣٨، والسيوطي ، الاقتراح ، ٤٦ - ٤٧ .

(٤) ينظر: الأصول ج١، ٥٧ .

(٥) ينظر: الخصائص ج١ - ١٤٠ .

و(وعد) لا ينبغي استعمالهما ، لأنهما في هذه الحالة سيكونان من المطرد قياساً لا استعمالاً ، فيفضي بهما الحال إلى ماكان مع (ودع ، ووذر) ، فكما امتنع استعمال (ودع) لعدم اطراده في السماع فكذلك ينبغي أن يمتنع استعمال (وزن ، وعد) لو لم يسمعا^(١) .

والذي يبدو من هذا الحكم هو السير على المسموع من لغة العرب وإن جاء القياس بخلافه ، فالنص الوارد بالسماع أولى من نظيره المقيس . لذلك نجد أن السيوطي يقول مؤيداً ذلك: " كما لا يقاس على الشاذ نطقاً ، لا يقاس عليه تركاً "^(٢) . فالعرب تركت ماضي (ودع ووذر) فلا بد من اتباعهم في ذلك ، أما في أمثاله فلا مانع من استعماله على الوجه الصحيح . والتساؤل هنا ، ما المانع من إجرائه على القياس كأمثاله ، وأن نأخذ به مادام فصيحاً موافقاً للقياس ، وإن لم تقل به العرب لا ستغنائها عنه بما هو أخف ؟! فما يجوز في أمثاله من باب أولى أن يجوز فيه .

الضرب الثالث :

ما شدَّ عن القياس والاستعمال ، وقد أشار إليه ابن السراج بقوله^(٣) :
فهذا يطرح ولا يُعرج عليه نحو إدخال الألف واللام على الفعل في " اليُجدع " في قول الشاعر^(٤):

(١) ينظر: محمد عبد الرحمن السبيهي ، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلى (جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م) ٣٧٠ .
(٢) ينظر: الاقتراح ، ٧٣ .
(٣) ينظر: الأصول ، ج ١ - ٥٧ .
(٤) البيت لذي الخرق الطهوي في الخزائن ج ٥ ، ٤٨٢ ، بلا نسبة في الإنصاف ج ٢ ، ٥٢٢ ، الهمع ج ١ ، ٣٣٢ ، واللسان مادة (عجم)

يقول الخنى وأبغضُ العُجم ناطقاً

إلى ربّنا صوتُ الحمارِ اليُجدعُ

الشاهد في البيت: (اليُجدعُ) دخول الألف واللام عليه ، وهو فعل مضارع ، والمراد الذي يجدع .

أما ابن جنى فيقول عنه : " الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، هو كتنميم مفعول فيما عينه واو نحو : ثوبٌ مصوون " و " مسكٌ مدووف " ، وهذا القسم حكم عليه ابن جنى بقوله " كل ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغُ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضاً استعماله " (١) .

وهذا الضرب من الشذوذ يعد أضعفُ الأنواع ، لخروجه عن القياس والاستعمال ، لكن ما القول إذا ثبت لدينا أن لغة التتميم في " مفعول " فيما عينه واو ، هي لغة تميم ، فنقول على لغتهم " ثوب مصوون " وابن جنى وغيره من العلماء قد قرروا أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ فهو يقول : " أن اللغات كلها حجة ، وليس لك أن ترد إحداها بالأخرى . إلا أن نقل إحداها جداً ، أو تكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بالأوسع رواية والأقوى قياساً ، فلو استعمل إنسان اللغة القليلة فليس مخطئاً لكلام العرب ، لكنّه مخطئ لأجود اللغتين (٢) .

ويرى السيوطي في هذا الشأن أن ما كان لغة طائفة لا يتأول . ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي على " ليس الطبيبُ المسكُ " على أن فيها ضميراً الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم (٣) .

الجدع : القطع ، قيل القطع البائن في الأنف والشفة واليد ونحوها ، وحمار مجدع : مقطوع الأذن .

(١) ينظر: الخصائص ج ١ ، ١٤٠ .

(٢) ينظر: السابق ج ١ ، ٤٠٠ .

(٣) ينظر: الاقتراح ٥٨ .

ومعنى هذا أن ورود ما خالف الجمهور ليس كله على درجة واحدة ، فمنه ما يرفض
ألبتة ، ومنه ما يكون لغةً لطائفةً معينةً معروفةً ، فيؤخذ به في النص الوارد فقط ، فقبيلة تميم
من القبائل المشهورة المتميزة بالفصاحة ، لكن ورود فيها بعض الأخطاء المخالفة للشائع من
لغة العرب ، ووجود ما هو أفصح منها وأشهر ، أدى بالنُّحاة إلى تحيبتها جانباً والأخذ بما هو
أقرب للسان العربي ، الذي يعد النموذج الأقوى في التعقيد ، لذلك لم يعن العلماء بما جاء
مخالفاً لهم ، وإن كان قليلاً بالنسبة لغيره الأكثر والأفصح .

فلغة التميم أقل من لغة الإعلال ، بينما لغة الإعلال أكثر شيوعاً واستعمالاً عند
العرب ، لذلك صنفت - لغة التميم - من الشاذ استعمالاً وقياساً ، لعدم موافقتها القياس الذي
ينص على الإعلال من جهة ، ومخالفتها الاستعمال اللغوي السائد من جهة أخرى ، لذا شذت
عن الباب .

ومما تحسن الإشارة إليه ، أن جمهور النحاة متفقون على أن ما يقاس عليه في لغات
العرب الفصيحة ، هو الكثير المطرد ، فإن قل الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية
بابه حكموا عليه بالشذوذ ورفضوا القياس عليه .

وهكذا يبدو أن الشذوذ خروج عما شاع عن العرب ، فكأنه بابٌ يدخل تحته كل ما
قل أو ضعف من القول ، لكنه ليس خطأً لغوياً أو نحوياً يبعد بالنص اللغوي عن ميدان
الفصاحة ، والذي اتضح أنها مقارعة بين قلة وكثرة ، بالتأكيد ستكون الغلبة والفوز للكثير
والأغلب . فالشذوذ استعمال خالف قاعدة ، والبقاء والتمكن للقواعد على حساب النصوص
المستعملة .

فلو لم يكن في الشذوذ صحة لما حفظ دون القياس عليه ، وإن عدم القياس عليه ما
هو إلا لوجود الأكثر شهرةً والأوسع استعمالاً .

فأرجاع كل ما خالف الجمهور إلى الشذوذ أو القول عنه بأنه لغة ، لا يخرج عنه عن القول الفصيح الذي يؤخذ به ، وحول هذا قال ابن إسحاق الشاطبي : " ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه ، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم : شاذٌ ، أو : لا يقاس عليه ، أو بعيد في النظر القياسي أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه وغير فصيح ، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك ، وهم أولى - لعمر الله - أن يشنع عليهم ، ويمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح ، فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقرأوا كلام العرب ليقيموا قوانين يُحذى حذوها وحدودها على قسمين :

قسمٌ سهلٌ عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشيء منه في الاستعمال ، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق علماً بأن العرب كذلك تفعل في قياسه .

وقسمٌ لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارضٌ لقلته وكثرة ما خالفه . فهذا قالوا : " إنه شاذٌ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك ... ولا نقيس غيره عليه ، لا لأنه غير فصيح ، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه ... (١) .

فإذا تأملنا رأي الشاطبي في القسم الثاني ، إضافة إلى ما نتج من تقسيمات الشاذ ، وفهم دلالاته ، نرى أنه لا ضرر من أن تصف بعضاً من الكلام العربي بالشذوذ ، لأن كلمة " شاذ " في الميدان اللغوي أو النحوي على وجه الخصوص ، إنما هي مصطلحٌ لا غير ، لا ينم عن فسادٍ أو خطأ ، وكل ما هنالك أن قصرت به الكثرة فكان دون مستوى التقعيد ، حيث تستوقفنا في الكتب النحوية الأبواب والمباحث التي تدخل ضمن القضايا السماعية كباب العامل الذي اشتمل على العوامل اللفظية السماعية ، ولم يشكك أحدٌ في صحتها

(١) ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق : عياد بن عيد الثبتي ، ج٣ (مكة المكرمة:معهد البحوث العلمية) ٤٥٦-٤٥٧ .

وكذلك مبحث المصادر في باب المصادر الثلاثية ، فمنها ما هو قياسي ، ومنها سماعي ، وهي تدرس ويؤخذ بها مع أنها لم تتدرج تحت لواء القاعدة^(١).
ومما لا يخفى أن مصطلح الشاذ قد أشكل على بعض المشتغلين بالبحث النحوي ، الأمر الذي جعلهم يشككون في الأخذ عن بعض اللهجات بدعوى الشذوذ ، ولم يفتنوا أن هناك مرجعية يعود إليها المصطلح تمكنا من تناوله من خلالها . ولعل هذا من أهم أسباب الخلط وعدم الدقة في مصطلح كمصطلح الشذوذ ، لأنه بالانقطاع عن المرجعية التي انطلق منها قد يدخلنا مداخل بعيدة كل البعد عن المعنى الحقيقي للشذوذ . كما أن مفهوم الشذوذ الذي يعني المخالفة، ويقرر معنى عدم القياس عليه ، جعل كثيراً من النحويين المعاصرين يتريثون أمام لهجة ما ، ويشككون في فصاحتها وصحتها .

(١) بنظر: شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ١١٨ .

المطلب الثالث: أسباب الشذوذ :

اجتهد اللغويون والنحاة في تعريف الشاذ وحصر أمثاله . لكننا نجدهم قليلاً ما يتعرضون لأسباب وجوده في اللغة، وإنه لمن الجلي أن تكون هناك أسباباً للشذوذ من أهمها ما يلي :

أولاً : الخلط بين اللغة واللهجة :

إن أغلب ما تذكره كتب اللغة والنحو من اللهجات عبارة عن استعمالات وردت في الفصحى ، أي في القرآن الكريم وقراءاته ، والشعر ولم يكن القصد من ذلك دراسة اللهجة في ذاتها ، بحيث تتوفر لدينا معرفة تامة بقواعدها كما هو الحال مع الفصحى ، بل كانت دراسة عرضية لما يصادفهم من نصوص وردت في أدلة نحوية وثيقة. وعندما أدرك النحاة أن شذوذ صيغة ما أو استعمال ما عن القاعدة قد يكون عائداً إلى انتمائها إلى لهجة من اللهجات ، توافرت لديهم وسيلة يسيرة لتفسير ما يخرج عن تلك القواعد التي استخلصوها بأنفسهم^(١).

ونحن بهذا لا ننكر ما بذله علماءنا الأوائل من جهد وما تكلفوه من مشقة في سبيل جمع اللغة ، ودراسة خصائصها في وقت قصير ومدة محدودة ، فتقصي خصائص كل لغة من لغات العرب الكثيرة يكاد يكون مستحيلاً في تلك الحقبة الوجيهة ، إضافة إلى محدودية الإمكانيات وتباعد القبائل وانتشارها في أنحاء الجزيرة العربية^(٢).

كما أن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة في أذهان اللغويين العرب ، لذلك نجد بعضهم قد خلط بينهما ، وعد اللهجات العربية لغات مختلفة ، وكلها حجة ، ومع ذلك فلم يرد لنا من هذه اللهجات إلا مقتطفات مبتورة ، كما أن نظرهم إلى اللغة القرشية على أنها

(١) ينظر : محمد عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، ٣٦ .

(٢) ينظر: عبد الرحمن السبيهي ، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلى ٣٦٠.

أفصح اللغات ، جعلهم يخلعون على اللهجات الأخرى أوصافاً ، مثل : لغة فصيحة ، أو قبيحة ، أو رديئة ، أو ضعيفة أو شاذة^(١) .

ثانياً : الانحصار المكاني والزمني :

لا شك أن الانحصار المكاني والزمني للتعقيد النحوي نتج عنه تعدد في المعايير اللغوية ، فانتشار اللغة في مناطق واسعة من الجزيرة ، وتكلم جماعات كثيرة بها ، جعل الاحتفاظ بمعيار نحوي واحد مستحيلاً ، فلا يلبث أن يفترق المعيار الواحد إلى معايير عدة إثر تشعب اللغة إلى لهجات ، وسلوك كل لهجة منهاجاً خاصاً يميزها عن غيرها ، مما جعل لكل لهجة معيارها الصوابي الخاص بها ، وهذا له أثره الواضح في مجيء قواعد قاصرة مضطربة تم انتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض - فمن المعروف- أنَّ النَّحاة قد اعتمدوا على لغات بعينها في ضبط اللغة ، غير أنهم وجدوا بعض المخالفات لدى بعض أفراد هذه القبائل ، فصنفوها بحسب قلتها وكثرتها في الكلام ، فقالوا عن بعضها أنَّه " قليل " أو " ضعيف " أو " نزر " أو " شاذ " ^(٢) .

ثالثاً : تقديم القياس على السماع :

عندما شَعَرَ نحائنا الأوائل بأهمية مبدأ السماع ، والذي يقابل الاستعمال اللغوي لاقتناعهم بأن اللغة لا يمكن أن تخضع للمنطق الرياضي ، أو العلوم الوضعيَّة ، خضوعاً لا يقبل خلافاً أو انحرافاً ، إلا أنهم بالرغم من ذلك لم يقتصرُوا على هذا المصدر في دراسة الظواهر اللغويَّة وتعقيد اللغة ، بل سلكوا طرقاً عكسية سارت بهم إلى تقديم " القياس " على الاستعمال ، مما أجبرهم على اعتبار كثير من الظواهر اللُّغوية المغايرة لذلك القياس " شذوذاً " أو لغة " وحين يعيبيهم أمرٌ من الأمور اعتمدوا التَّأويل أو التعليل لإخضاعه لمقاييسهم

(١) ينظر: رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ٧٣-٧٥ .

(٢) ينظر : محمد آل ياسين ، الدراسات اللُّغوية عن العرب حتى القرن الخامس ٣٣ .

- القليل والضعيف أكثر استعمالاً من النزر ، والنزر أكثر من الشاذ .

ومنطقهم . وقد يحدث أن يفترض القياس صيغاً لم تدر أو تستعمل في اللسان العربي ، كونها مجرد افتراضات قياسية جاء بها المنطق والفكر^(١).

رابعاً : عدم مراعاة التطور اللغوي في التقعيد :

أثبتت الدراسات الحديثة أنّ اللغة كائن حي ، يجري على ألسنة المتكلمين بها ، ولذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن ، فاللغة عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات ، يسلم بعضها إلى بعض . ولكل حلقة ظواهر لغوية مطردة ، كما أنها تحتوي على أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة . قد يرجع وجودها في اللغة إلى كون هذا الشذوذ بقايا حلقة قديمة ، ماتت واندثرت ، وهو ما يسميه اللغويون " الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة " .

فالظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة تماماً ، بل يبقى منها بعض الأمثلة تستعمل في الحلقة الجديدة ، ومن أمثلة ذلك ، مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية ، نحو : " قال " و " باع " فأول مراحلها كانت : " قول " و " بيّع " على نمط الصحيح تماماً . وقد بقيت من هذه المرحلة عدة أفعال في العربية ، مثل : " عور " و " استحوذ " و " استنوق " ، ثم تلت تلك المرحلة مرحلة تطور هذه الأفعال ، وهي مرحلة التسكين ، فيصبح الفعل على "قول " ، و " بيّع " (٢) .

وقد أيد هذا القول ما ذهب إليه ابن جني بفطنته ، من ضرورة وجود هذه المرحلة في طريق تطور الأفعال المعتلة ، فقال : " ومن ذلك قولهم : " إن أصل " قام " ، " قوم " فأبدلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو لعمرى كذلك ، إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن سكنته ، استتقالاً لحركته ، فصار إلى " قوم " (٣) .

(١) يُنظر : عفيف دمشقية ، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، ١٥٥ .

(٢) يُنظر : رمضان عبد التواب ، بحوث ومقالات في اللغة ، ط٣ (القاهرة: مكتبة الحانجي، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) ٥٧-٥٨ .

(٣) ينظر: الخصائص ج ١، ٣٨١ .

خامساً: تسرب بقايا من الأدب الشعبي:

فسرَّ بعض الباحثين وجود الشاذِّ في اللغة ،على أنَّ هذه الشواهد الشاذَّة قد تسربت إلينا من بقايا أدب شعبي كان عند العرب القدماء ،فيرى أنَّ للعرب نوعين من الأدب :الأدب الذي وصل إلينا ، وأدب آخر شعبيّ ،يعرض فكاهاتهم ، ودعاباتهم ،وقصصهم ،وأموورهم العادية ، ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة ،وهذا النوع من الأدب لم يصل إلينا ، وإنما اندثر وباد ،حيث أهمله الرواة لأنَّه في نظرهم لا يستحق العناية ،إلا أنَّ هناك بعض الأبيات التي حُفظت وهي تمثل الشواهد الشاذَّة التي بين أيدينا^(١).

(١) ينظر: رمضان عبد التواب ،فصول في فقه العربية ، ٨٦ .

المطلب الرابع: الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين :

من المعروف أن للشعر لغته وموسيقاه الخاصة ، وأنَّ إلزام جملة وتراكيبه منهجاً يصدق عليه ما يصدق على النثر فيه شيء من التعسف ، فالإقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوبٍ عربيّ .

إن للشعر نظاماً خاصاً يخضع فيه لأحكام الوزن والقافية ، فليس كل ما يجوز للشاعر جائزاً للنثر . ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف تماماً عن النظام النثري ، أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر بسبب ، ولكننا نعني أن للشاعر إمكانية التحلل من كثير من القيود ، والحرية حرم منها النثر^(١) .

فاستتباط القواعد النحوية باعتبار نصوص الكلام العربيّ مستوىً واحداً ، أمر قد جانبه الصواب ، وهذا الموقف هو المسئول عن ظهور التناقض بين الأقيسة والأمثلة . مما سبب الإجهاد للنحاة ، وللنص التشكيك والتأويل فالمستويات اللغوية متباينة ، واستقراء الشواهد الشعرية له نتائج لا نستطيع فرضها على النصوص النثرية ، لذا اتسعت الفجوة بين التععيد والتطبيق .

والمتوقع بعد هذا الخلط في مقدمات التقنين والتععيد ، أن يكون هناك نتائج مضطربة، يسودها الخلل ، لوجود ما يصعب انضمامه تحت لواء القاعدة . فاصطدم النحاة بمشكلة لغة الشعر الخاصة ، حيث اضطرَّ النحاة إلى متابعة الجمل الشعرية ، والبحث عن مسوغاتها ، وبذل الجهد العنيف في ذلك ، الأمر الذي أدى إلى تععيد دراسة النحو ، فتشعبت بسببه الآراء، وكثرت المذاهب والقوانين ، مما أوقع القواعد المستنبطة في موقف حرج ، كونها لم تستوعب النص الشعريّ ، مما أجبر النحاة إلى التماس حلول تمكنهم من السيطرة على النصوص دون كسر القاعدة، فكانت الحلول الذهنية التي تتوسط بين مقتضى الموسيقى

(١) يُنظر : عفاف حسانين ، في أدلة النحو (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦م) ٨٦ .

الشعرية ومقتضى القاعدة النحوية ، أما إذا قصرت هذه المسوغات عن أداء تلك المهمة ، فإنهم يلجأون إلى فكرة " الضرورة الشعرية " ، باعتبارها الوسيلة المعدة للتعبير عن التسليم والقصور^(١).

وإذا بحثنا عن نشأة الضرورة وجدنا أن بداية ظهورها كان مرافقاً لمبدأ القياس الذي قنن النحو وجعل له قواعدَ وأحكاماً ، لذلك وجدت بعض الظواهر المخالفة ، مما استدعى الدوران حول النصوص للوصول إلى نظام يضمن التسامح بين القاعدة النحويّة والشاهد الشعري المخالف .

كما كان من موقف عيسى بن عمر مع النابغة ، ورد عليه عدم نصب لفظة " نافع " في قوله^(٢):

قَبْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةً

مِنَ الرَّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

الشاهد رفع الشاعر (نافع) على الخبرية ، وإلغاء الجار والمجرور.

وإذا أردنا توضيح منهج النحاة في الضرورة فإننا نجد أن معظم النحاة اتفقوا على وجود الضرورة في الشعر ، لكن الاختلاف وقع في كيفية وجودها ، بل انقسموا في تحديدها إلى أقوال ومذاهب ، أي أنهم وقفوا منها موقفاً يتراوح بين التوسع والتضييق ، ويمكننا حصر اتجاهاتهم في فهم الضرورة إلى ثلاثة آراء^(٣) :

(١) يُنظر : محمد عيد ، المستوى اللغوي ، ١٢٩ ، ١٣٠ و الرواية والاستشهاد باللغة ١٤١ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوان النابغة الذبياني (مصر : مطبعة الهلال، ١٩١١م) ٧٣ ، الكتاب ج ٢ ، ٨٩ ، الجميل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، طه (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ٦٩ ، وبلا نسبة في الهمع ج ٣ ، ١٤٦ ، المغني ج ١ ، ٧٤٣ .

(٣) يُنظر : محمد عيد ، المستوى اللغوي ، ١٣٩ ، خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، ١٠٠ - ١٠١ ، رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ١٦٣ .

الرأي الأول: الضرورة هي ما وقع في الشعر دون الكلام سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أم لا: أي أنّ الضرورة الشعرية، هي مخالفة المؤلف من القواعد النحوية في الشعر، سواءً أجاز الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية ، أم لم يُلجأ .

وهذا الاتجاه هو أسلوب معالجة ما يردمن النصوص المخالفة ، فليس معنى الضرورة عندهم أنه لا يمكن في الموضوع غير ما قيل لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن للشاعر تركها واستخدام غيرها .

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أنّ الضرورة لغة خاصة بالشاعر يجوز له استعمالها ، وإن كان فيها مخالفة للقياس والأصول التي وضعها النحاة للمتكلم والشاعر ، ولأنّ للشعر لغته وموسيقاه فهو موضع اضطرار ، فما جاء فيه خارجاً عن القواعد والأقيسة ولم يرد مثله في النثر أجازوه واعتبروه رخصة تُعطي للشاعر دون الناثر ويصح له استعمالها ، وقد عللوا ذلك بأنّ الشاعر مقيّد ، أما الناثر فله حرية التعبير في اختيار الألفاظ وفي الإيجاز والإطناب لذلك لا يحتاج مع هذا الاتساع إلى مخالفة القواعد والأصول^(١).

ويمثل هذا الرأي جمهور النحاة وعلى رأسهم ابن جني ، وحتى نستظهر مذهب معتقيه عن قرب نسلط الضوء على بعض أقوالهم حول هذه المسألة ، فنبدأ بأبرزهم وهو ابن جني حيث قال وتبعه كثير من النحويين إنّ الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أم لا ، ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعر ، بل جوزوا له في الشعر ما لا يجوز له في الكلام . فقال في ذلك : " اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع"^(٢) .

(١) يُنظر : خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) الخصائص ، ج ١ ، ٣٩٠ .

ألا ترى إلى قول أبي الأسود^(١):

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

الشاهد في قوله (ودعه) حيث استعمل الماضي من (يدع) وهذه كلمة شدة استعمالها .

ويؤكد أن باب الضرورة مفتوح لكل من أراد دخوله ، وذلك عندما قال : " إن العرب

قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السعة ، أنسأ بها واعتياداً بها ، وإعداداً لها لذلك

عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله^(٢) :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع

فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن^(٣).

أما السيرافي فقد اتضح موقفه من الضرورة عندما قال : " اعلم أن الشعر كما كان

كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرج عن صحة الوزن ويحيله عن طريق

الشعر المقصود مع صحة معناه ، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك مما

لا يستجاز في الكلام مثله ، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض ، ولا

لفظ يكون المتكلم به لا حنا ، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً ، ولم يدخل في

ضرورة الشعر"^(٤) .

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي (بغداد، د.ن) ٣٥٠، ينظر

الخصائص ج ١، ١٤٠، ٣٩٠، والإنصاف ج ٢، ٤٨٥ .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي في الكتاب ج ١، ٨٥، المغني ج ١، ٢٦٥، و بلا نسبة الخصائص ج ٢، ٢٩٧، و الهمع

ج ١، ٣٧٠ .

(٣) الخصائص ، ج ٢، ٤٩٦ .

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق عوض لقوزي ، ط ٢ (الرياض:

جامعة الملك سعود ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م) ٣٤ .

فهو يُقر الضرورة ، ولكن يشترط عدم الإسراف في استعمالها ، فمتى وصل الشاعر إلى كسر الإعراب أو اللحن فإن شعره ساقط لا يستجاز .

وإذا وصلنا إلى ابن عصفور ، نجده يتسامح في الضرورة الشعرية دون اشتراطٍ فيقول: " اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تخرجه الزيادة فيه ، والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك ، أو لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر "(١).

ودليل ذلك قول الشاعر (٢) :

كَم بَجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَا

في رواية من خفض " مقرفاً " ففصل بين " كم " وما أضيفت إليه بالمجرور ، وهذا لا يجوز إلا في شعر ، مع أنه لم يضطر إلى ذلك ، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع "مقرف" أو نصبه(٣) .

أما أبو حيان فقد نقل الآراء السابقة وأشار إليها جميعاً على حدٍ سواء فيقول :

"يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه ، شرط الاضطرار إليه ، ورد فرع إلى أصل وتشبيهه غير جائز بجائز(٤) ، خلافاً لابن جني(٥) في كونه لم يشترط الاضطرار ، ووافق ابن عصفور(٦) حيث قال : لأنه موضع ألفت فيه الضرائر " .

(١) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي ، ضرائر الشعر، تحقيق : السيد إبراهيم أحمد (مصر: دار الأندلس للطباعة، ١٩٨٠م) ١٣.

(٢) البيت منسوب لأنس بن زعيم ، بلا نسبة في الكتاب، ج٢ ، ١٦٧ ، الأصول ج١ ، ٣٢٠ ، الإنصاف ج١ ، ٣٠٣ ، الهمع ج٢ ، ٣٥٤ .

(٣) ينظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ١٣ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، ج٥ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ٢٣٧٧ .

(٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب، ج٥ ، ٢٣٧٧ .

(٥) يُنظر الخصائص ج١ ، ٣٩٠ ، ج٢ ، ٤٩٦ .

(٦) ينظر : ضرائر الشعر ١٣ .

الرأي الثاني: الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة :

ويذهب هذا الرأي إلى أنّ الضرورة لا تُسمى بذلك إلا إذا كان الشاعر مضطرا ومجبورا على ارتكابها، أما إذا أمكنه التخلص منها فلا تكون ضرورة .

وفيما يبدو أنّ القائلين بهذا الرأي قد اعتمدوا في رأيهم على المعنى اللغوي للضرورة؛ وهو الاضطرار مما يدل على الحاجة إلى الشيء والإلجاء إليه، أي أنّ الحاجة قد تلجئ الإنسان إلى ما هو ممنوع في العادة .

وقد جاءت آيات في الكتاب العزيز بهذا المعنى منها قوله- تبارك وتعالى- ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(١) . وعلى هذا المعنى اللغوي قد اعتمد المعنى الاصطلاحي لهذا المذهب^(٢) .

ومن الواضح أنّ أصحاب هذا الرأي قد ضيقوا دائرة الضرورة الشعرية، وحصروها في مجموعة من الاستعمالات لا خيار للشاعر في التخلص منها .

ويمثل هذا الرأي ابن مالك الذي لم يجزِ الضرورة إلا في حال الاضطرار، كما وضح من رأيه في مسألة وصل (ال) بالمضارع، فيجوز عنده اختيارا لكنه قليل^(٣)، واستشهد بقول الشاعر^(٤): ما أنتَ بالحكم الثُرُضِي حُكُومَتُهُ

ولا الأصِيل ولا ذِي الرأْي والجدل

أدخل الشاعر (ال) على (ثرضى) وهو فعل مضارع .

وعلق عليه ابن مالك بأنّ هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن القائل من أن يقول :

ما أنتَ بالحكم المرضِي حكومته

(١) سورة البقرة، ١٧٣ .

(٢) ينظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ٩٣ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ج١، ١٤٩، شرح التصريح ج١، ١٧٠ .

(٤) البيت للفرزدق في شرح التصريح ج١، ٣٢، والخزانة ج١، ٣٢، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في الهمع ج١،

٣٢٢، أوضح المسالك ج١، ٢٠، شرح ابن عقيل ج١، ١٤٩ .

مفهوم الضرورة عند سيبويه :

عقد سيبويه في كتابه أبواباً عدة للضرورة، يجيز فيها للشاعر مالا يجيزه للناثر حيث ذكر باباً بعنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر) قال فيه : " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف من الأسماء يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء . وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً^(١) ،

كما قال خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ^(٢) : كنواح ريش حمامة نجدية

ومسحت بالثنتين عصف الإثم

فاضطرار الشاعر جعله يحذف الياء من (نواح) ضرورة .

و سيبويه يصرح في أكثر من موقف بأنه يجوز للشاعر الخروج عن القياس في الأساليب الشعرية ، إذ يقول: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضع جُمِلَ " ^(٣) .

ومن الأبواب التي أفردتها لما يقع في الشعر ولا يقع في الكلام العادي (باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراراً)^(٤) .

فللشعراء متسع عند سيبويه فلهم الحق في الخروج عن القياس ، وإذا نظرنا إلي تعقيبه على الشواهد المخالفة للقاعدة ، نجده يلتمس للشاعر العذر بقوله إذا اضطر شاعر ، ليس معناه أن الشاعر مجبرٌ لارتكاب هذا الخطأ ، وإنما كان مراعيًا للحال الانفعالية التي يمر بها ، فسيبويه مدرك أن متطلبات الشعر تختلف عن النثر .

وبناء عليه فمذهب سيبويه في الضرورة يتفق مع مذهب الجمهور .

(١) الكتاب، ج ١ ، ٢٦ .

(٢) البيت لخفاف بن نذبة انظر: الكتاب ج ١ ، ٢٦ ، شرح أبيات الكتاب للسيرافي ج ٢ ، ١٤٤ ، ١٥٦ ، شرح أبيات

سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ٢٩.

(٣) الكتاب ج ١ ، ٣٢ .

(٤) الكتاب ج ٢ ، ٢٦٩ .

الرأي الثالث: رأي ابن فارس :

وبعد استقرار الجمهور وثبات موقفهم من الضرورة ، واتفقهم على أنها رخصة ، يستوقفنا موقف مختلف لعالم جليل ، هو ابن فارس ، إذ لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة ، فهو يلزم الشاعر قول ما يوافق العربية ، أما إذا خالفها ، فإن شعره يُرد ، ويسميه خطأ ، ولا مبرر للقول بأنه ضرورة ، ولا داعي لتكلف الحيل والتماس العلل^(١) .

فما عده النحاة ضرورة ، يراه ابن فارس خاصاً بلغة الشعر وهو ما يباح للشعراء دون غيرهم ، كقصر الممدود ، والتقديم والتأخير والاستعارة ، والاختلاس ، أو ما يكون من خصائص العربية وسمة من سماتها ، ودليل مرونتها وقدرتها على الوفاء بمقتضيات الموقف الشعري ، كالبسط والقبض والإضمار ، أما عدا ذلك فيعده خطأ ولحناً ولا يقبل^(٢) . وهذا ما أكده بقوله " والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويؤمئون ، ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك " . ولا معنى لقول من يقول : " إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز " . وقال أيضاً : " وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقونَ الخطأ والغلط فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبتة العربية وأصولها فمردود "^(٣) .

و بعد عرض أهم الآراء في هذه القضية ، يتجلى لنا مفهوم الضرورة ، وموقف النحاة منها ، والذي يدل بشكل أو بآخر على حرصهم على عدم تخطئة الشعراء ، وكذلك حرصهم على إخفاء عيوب الاستقراء الذي قاموا به . فقد جعلوا البيت الشعري والنص النثري في مستوى واحداً ، فهذا أمر فيه ما فيه من الخطأ والتناقض . ولا سبيل للخروج من هذا المأزق إلا بكد الذهن لتخريج النص ، وتسوية الأمر ، وإذا ما استعصى عليهم المسألة

(١) ينظر : ابن فارس ، الصاحبي ، ٤٦٨ .

(٢) ينظر: خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سبويه ، ٩٧-٩٨ ، ومحمد عيد ، المستوى اللغوي ، ١٤٦ ، رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ١٩١ .

(٣) ينظر : الصاحبي ، ٤٦٨ ، ٤٨٩ .

حلوا المعضلة بقولهم : هذا يجوز في الضرورة ، ولا يجوز في الاختيار ، والذي يبدو أن الضرورة باتت مخرجاً للنحاة قبل الشعراء ، ليحمل عليها ما لا يتفق مع القواعد .

وهناك من القدماء من عدَّ الضرورة عيباً من عيوب الشعر، أثرت في اللغة وقواعدها حيث قال "والأخذ على الشعراء كثير لمن طلب مثل هذا ، وإنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه ، وما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية ومستنكرها في المنثور ليكون فيما أخبرنا حجة لهذا وأمثاله إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب أو يحيط بها خطاب من الفساد في المعاني والخطأ في اللغة واللحن في دقائق العربية" (١) .

كما انتقد بعض المحدثين ظاهره الضرورة بقوله : " وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية في أذهان أولئك النحاة الأوائل الذين وجدوا بعض الشواهد لا تتطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعري والقوافي الشعرية، ثم استنبطوا لنا عدة ظواهر لتلك الضرورة ، جعلوا بعضها مباحاً سائغاً، وجعلوا البعض الآخر من الضرورات القبيحة التي يجدر بنا أن نتحاشاها " (٢) .

كما أيد آخر هذا الرأي فقال : " إن الضرورة الشعرية ما هي إلا أخطاء في اللغة وخروج على نظام العربية وأصولها ، وإلا لما وصلت إلينا آلاف الشواهد الشعرية الصحيحة. ولا ينبغي إعطاء الشاعر هذه الرخصة ليرتكبها متى أراد ذلك ، فهذا الموقف يشير إلى إباحة استعمال الضرورة ومخالفة القواعد والأقيسة عن عمد" (٣) .

ومما تحسن الإشارة إليه بعد دراسة مفهوم الضرورة ، يظهر لنا التقارب الشديد بين مصطلح الضرورة ، ومصطلح الشذوذ ، فكلاهما خروج عن القياس ، غير أن ميدان

(١) ينظر: أبو عبدالله محمد القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: المنجي الكعبي (تونس:الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م) ٥٥ .

(٢) ينظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة، ٣٤٣ .

(٣) ينظر : رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ١٩٢ .

الضرورة الشعر ، وميدان الشذوذ النثر ، وهذا هو السيوطي يقر هذا الرأي بقوله : " إنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري " (١) .

فالإتفاق قائم على أن الضرورة ضربٌ من الشذوذ لا ينطبق إلا على الشعر ، ولا يجوز أن نطلق مصطلح الضرورة على النصوص النثرية لأنها من خصائص الشعر ، دون النثر الذي اختص بالشذوذ ، ولقد ظل هذا المفهوم سائداً إلى أن طرأ عليه شيءٌ من التفصيل والتحديد ، والذي يلخصه تعقيب البغدادي (٢) على قول الشاعر (٣):

وقد بَعُدْتُ بالوصل بيني وبينها

بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لِيَبْعُدَا

إن " بلَى " تستعمل -على زعم بعضهم- بعد الإيجاب كما في البيت وهذا شاذ. والقياس فيه "نعم" .

ولم يقل البغدادي ضرورة لورود مثله في الحديث الصحيح .

وهو قوله ﷺ لأصحابه " أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قالوا : بلَى (٤) .

والملاحظ هنا أن الخروج عن القياس في البيت السابق لم يسم ضرورة ، بل سُمي

شذوذاً ، لورود مثله في النثر .

(١) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٦٨ .

(٢) يُنظر ، خزانة الأدب ، ج ١١ ، ٢١١ .

(٣) لم أعثر على قائله ينظر الخزانة ج ١١ ، ٢١٠ ، الرضي الاستربادي، شرح الكافية ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ط٢ ، ج ٤ (بنغازي: منشورات جامعة قان، ١٩٩٦م) ٤٢٨ .

(٤) يُنظر : أبو عبد الله إسماعيل البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج٤ (بيروت: دار المعرفة للطباعة) كتاب الأيمان والنذور ، ١٥٠ .

كما أنّ للبغدادي تعقيب على قول الرضي^(١) حول مسألة جر (حتى) للضمير في

قول الشاعر^(٢) :

فلا والله لا يُلغي أناسٌ

فتىّ حتاك يا ابن أبي يزيد

الشاهد: في قوله (حتاك) حيث جر الضمير بـ(حتى) .

قال الرضي : إنه شاذ .

ويعلق البغدادي بقوله : " الأحسن أن يقول ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منثور"^(٣).

فغاية الأمر أن الخروج عن القياس في ميدان الشعر يسمى ضرورة في حالة إذا لم

يرد له نظير في النثر ، أما إذا ورد له نظير فيسمى حينئذٍ شذوذاً . ولنا أن نتساءل لماذا؟

ربما يكون تخصيص الشذوذ في الشاهد الشعري بما وقع في الشعر وله نظير في النثر ،

بسبب رفضهم استخدام لغةٍ خرجت عن نطاق التقعيد ، وحُكم عليها بالشذوذ ، وموافقة البيت

الشعري للغة الشاذة ، فيه إشارة إلى أن الشاعر قد استعمل ما خرج عن القاعدة عن عمدٍ .

أما ما جاء في الشعر دون النثر ، فهذا استجابة لخطرات النفس وموسيقى الشعر

ووزنه ، من غير نظر إلى مقتضى الإعراب ، فالشاعر يراعي متطلبات الدفقة الشعورية في

تلك اللحظة ، ولا يحفل بالنظام اللغوي خدمةً لجنوح العاطفة ، وهذا ما جعل النحاة ،

يتغاضون عنه ، ويعطونه هذه الرخصة ، فهو من هذا المنظور لم يرغب في مخالفة العربية

وإنما كان خادماً للغة الشعر .

(١) ينظر: الرضي الاستربادي، شرح الكافية ، ج ٤، ٢٧٧.

(٢) البيت مجهول القائل ينظر: الهمع ج ٢، ٤٢٤، شرح ابن عقيل ج ٢، ١٤، خزنة الأدب ج ٩، ٤٧٤.

(٣) ينظر: الخزنة ج ٩، ٤٧٤ .

ولعلّ مذهب الجمهور هو الأرجح ؛ لأنّ الشعرَ كلامٌ مقيدٌ بموسيقى الوزن والقافية ،
مشمّتٌ على الصور الغنية والتراكيب الخيالية ، ينبض بالعاطفة ، وهذه الأمور تستدعي أن
يلجأ قائله إلى الضرورة .

ومن ناحية قولهم أن ما من ضرورةٍ إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، بحيث
يتناسب مع القواعد التّحوية ، نجد أن الشاعر غير مختار في تلك اللحظة ، فقد لا يخطر في
باله حينذاك إلا هذه اللفظة بما فيها من ضرورةٍ ، وليس من المعقول أن يستحضر وقت
الإنشاد كل التراكيب اللغوية ليختار منها ما يخلو من الضرورة .

المطلب الخامس: القياس على الشاذ عند النحاة:

تعريف القياس :

سبق وتناولنا القياس في قضية السماعي والقياسي ، إلا أن تناولنا للقياس هنا سيكون من زاوية مختلفة ؛ وهي منهج النحاة في تطبيقه على بعض المسائل .

القياس في اللغة:

" قاسَ الشيءَ يقيسهُ قياساً وقياساً ... إذا قدره على مثاله، والمقياس : المقدار^(١) .

في الاصطلاح:

قال عنه ابن الأنباري عدة أقوال هي : " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، و"إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، و" اعتبار الشيء بالشيء بجامع"^(٢) .

أركان القياس:

لا بد للقياس من أربعة أركان وهي:

- ١ . أصل وهو المقيس عليه .
- ٢ . وفرع وهو المقيس .
- ٣ . وحكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس .
- ٤ . وعللة جامعة تجلب الحكم للمقيس .

وذلك نحو أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعللة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع^(٣) .

(١) ينظر: ابن منظور ،لسان العرب ،مادة (قيس) .

(٢) ينظر : الأنباري ،لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) ينظر : الأنباري ،لمع الأدلة ،٩٣ ، السيوطي ،الاقتراح ،٧١ .

عندما دوّن نحاتنا الأوائل اللغة الفصيحة التي بنو عليها قواعدهم مراعين الحكم السائد في الأعم الأغلب، درسوه وفحصوه وبيّنوا علله وأحكامه، ومن ثمّ استنبطوا منه القوانين والقواعد التي تحمي العربية، إلا أن وجود بعض الأساليب التي خرجت عن ميدان التقعيد قد سبب الاضطراب والخلط في توجيه النحاة -أحياناً- لبعض المسائل . فحاولوا جاهدين تذليلها ما أمكن، لكن الأمر لم يتم كما ينبغي ؛ فمن الصعوبة إخضاع لغات القبائل جميعاً لقواعد استخراجها النحاة من قبائل معدودة.

فما جاء موافقا للكثير والشائع أخذوا به، وما جاء مخالفا طلبوا له التأويل، واختلفوا له التبرير. فالكثير أساس القاعدة وهو ما قامت عليه الأبواب والمسائل في كتب النحو، لكن ما التوجيه النحوي لما قلّ وشدّ ، وكيف تناوله الدرس النحوي؟ وهذا ما سنحاول تفسيره من خلال المحاور التالية:

القياس على الشاذ:

اتفق النحاة على أن القياس يكون على الكثير الشائع المنقول عن العرب المعتد بلغتهم ، وإن لم يبيّنوا - على وجه الدقة - هذه الكثرة . لكن الاختلاف وقع بينهم فيما يخالف المطرد أو الكثير وهو ما سموه " الشاذ " .

وإذا تتبعنا حال البصريين والكوفيين مع الشاذ ، نجد أنّ البصريين أكثر إحالة إلى هذا المصطلح . ويعود ذلك إلى كونهم شديدي الحرص على سلامة قواعدهم واطرادها^(١) .

فمنهج البصريين بنص على عدم التعويل على الشاذ ، ومنع القياس عليه ، وهذا ما أكده سيبويه بقوله: " لا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس"^(٢) ، ووافقه ابن السراج

(١) ينظر: محمد السبيهي، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، ٣٧٣ .

(٢) الكتاب، ج٢، ٤٠٢ .

حيث قال : " ينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشد منه" (١) .

وتابعهما الزجاجي بقوله : " إن الشيء إذا اطرده عليه باب فصح في القياس ، وقام في المعقول ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعله تلحقه لم يكن ذلك مبطلاً للأصل والمتفق عليه في القياس المطرد ، وقيل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات" (٢) .

أما الكوفيون فقد عمدوا إلى التوسع في القياس ، فأخذوا بالشاذ من المسموع ، وجعلوا من كل شاذ ونادر قاعدة بعينها (٣) وقيل عن منهجهم : " عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً" (٤) .

فالموقف العام للنحاة من الشاذ ، أن يطرح ولا تنتقض به القواعد المطردة ، فلا يصح القياس على الشاذ ، أو بناء حكم عليه .

هذا ما يخص منهج الجمهور في الشاذ ، أما إشكالية عدم التحديد ، والتناقض في التطبيق العملي في المسائل النحوية ، فقد وقع إثرها الخلل بين معطيات الدرس النحوي ، والنتائج المستخلصة . فنراهم يقيسون على القليل ، ويرفضون القياس على ما هو أكثر منه ، وذلك حينما قاسوا على القليل عند النسب إلى (فعولة) على (فعلى) مع أن الوارد من هذا مثال واحد فقط ، هو " شنوءة " على " شني " ، إلا أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) فأجازوا في " ركوبة " " ركبى " وفي " حلوبة " " حلبى " (٥) .

(١) الأصول ج ١ ، ٥٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، ط ٣ (بيروت : دار النفائس ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م) ١١٣ .

(٣) ينظر : فؤاد حنا ترزي ، في أصول اللغة والنحو (بيروت : دار الكتب) ١٢٢ .

(٤) ينظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ط ٢ (مصر : دار المعارف) ١٦٢ .

(٥) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ١٥٤ ، السيوطي ، الاقتراح ٧٣ .

وظاهر هذا القول اللبس والخلط ، ولكن عند تأمله ، تتجلى صورته وتتضح . ولعل ابن جني كفى الدارس مؤونة البحث والتدقيق ، والأخذ والرد في أمر قد قطع فيه منذ زمن بعيد ، حيث أفرد باباً في خصائصه سماه: (باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه) . وقال فيه " هذا بابٌ ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس^(١) .

ومثل لذلك النسب إلى " شئوءة " على " شئئي " ، ويرى أنهم إنما أجزوا (فعولة) مجرى (فعيله) لمشابهتها إياها من عدة أوجه :

١- أن كلا منهما ثلاثي .

٢- وأن ثالثه حرف لين .

٣- وأن آخره تاء التأنيث .

٤- وأن (فعولاً) و (فعيلاً) يتواردان نحو " رحيم " و " رحوم " .

أما ما كثر ولم يصح القياسُ عليه النسب إلى " ثقيف " و " قريش " و " سُلِيم " ، على " ثقفي " ، و " قُرشي " ، و " سُلَمي " فمع أنه أكثر من " شئوءة " إلا أنه لا يَنقاس^(٢) .

وإذا أردنا أن نستوضح الأمر أكثر ، نبحت عن علة ذلك ، نجد أن أبا الحسن الأخفش قد فسرها لنا بقوله : " فإن قلت إنما جاء في حرف واحد - يعني (شئوءة) - قال : فإنه جميع ما جاء " .

ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : " وما أطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره

أن الذي جاء على " فعولة " هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ،

(١) ينظر: الخصائص، ج١، ١٥٤ .

(٢) ينظر: ابن جني الخصائص ج١، ١٥٤ ، السيوطي، الاقتراح ٧٣ .

فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ،
فلا غرو ولا ملام^(١) .

فالمسألة إذن نسبية ، حيث يرجع فيها الحكم بالقلّة والكثرة إلى القدر الوارد من
شواهد الظاهرة مقيساً بالقدر المخالف إن وجد ، فقد تكثرت الشواهد المخالفة للقاعدة ولا يُقبل
القياس عليها ، لأنه على الرغم من كثرتها إلا أن المطرد الموافق للقاعدة ، أكثر وأشيع إذا
قيست به^(٢) .

وهي نسبة كثير إلى ما هو أكثر منه ، فالأكثر بالطبع هو المأخوذ به ، أما الوارد
القليل فيؤخذ به إذا ثبت أنّه جميع ما جاء ، وليس هناك ما يخالفه ، فمناطق الشذوذ ليس القلّة
والكثرة ، بل مخالفة ما عليه الباب في العربية^(٣) .

إذن القلّة تقبل الشذوذ كما تقبل الصحة ، فهي تحتل الأمرين فإذا جاءت مخالفة
للقواعد وليس لها ما يعضدها ترد وترفض وتكون من الشذوذ ، أما إن وافقت العربية
وقواعدها تُقبل ويُؤخذ بها .

ومن المسائل التي كانت القلّة سبباً في شذوذها ، وعدم التعويل عليها ، ما جاء في

كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، حيث قال :

في مسألة (عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض) التي منعها البصريون وأجازها
الكوفيون، قياساً على حذف حرف الجر في نحو "مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالح" ، أي
(إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح) فيرد على الكوفيين بقوله: "هذا لغة قليلة
الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها".

(١) ينظر الخصائص، ج١، ١٥٤ .

(٢) ينظر محمد السبيهين، مسائل الخلاف في ضوء الاعتراض على الدليل النقلى، ٣٧٦.

(٣) ينظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ٨٧ .

وفي المسألة نفسها يرد على الكوفيين الذين احتجوا بما روي عن رؤية بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله، أي: بخير، يقول: "وأما ما رووه عن رؤية من قوله: "خير" فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب؟ أن يقال: (زيد) على تقدير: إلى زيد، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه.

كما قال ردًا على مذهب الكوفيين في استدلالهم بقول العرب: "هذا جُرُّ ضَبِّ خَرَبٍ، على أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، كما أن "خرب" مجرور على الجوار بـ"ضب" وحقه الرفع، إن هذا القول "محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه^(١).

القياس على الضرورة الشعرية:

نظرا لما يتميز به الشعر من قيود الوزن والقافية، فقد تمتع برخص تجوز له ولا تجوز للنثر، كما قد تؤدي ضرورة الوزن -بعض الأحيان- إلى ابتداع نوع من الأساليب لم يألفه النثر، ولهذا نادى بعض الباحثين بضرورة الفصل بين لغة الشعر و لغة النثر في تععيد اللغة.

في مجال الضرورة ينبغي أن يكون المقيس عليه من ضرائر الشعر، وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ فقال: " كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان

(١) ينظر: مسألة ٥٧، ج ١، ٣٩٣، مسألة ٨٤، ج ٢، ٦٠٢.

من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك (١) .

كما أجاز السيوطي ذلك بقوله: "نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة (٢) ، أي إنه لا يجوز قياس الضرورة على غيرها ، فالضرورة تُجيز في الشعر من المخالفات ما لم يُجاز في غيرها . وهناك من النحاة من يمنع الاحتجاج بالضرورة أو القياس عليها. منهم الأنباري الذي قال : "وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه (٣) .

وهو ما ردَّ به شاهد مجيء "إياك" ضميراً منفصلاً بعد العامل فيه كقول حميد الأرقط (٤) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

الشاهد: (إياك) حيث وضع الضمير موضع الكاف في بلغت والقياس (بلغتكَ) . حيث

قال: " هو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام" (٥) .

(١) ينظر: الخصائص، ج١، ٣٢٦

(٢) ينظر: الإقتراح ٧٢ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ٦٢٨ .

(٤) ينظر: الكتاب، ج٢، ٣٦٢، الخزائن ج٥، ٢٨٠، وبلا نسبة في الخصائص، ج١، ٣١٢، ٥٣٧، الإنصاف، ج٢، ٦٩٩ .

(٥) ينظر: الإنصاف، ج٢، ٦٩٥، مسألة ٩٨ .

المطلب السادس: التصنيف النحوي لبعض المصطلحات :

لعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض المصطلحات التي استعملها النحاة للدلالة على ظواهر لغوية خالفت الكثير والمتردد من كلام العرب ، فعلى سبيل المثال نجدهم استعملوا مصطلح (النادر ، والمنفرد) ، كما نجدهم قد أطلقوها على ما خالف القاعدة، ومن أقوال العلماء حول هذه المسألة ، قول السيوطي في معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر : " إن هذه الألفاظ متقاربة وكلها خلاف الفصح " . وقال أيضاً : " والغريب جمع غريبة ، وهي بمعنى الحوشي، والشوارد جمع شاردة وهي بمعناها، وأصل التشريد التفريق ، فهو من أصل باب الشذوذ " (١) .

كما قال ابن هشام : " والنادر أقل من القليل " (٢) .

وهذه المصطلحات لم تستعمل على حدٍ سواء ، بل استخدم بعضها وأهمل بعضها الآخر ، ومن الألفاظ التي استعملت مرادفة للشذوذ لفظة نادرة ، فهي تكثر في ميدان الدراسة النحوية ، وخصوصاً في الدراسات المتأخرة. ومن ذلك قولهم عن زيادة " كان " ، تزداد " كان " في مواضع قد انفق النحاة عليها ، وقد زيدت في غير تلك المواضع ، حيث سمعت زيادتها بين الصفة والموصوف ، وشذت زيادتها بين حرف الجر ومجروره (٣) .

كقول الشاعر (٤) :

سراهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ نَسَامُوا

عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

(١) ينظر: المزهر ، ج١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ .

(٢) ينظر: الاقتراح ، ٤٧ ، المزهر ج١ ، ٢٣٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ، ج١ ، ٢٦٧ - ٢٧٠ .

(٤) البيت بلا نسبه في المفصل ، ٣٥١ وابن عقيل ج١ ، ٢٦٩ ، وأسرار العربية ١٣٣ ، والهمع ج١ ، ٤٣٨ ، والخزانة

وبلفظ المضارع في قول أم عقيل^(١) :

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ

إذ تهبُّ شمالاً بليلاً

فابن عقيل جعل البيت في دائرة الشذوذ^(٢) ، والأشموني أطلق على البيت مصطلح

نادر^(٣).

لذا قد يكون من الضروري معرفة ما بين الشاذ والنادر من تداخل ، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر ، وما خالف القياس وكان كثيراً شاذ فقط ، وما وافق القياس وقل وجوده نادر فقط^(٤) .

والنحويون قد أطلقوا على بعض الشواهد الشعرية مصطلح القلة ، مرادفاً لمصطلح الشذوذ ، باعتبار أن كيلهما لا يجوز القياس عليه إذا خالف الكثير ، والقليل والنادر والشاذ كلها خلاف الفصح ، ولم تصل إلى حد المطرد أو الكثير .

وابن هشام عندما صنف مراتب الكلام جعل النادر بالنسبة للكلام كالواحد للعشرين^(٥) ، فالنادر والمنفرد دلالتهما واحدة ، وقد يميزهما عن الشاذ أنهما قد يأتيان موافقان للقاعدة دون الشاذ الذي لزم الخروج عنها .

ومبدأ النحاة تجاه المسموع - كما هو معروف - الأخذ بما أكثر وروده وشاع

استعماله، وهذا لا يعني منعهم القاطع الأخذ بالقليل أو المنفرد أو النادر ، بل لهم اعتبارات

(١) البيت لأم عقيل بن طالب ينظر شرح ابن عقيل ج١، ٢٧٠، والتصريح ج١، ٢٥١، وبلا نسبة في الهمع ج١، ٤٣٨ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ، ٢٦٧ .

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ٣٨٠ .

(٤) ينظر : عبد الرحمن السبيهي ، مسائل الخلاف في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ، ٣٦٥ .

(٥) ينظر: السيوطي ، المزهري ج١، ٢٣٤، و الاقتراح ٤٧ .

للأخذ بهذه النصوص ، لذلك نجد ابن جني قد قسم المسموع المفرد إلى ثلاثة أنواع

هي كما يلي^(١) :

الأول :

أن يكون فرداً بمعنى لا نظير له في الألفاظ المسموعة ،مع إطباق العرب على النطق به ، وليس له نظائر تخالفه ، كالنسب إلى " شنوءة "، " شئنيّ " فهذا القول يقبل ويحتج به ويقاس عليه .

الثاني :

أن يكون فرداً أي يتكلم به من العرب واحد ، وخالف ما عليه الجمهور ،فينظر في حال هذا المنفرد به،فإن كان فصيحاً في جميع ما جاء به ماعدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال ،فالوجه أن يقبل ويحسن الظن به ولا يُحمل على فساده ،أما إن كان المنفرد به مألوفاً منه اللحن يُردّ قوله ولا يقبل ، وإن كان ما جاء به مخالفاً للقياس رُد لمخالفته السماع والقياس معاً .

الثالث :

أن ينفرد العربي الفصيح بقول ولم يسمع ما يوافقه أو يخالفه ، فالوجه في هذا أن يقبل؛ بشرط فصاحة المحتج بقوله ،وموافقة ما جاء به للقياس، لأنه قد يكون أخذ من لغة قديمة لم يشاركه في سماعها أحد ، أو يكون مما أرتجله العربي ، على نحو ما حُكي عن رؤبه وأبيه ارتجالهما ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها .

(١) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ٣٨١-٣٨٥ ، والسبوطي،الاقتراح ٤٩- ٥١،و المزهر ،ج ١، ٢٤٨-٢٥٠

فكلما كان الشاهد المحتج به موافقاً للقياس ، كثيراً في استعمال العرب الفصحاء ،
اكتسب ثقة النحاة ، وأهل اللغة ، فكان أقوى الشواهد وأوثقها ، أما لو خالف القياس ، وندر
استعماله على ألسنة الفصحاء فرتبته ستكون الأضعف ، وبين الاطراد والشذوذ مراتب
متعددة تتفاوت قوة وضعفا بحسب موافقتها للقياس النحوي ، ومقدار ورودها عن العرب ،
والأساليب التي جاءت فيها من شعر أو نثر .

الفرق بين الشاذ واللغة :

كثيراً ما يصادفنا في مطولات النحو ، وصف بعض النصوص ، بأنه " لغة " أو "

شاذ " فما الفرق بين المصطلحين ؟

وحتى نتمكن من الإجابة على هذا السؤال ، علينا أن نستعرض قول عيسى بن عمر حيث روي أن رجلاً قال : خبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ، فقال، لا قال : فمن تكلم بخلافك؟ : واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئاً ؟ قال: لا ، قال : فما ينفعك كتابك "(1).

وكذلك سنحاول تفسير قول أبي عمرو بن العلاء ، فيما أخبر عنه ابن نوفل عندما قال : " سمعت أبي يقول لأبي عمر بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات "(2).

فيتضح هنا أن كلاً منهما أشار إلى أنه لم يستقص لغة العرب كلها ، بل أقام القواعد على الشائع والأكثر، وترك ما يقل ويندر . فالاعتراف بأن القواعد لم تُستخلص من لغات القبائل جميعاً دليل على أن الشذوذ واقع لا محالة ، فمصادر اللغة لم تقف عند حد اللغات المنتقاة ، بل ورد فيها من اللغات الخارجة عن نطاق التقعيد ، فالقرآن الكريم ، أشتمل على أساليب خالفت القياس والتقنين ، وكذلك الشعر والنثر ، فقصور القدماء في الجمع والاستقراء كان كفيلاً بتسرب وتغلغل الشذوذ فيما نتج من قواعد . ومما تحسن الإشارة إليه ، أن كلا من عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء قد اقتصر في جمعه على بعض القبائل الفصيحة، وهذا شأن قانون جمع اللغة آنذاك، فما طرأ بعد ذلك من النصوص قد اعتبره لغة . فاللغة من هذا المنظور ، هي ما خرج عن ميدان التقعيد المعتمد على الجمع غير الشامل للغات القبائل

(1) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين، ٤٥ .

(2) السابق، ٣٩ .

العربية الفصيحة ، بمعنى أن قصور جمع اللغة نتج عنه هذا المصطلح ، فالشذوذ هو ما خرج عن القاعدة المنصوص عليها والمستتبطة من لغات بعض القبائل دون بعض ، فالمعنى والتأثير بين الشذوذ وما يسمى لغة متطابق ، فالأجدر أن يسمى ما خالف القواعد التي بنيت على الأكثر بمصطلح " لغة " بدلاً من مصطلح " الشاذ " لأن الاعتماد في التععيد خص قبائل دون غيرها ، مما كان له الأثر الواضح في ظهور الأساليب اللغوية المخالفة ، والظواهر والاستعمالات التي اختنقت بين القاعدة والمثال .

وإذا نظرنا إلى قول عيسى بن عمر (أسمى ما خالفني لغات) إشارة إلى إطلاق مصطلح " لغة " على ما خالف الشائع والمطرود ، فهو لم يخطئ أو يتجاهل اللغة المخالفة ، بل ينسبها إلى قبائلها ، ولعل هذه التسمية من ابن عمر تعود إلى المرحلة الأولى التي تم فيها جمع اللغة ، وهي مرحلة سابقة لمرحلة التععيد النحوي التي قام بها النحاة ، الأمر الذي تطلب - بالطبع - تغييراً في المصطلحات المستعملة سواءً في الميدان اللغوي أو النحوي ، فالتطور في المعاني والدلالات سنة طبيعية في أي لغة .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للشواهد الشعرية الشاذة في كتاب سيبويه

ويشتمل على :

أولا : تمهيد : الشذوذ في المصادر الدينية.

ثانيا : الشذوذ في الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه.

الشذوذ في المصادر الدينية :

الشذوذ ظاهرة لغوية تقع في الشواهد النحوية على اختلاف مراتبها ، حيث وقع في المصادر الدينية كما وقع في كلام العرب منثورة ومنظومة. وأحبذ أن أشير بإيجاز إلى الشذوذ في الشواهد الدينية لارتفاع مرتبتها في الاستشهاد النحوي من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر هذه الإشارة ضرورة لازمة لآبد من ذكرها والوقوف عليها، لتوضيح كيفية وقوع الشذوذ في غير الشاهد الشعري .

أولاً : الشذوذ في الشواهد القرآنية :

كانت القراءات القرآنية في العهد النبوي نبعا يلبي حاجة ماسة عند القبائل ، وتقع منهم مواقع حسنة يقفون بها على أسلوب القرآن الكريم . ولكن تنوع هذه القراءات خاصة في عهد الخليفة الثالث ، أخذ يسير في منحى يناقض مسوّغ وجودها ؛ وهو التيسير على الأمة ، وأصبحت هناك مخاوف من ضياع شيء من القرآن بقراءاته المتعددة ، والخوف على وحدة المسلمين مما دفع الخليفة عثمان -رضي الله عنه- إلى توحيد المصاحف على القراءات المجمع عليه.

إلا أنّ هناك قراءات شذت عن الإجماع والتواتر دارت بين القراء ، الأمر الذي أدى بها إلى الانفصال التام عن المتواتر ، فخرجت عن القراءات المقبولة ، وأطلق عليها العلماء القراءات الشاذة، التي أصبحت فيما بعد علما من العلوم التي لها أهميتها في اللغة العربية والعلوم الشرعية^(١) .

يقول ابن جنّي في تعريف القراءة الشاذة "اعلم أنّ جميع ما شدّ عن قراءة القراء السبعة ، ضربان :ضرب شدّ عن القراءة عاريا من الصنعة ،ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر وما هذه سبيله فلا وجه للتشاغل بهوضرب ثان :هو هذا الذي نحن على سمته ،وهو

(١) ينظر :محمد السيد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ١٢-١٥.

المعتمد عليه المولى جهة الاشتغال به "وقال عن بداية ظهورها : "إنَّ منها ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو ما أودعه أبو بكر بن مجاهد كتابه الموسوم (بقراءات السبعة)، وضرباً تعدى ذلك فعده نحاة أهل زماننا شاذاً ، أو خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها"^(١).

وأشار الرافعي إلى القراءات القرآنية و ذكر ضمنها الشاذة بقوله : "والعلماء على أن القراءات متواترة و آحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاثة المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم - مما لا يوافق ذلك، وما بقي فهو شاذ"^(٢) .
وقد اهتم الدارسون اهتماماً كبيراً بتوضيح معنى الشذوذ الواقع في القراءات ، مع ذلك لم يتضح المعنى ولم تظهر أبعاده اللغوية ، كما اختلفوا في تفسيره وكيفية وجوده ، ومما يؤيد هذا قول أحد الباحثين : "تعريف الشاذ عسير ، ولعسره لم يفرد ه العلماء بالتصنيف"^(٣) .

وللقراءة الصحيحة قياسياً شروط قد أجملها النحاة فيما يأتي :

١- موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه .

٢- أن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٣- أن تكون القراءة صحيحة الإسناد .

فهذه الشروط هي ضوابط القراءة الصحيحة، فإن اجتمعت في القراءة حكم عليها

بالصحة، ومتى اختلف ركنٌ منها أو أكثر أطلق عليها ضعيفة أو شاذة^(٤) .

(١) ينظر: أبو الفتح بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شذوذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف، عبد

الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي ج١ (القاهرة، ١٤١٥هـ= ١٨٩٤م) ٣٥، ٣٢ .

(٢) ينظر :مصطفى الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج٢، ٣٨ .

(٣) ينظر :صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، (بيروت، ١٩٦٣) ١٩٦ .

(٤) ينظر :سعيد الأفغاني، في أصول النحو ٢٩-٣٠ ، مناع القطان، مباحث في علوم القرآن (القاهرة: دار

المعرفة) ١٧٦-١٧٧ .

أنواع القراءات الشاذة :

(١) الأحاد : وهو ما صحَّ سنده ، وخالف الرسم أو العربية لكنه لم يتواتر ، كقراءة ابن عباس

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾^(١) بفتح الفاء .

(٢) الشاذ : وهو ما لم يصح سنده ، كقراءة ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٢) بصيغة الماضي

ونصب يوم .

(٣) الموضوع : وهو ما لا أصل له .

(٤) المدرج : وهو ما يزيد في القراءات على وجه التفسير ، كقراءة ابن عباس : ﴿ لَيْسَ

عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٣) فقله : "في

مواسم الحج " تفسير مدرج في الآية.

(٥) المشهور : وهو ما صح سنده ، ولم يبلغ درجة التواتر ، ووافق العربية والرسم^(٤) .

موقف النحاة من القراءات الشاذة :

من العجيب اتجاه بعض النحاة إلى رد القراءة الصحيحة المتوافرة الشروط

وتخطئتها، لاختلافها مع المقاييس والقواعد النحوية، والمنطق السليم يحتم أن يجعل النحاة

القرآن وقراءته المصدر الأول في التقعيد وبناء الأحكام ، لا أن تكون القواعد حكماً على

القرآن^(٥) .

(١) سورة التوبة ، ١٢٨ .

(٢) سورة الفاتحة ، ٤ .

(٣) سورة البقرة ، ١٩٨ .

(٤) ينظر :مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ١٧٧، ومحمد عزوز ،موقف اللغويين من القراءات الشاذة، ٢٣ .

(٥) ينظر مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ، ١٧٧ .

وهذا ما أشار إليه ابن الطيب الفاسي بقوله: "والعجب من ضعف النحاة كيف يتجرؤون على ردّ القراءة المتواترة المشهورة، بمجرد الأمور الأغلبية في الكلم العربية، ولا يستصعبون ردّ المتواتر من القرآن" (١).

فلم يتخذ المنهج البصري القراءات الشاذة أصلاً من أصول الاستشهاد، فهم يشترطون في القراءة أن تكون موافقة لقواعدهم وأقيستهم المقررة، فإن خالفتها إما أن يردوها أو يخضعوها لأصولهم، أما الكوفيون فقد عدّوا القراءات مصدراً من مصادرهم التي يستشهدون بها، حيث أخذوا بالقراءات السبع وغيرها يحتجون بها ويقيسون عليها ويعتمدون عليها في تقعيدهم (٢).

ومن ذلك ما جاء في كتاب الإنصاف في مسألة الفصل بين المتضايين بغير الظرف والجار والمجرور، حيث ردّ البصريون احتجاج الكوفيين بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وهو ما قرأ به ابن عامر أحد القراء السبعة قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ كَثِيرٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ (٣) بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (أولادهم) .

اعترض البصريون على هذه القراءة وقالوا هذه القراءة لا يحتج بها، لأن الإجماع يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة (٤).

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ٥٠ .

(٢) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ٤٧ .

(٣) سورة الأنعام ، ١٣٧ .

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ٤٣٥-٤٣٦ .

غير أنّ هناك من النحاة مَنْ يرى صحة الاستشهاد والاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها و شاذها على حد سواء فقال: "أما القرآن فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته، يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليها"^(١).

كما قال ابن الطيب الفاسي: "والشاذ من القراءات، والثابت من الحديث تثبت به اللغة"^(٢).

كما أنكر بعض المحدثين رد القراءات الشاذة وتخطئتها، بل وينادي بأن تكون مصدراً للثراء اللغوي بقوله: "القراءات الشاذة مشهورها وشاذها من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة الفصحى؛ لأنّ رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة في مختلف الألسنة واللهجات، بل من الممكن القول بأنّ القراءات الشاذة هي أغنى مآثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة"^(٣).

ويدعو الدكتور سعيد الأفغاني إلى تصحيح القواعد التي لا تتفق مع بعض القراءات الصحيحة وذلك بضرورة الإمعان في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، وأعادوا النظر فيها، فهذا مما يعود على النحو بالخير^(٤).

وهذا ما ينبغي الأخذ به والعمل عليه في المجالات اللغوية عامة والنحوية خاصة.

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ٣٦.

(٢) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ٤٩.

(٣) ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (القاهرة: مكتبة الخانجي) ٧-٨.

(٤) ينظر: في أصول النحو ٣٢.

ثانياً: الشذوذ في الحديث :

الحديث النبوي هو "ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة"^(١). أما الحديث الشاذ فهو "ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"^(٢).

فالحديث الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله -عزَّ وجلَّ- والشذوذ في الحديث الشريف يختلف عن الشذوذ في المجالات الأخرى، فالشذوذ فيه لا يكون لغوياً أو نحوياً فقط، بل يخص السند أحياناً أو المتن أحياناً أخرى. فقيل "الشاذ حديث منفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متتابع لذلك الثقة"^(٣).

لذلك نجد علماء الحديث ودارسيه قد وضعوا شروطاً للشاذ، كفقْدان الأصل المتتابع، و يكون الشذوذ في الإسناد وال متن، كما أن بعضهم يرى أن الحديث الشاذ هو ما ليس له إلا إسناد واحد^(٤).

ولشذوذ الحديث نوعان^(٥):

١ - شذوذ في السند .

٢ - شذوذ في المتن .

ومن أمثلة الحديث الشاذ في المتن :

ما رواه الترمذي من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "إِذَا صَلَّى أَحَدَكُمْ الْفَجْرَ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ"^(٦).

والشذوذ هنا لأنَّه رُوِيَ من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- لا من قوله، وانفرد عبد

الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ .

(١) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (الرياض: مكتبة المعارف) ١٥، مناع القطان، مباحث في علوم

القرآن، ٢٤ .

(٢) ينظر: صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ط٤ (بيروت: د.ن، د.ت) ١٩٦ .

(٣) السابق ٢٠١ .

(٤) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث ١١٨ .

(٥) السابق ١١٨ .

(٦) ينظر: أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاذلي (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٨١ .

الشواهد الشعرية الشاذة في كتاب سيبويه

الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه :

احتلت الشواهد الشعرية منزلة عليا بين مصادر الاستشهاد عند نحائنا الأوائل وعلى رأسهم سيبويه، حيث فاقت عنايته بالشواهد الشعرية لتثبيت الأحكام الاستشهاد بغيرها من المصادر الأخرى.

فشواهد من القرآن بلغت كما عدّها الأستاذ أحمد راتب النقاخ ثلاثمائة وستة وتسعين شاهداً، من بينها شواهد القراءات القرآنية البالغة مائة وسبعة وخمسين شاهداً. أما الشواهد الشعرية فقد أخذت جُلَّ اهتمامه، ومرتکز كتابه، حيث بلغت ألفاً وسبعة وأربعين شاهداً دون المكرر^(١). غير أنه لم يعن بنسبة كل شواهد الشعرية إلى قائلها، ويقول الأستاذ عبد السلام هارون محقق (كتاب سيبويه) "إن كثيراً من الشواهد المنسوبة في (الكتاب)، وهي نحو ألف إنما هي من نسبة الجرمي، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب (الكتاب) فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي"^(٢). الذي قال: "نظرت في (كتاب سيبويه) فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما ألفٌ فعرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها"^(٣). وبذلك يبقى خمسون شاهداً بلا نسبة، مما أثار حول كتاب سيبويه كثيراً من النقاش والدراسة، بعضها يبرر موقف سيبويه من عدم نسبته لشواهد، وبعضها جعلها سبباً للطعن والتشكيك .

ووجود هذه الشواهد المجهولة قد أثار إشكالية بين النحاة والباحثين لأن فيه مخالفة لشرط من شروط الاستشهاد وهي معرفة القائل . وهي في حقيقة الأمر قد تجاوزت الخمسين عند إحصائها، وهذا ما جاء في (الكتاب) عندما أطلق الأستاذ عبد السلام هارون

(١) ينظر: فهرس شواهد سيبويه (شواهد القرآن-شواهد الحديث-شواهد الشعر)، (بيروت: دارا لإرشاد، ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م) ٩.

(٢) ينظر: ج ١، ٣٤ .

(٣) ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ج ١، ٧٥ .

علي بعض الشواهد قوله: (من أبيات سيبويه الخمسين) وقد كررها في واحد وستين موضعا وهو مازال يردد من الخمسين المجهولة القائل^(١) ، ومن تلك الشواهد قول الشاعر^(٢) :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وإذا لم يُنسب الشاهد لقائله فإنَّ ذلك يسقط الاحتجاج به ، وفي ذلك نصَّ السيوطي بقوله: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"^(٣) . إلا أنَّ شواهد سيبويه لن يخالجا شك في صحتها، فقد جمعها ثقة عن ثقة .

ولعل سيبويه لم ينسب شواهد الشعرية لعدة أسباب منها :

أ- كان سيبويه واثقا بشواهد ، ووثقا بالذين أخذ عنهم ، كما أنَّه اجتهد في تحري شواهد وتوثيقها ليطمئن على صحتها ، حيث وثَّقها بنفسه ، وتتبع أصحابها ، وبعد ذلك استخدمها في كتابه^(٤) ، وجاء في كتابه ما يؤيد هذا وهو قوله بعد استشهاده بشاهدين : "كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما"^(٥) .

ب- حذر سيبويه وخوفه من الخطأ في نسبة الأبيات لغير قائلها ، فيقع في خلل التوثيق ، فبعض الأبيات قد تُنسب لأكثر من شاعر ، ومنها المنحول ، ومنها ما وضعه المولدون^(٦) . ووجود هذه الأبيات المجهولة لا يُنقص من قيمة الكتاب أو يضعفه ، فشواهد سيبويه أصح الشواهد ، فيكفي أن يكون الشاهد مأخوذا من كتاب سيبويه لثُقام عليه قواعد، العربية فهو الثقة ولا يروي إلا عن ثقة^(٧) .

(١) ينظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ٩١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ج ١، ٣٧، خزانة الأدب، ج ٣، ١١١.

(٣) الاقتراح ٥٥ .

(٤) ينظر: خالد جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ١٨٠.

(٥) ج ٢، ٦٩ .

(٦) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحوي في كتاب سيبويه، ١٦٠-١٦١ .

(٧) السابق، ١١٠ .

الشواهد الشعرية الشاذة :

عند تطبيق تصنيف اللغويين والنحاة للنصوص الواردة عن العرب، من حيث الاطراد والشذوذ على شواهد الكتاب الشعرية التي هي محور دراستنا، استوقفنا ما رأيناه عند شيخ النحاة وواضع النواة الأولى لعلم النحو ، فهو لم يشر إلى شاهد شعري واحد من شواهد كتابه بالشذوذ ، على أن هذا المصطلح وُجد عنده فيما يخص الشواهد النظرية .

فما وجد من الشواهد الشعرية قد خرج عن القواعد النحوية ، وجد له توجيهاً آخر ، يحفظ له مكانته المقبولة في العربية ويُدرجه ضمن اللغة الخاصة ، التي لها صفات وخصائص تختلف عن المشتركة .

وبالنظر لما خرج عن مقتضيات العامل من الشواهد الشعرية نجد أنه ما شذ عن بابه، وصعب إدراجه ، تحت المقيس قد أدخل ضمن المقبول نحوياً دون أن تطرد له قاعدة. وبناء على ذلك يمكننا القول بأن الشاهد الذي يرفضه القياس المبني على القواعد والأحكام المستنبطة من لغة العرب قد يندرج تحت المقبول والمعترف به من غير اعتراض، وذلك بعدة طرق أهمها الضرورة الشعرية، إلا أن هناك شواهد لا ينطبق عليها مفهوم الضرورة بمعناه الدقيق، أو أن المتأخرين قد وجدوا في لغتها تجاوزاً لحدود العربية، الأمر الذي دعاهم إلى أن يطلقوا عليها مصطلح الشذوذ، وقد مرّ بنا مدى الاختلاف والاضطراب في تحديد هذا المصطلح بين النحاة .

وهناك بعض الشواهد الشعرية عند سيبويه قد خرج عن القاعدة ، فأدخل ضمن اللغة الخاصة بالشعر أو بلهجات بعض القبائل الفصيحة التي خرجت عن التقعيد ، وقد يوصف هذا الشاهد بالشذوذ لخروجه عن النظام الأساسي الذي تقوم عليه النظرية النحوية عند بعض النحاة، إلا أنه ومن وجهة أخرى قد يدخل ضمن اللغة المقبولة غير المشتركة وهي لغة الشعر أو وصفه بأنه لغة لقبيلة من قبائل العرب .

وفي تفسير عدم إطلاق مسمى الشذوذ على الشواهد الشعرية المخالفة ؛ لأنه يرى أنّ
الضرورة تبيح للشاعر الخروج عما يقتضيه القياس ولا ضرر من استعمالها، فهي رخصة
تُعطي للشاعر دون الناثر، فالشذوذ يناسب لغة النثر والضرورة تناسب لغة الشعر، وأنّ كلا
المصطلحين قد خالف القاعدة وله أثره في تصنيف اللغة و تعييدها .

فالأصل في الشاهد الشعري الذي خرج عن القاعدة بوجه قد خالف فيه العربية، ولم
تكن تلك المخالفة مما يعتبر ضرورة شعرية يتغاضى عنها النحاة، استحقاقه الوصف
بالشذوذ، إلا أن سيبويه بحسه اللغوي الدقيق رفض إطلاق هذا المصطلح على الشاهد
الشعري، لأنّ لغة الشعر انفعالية قد تتطلب أساليب لغوية لا يستطيع الشاعر التخلي عنها،
فوجد أن هناك طريقة لاستيعابه وتوجيهه في مسار يعود به إلى معيارية القاعدة ويكفل معه
ضبط الأحكام ويحفظ قيمته اللغوية.

من خلال الإطلاع على شواهد الكتاب الشعرية ودراستها ،وجدتُ شواهد قد خالفت
القاعدة ، إما لكونها ضرورة شعرية ونحن نعلم أنّ هذا مما يخص الشعر دون النثر وقد أجاز
النحاة مثل ذلك، منها ما يعود للهجات بعض القبائل التي خرجت عن نطاق التقعيد. غير أنّني
لم أصادف تعقيباً على شاهد من تلك الشواهد الشعرية التي احتواها الكتاب بأنّه شاذ، وهذا
مما سبّب شيئاً من الصعوبة والحرص في إطلاق حكم كهذا على شواهد كتاب اتّخذه القدماء
والمتأخرون معينا لا ينضب لعلوم العربية. فقامت بالبحث عن الشاهد في مؤلفات نحاة جَاءوا
بعد سيبويه واستعنت بأرائهم وأقوالهم حول تلك الشواهد ،كما اعتمدت في تصنيفي للشذوذ
على التقسيم الذي وضعه علماءنا للشاذ، فإما أنّه يخالف القياس دون الاستعمال ،أو الاستعمال
دون القياس، أو الاستعمال والقياس معاً، أو قلّ وروده عن العرب ، فسيبويه قد صرح بأنّ ما

قل يحفظ ولا يقاس عليه ، بقوله: "الأقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها لكن الأكثر يقاس عليه"^(١) .

ومع ذلك فهناك بعض الشواهد خرجت على القاعدة وسكت عنها النحاة، فلم يكن هناك بدء من عرضها على ميزان الشذوذ وحصر النتيجة حسب ما تقتضيه المسألة. وقد رتبتمسائل حسب ترتيب الكتاب مبتدئة من الباب الأول في الجزء الأول إلى نهاية الأجزاء.

(١) ينظر: الكتاب ج ٤، ٨ .

المسألة الأولى: نصب المكان المختص تشبيها له بغير المختص :

يرى سيبويه أن الفعل (ذهب) إذا تعدى إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ نحو " ذهب الشام " وذهب فعلٌ لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ، فقال : " قال بعضهم ذهب الشام يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ^(١) .. ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيه^(٢) :

لَدُنْ بِهِزِ الْكُفِّ يَعْسِلُ مَثْنَةٌ

فيه كما عسل الطريق الثعلب^(٣)

والشاهد في البيت السابق قوله : (عسل الطريق) حيث تعدى الفعل إلى الطريق بلا حرف تشبيها للمختص بالمبهم والتقدير . "في الطريق " . و الأنباري يقول: أراد " في الطريق " فحذف حرف الجر ومن حقه أن يحفظ ولا يقاس عليه^(٤) .
وعلق السيرافي على هذا الشاهد بقوله : " فكان في حكم الشام ألا يستعمل ظرفاً لأنه اسم لبقاع بعينها ، فلما قالت العرب ذهب الشام حذفوا حرف الجر وهو في علمنا أن ذلك خارج عن القياس الذي ذكرناه إذ كان في حكمه أن تقول (ذهب إلى الشام) وهو الأكثر في كلامهم^(٥) .

وصاحب الخزانة يشير إلى أن حذف الجار من (الطريق) شاذ^(٦) .

(١) ينظر الكتاب، ج١، ٣٦ .

(٢) البيت لساعدة بن جؤيه في الكتاب، ج١، ٣٦، التصريح، ج١، ٤٦٧، الخزانة ج٣، ٨٣ وبلانسه في ، الخصائص، ج٢، ٥١٠، أسرار العربية، ١٦٩، الارتشاف ج٣، ١٤٣٦، الهمع، ج٢، ١٥٢ .

(٣) اللدن : اللين يعسل : يتحرك المتن : وسط الرمح

(٤) ينظر : أسرار العربية، ١٦٩ .

(٥) ينظر : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد سلطاني، ج١ (دمشق: دار العصماء، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) ، ٢٧٦ .

(٦) ينظر : ج٣، ٨٣ .

ويقول ابن عصفور: "أوصل الفعل إلى الطريق بنفسه وهو مختص ،ولا يجوز شيء

من ذلك في الكلام"^(١).

كما قال عنه السيوطي في الهمع: "المكان المختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة

(في) إذا أريد معنى الظرفية، إلا ما سمع فإنه يحفظ ولا يقاس عليه"^(٢).

وعلى مسألة حذف الجار ونصب المكان المختص قول الشاعر^(٣) :

فَلأَبْغِيَنَّكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا

ولأَقْبَلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَّةِ ضَرْغَدٍ^(٤)

الشاهد في البيت: حذف حرف الجر و نصب (قنا وعوارضا) وهما مكانان

مختصان وجعلهما مفعولين وأراد (بقنا وعوارض).

قال سيبويه: لأن قنا وعوارض مكانان فشبهما الشاعر بدخلت البيت^(٥).

وحول قول سيبويه أشار بعض النحاة إلى شذوذ هذا التركيب وخروجه عما عليه

القياس حيث قال عنه الأنباري: يحفظ ولا يقاس عليه، معقبا على البيتين^(٦).

ويشير البغدادي إلى الشذوذ في الشاهد بقوله: "على أن (قنا وعوارض) منصوبان

على إسقاط حرف الجر ضرورة، لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظروف،

وهما بمنزلة (ذهبت الشام في الشذوذ)^(٧).

(١) ينظر: أبو حسن علي بن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ٣١١.

(٢) ينظر الهمع ج٢، ١٥١.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل، ينظر: ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: شارل ليال (لندن، (دون) ١٩١٣م) ١٤٤، الكتاب ج١، ١٦٣، ٢١٤، الخزانة ج٣، ٧٤، اللسان مادة (ضرغد)، بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١، ٢٤٦، النكت ج ١، ٢٨٣.

(٤) اللابه: الحرة قنا و عوارض :مكانان معروفان . ضرغد : حرة أو جبل بعينه.

(٥) الكتاب ج١، ١٦٣.

(٦) أسرار العربية، ١٦٨.

(٧) ينظر: الخزانة ج٣، ٧٤.

المسألة الثانية : إعمال " ما " النافية مع تقدم خبرها:

تعمل " ما " النافية عمل " ليس " عند أهل الحجاز بشرط ألا يتقدم خبرها على اسمها ، أي مراعاة الترتيب بينهما . وبقاء معنى النفي فيها ، فلا يصح انتقاض عملها — (إلا) ولا تزداد بعدها " إن " وإذا اختلف أحد هذه الشروط بطل عملها^(١) .

ومما جاء مخالفاً لهذا الأصل ، ما استشهد به سيبويه وهو قول الفرزدق^(٢) :

فأصبحوا قَدْ أعاد الله نِعْمَتَهُ م

إِذْ هُمْ قَرِيَشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشُرِّ

وشاهد هذا البيت إعمال " ما " عمل " ليس " مع تقدم خبرها على اسمها .

وعلق سيبويه على هذا التركيب بقوله : " وزعموا أن بعضهم قال : " وأنشد البيت ، وهذا لا يكاد يعرف ..^(٣) " وأشار المبرد مانعاً ما جاء في الشاهد ، أنه خطأ فاحش أن ينصب " مثلهم " خبراً مقدماً وغلطاً بيّن ، وأن (مثلهم) نصبت على الحال والعامل فيه الخبر محذوف^(٤) .

أما ابن السراج فقد جعل هذا مما أخطأ فيه الشاعر حيث قال : " ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن أخطأ لأنه وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل و الزلل"^(٥) .

وقال السيوطي ناقلاً عن الجرمي ، أن ذلك لُغِيَه^(٦) .

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١ ، ١٦١ - ١٦٢ ، الأزهرى، التصريح ج ١ ، ٤٦٢ ، شرح ابن عقيل ج ١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) ينظر ديوان الفرزدق ج ١ ، ٣١٦ ، المقتضب ج ٤ ، ١٩١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١ ، ١٦٢ ، أسرار العربية ، ١٤١ ، الهمع ج ١ ، ٤٥٠ ، المغني ج ١ ، ٦٧١ ، الاقتراح ٦٧ ، الخزانة ج ٤ ، ١٣٣ .

(٣) الكتاب ج ١ ، ٦٠ .

(٤) المقتضب ج ٤ ، ١٩١ .

(٥) ينظر : الأصول ٣ ، ٤٤٠ .

(٦) الهمع ج ١ ، ٤٥١ .

أما الأعم فقد عقب على الشاهد بقوله: "حكى سيبويه أن بعض الناس نَصَب (مثلهم) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثم استبعده، وقد رُدَّ هذا التأويل على سيبويه فقيل له: قد علمنا أن الفرزدق من بني تميم وهم يرفعون الخبر مؤخراً فكيف ينصبونه مقدماً؟ .

فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً، وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير، فاستعمل لغتهم فأخطأ" (١) .

أما ابن هشام فعلق على بيت الفرزدق بقوله: " قال عنه سيبويه شاذ ، وقيل غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، وقيل (مثلهم) مبتدأ ولكنه بُني لإبهامه مع إضافته للمبنى " (٢) .

كما نقل عن ابن مالك أن ذلك لا يكون في " مثل " لمخالفتها للمبهمات " وقال أيضاً : فأما قوله فقال عنه سيبويه شاذ (٣) .

ويذهب الأنباري إلى عدم جواز إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل ، وما جاء في بيت الفرزدق فإنه على الحال ، كما أن بعضهم يراه غلطاً من الشاعر حيث استعمل لغة غيره فغلط فيها ، وآخرون قالوا بأن إعمالها مع اختلال الترتيب لغة قليلة لا يعتد بها (٤) .

أشار الزجاجي إلى الأقوال السابقة وأضاف ومنهم من قال : " إنَّ (ما) لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت (٥) ذلك أنها أضيفت إلى مبني فبنيت على الفتح، بمنزلة قوله :يومئذٍ وحينئذٍ. وهو الصحيح " .

(١) ينظر: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ج١ (الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ١٩٥ .

(٢) ينظر: المغني، ج١، ٦٧١، شرح التصريح، ج١، ٢٦٥ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك، ج١، ٢٨٠ .

(٤) ينظر: أسرار العربية، ١٤٢، النكت، ج١، ١٩٥ - ١٩٦ .

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ٥٦ .

المسألة الثالثة : إعمال صيغة المبالغة على وزن (فَعْل):

عندما ذكر سيبويه أوجه إعمال صيغ المبالغة، ذهب إلى أن وزن (فَعْل) أقل من بقية

الأوزان حيث قال: " وقد جاء في (فَعْل) وليس في كثرة ذلك^(١) ، وأشد قول الشاعر^(٢):

أَوْ مِسْحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ

بِسِرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ .

والشاهد في البيت نصب (عضادة) بـ (شنج) ، وهو على (فَعْل) .

كما أنشد على (فَعْل) أيضاً قول الشاعر^(٣) :

حَزْرٌ أَمُوراً لَا تُخَافُ وَأَمِينٌ

ما ليس مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

وشاهده نصب (أمور) بـ (حذر) وهو على وزن (فَعْل) وذهب سيبويه في

إعمال هذه الصيغة إلى مخالفة النحويين فقد جعلوا النصب في (عضادة) على الظرفية ، أما

ما جاء في البيت فقد ردوه ، حيث روي أن اللاحقي حكى أن سيبويه سأله عن شاهد في

إعمال (فَعْل) فعمل له البيت ، فالبيت مصنوع^(٤) .

فصيغة (فَعْل) أقل أوزان المبالغة عملاً ، وإعمالها مذهب سيبويه ومن وافقه ، وحجتهم

في ذلك السماع ، وهناك من البصريين من يمنع الإعمال ، أما الكوفيون فلا يجيزون الإعمال

(١) ينظر الكتاب ج ١ ، ١١١ - ١١٢ .

(٢) البيت للبيد العامري في ديوانه :تحقيق :إحسان عباس (الكويت (د.ن) ١٩٦٢م) ١٢٥ ، ومنسوب لابن أحمر في الكتاب وليس له ج ١ ، ١١٢ ، ورد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١ ، ٢٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٢ ، ٤٥٠ ، بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير زاهد (بيروت :عالم الكتب) ١١٧ ، و الخزانة ج ٨ ، ١٥٧ . والمسحل: الحمار الوحشي . شنج:مبالغة شانج أي:ملازم . العضادة :الجانب . السمحج :الأتان الطويلة الظهر . السراة:أعلى الظهر . الندب والكوم :أثار الجروح .

(٣) البيت لأبي يحيى اللاحقي، و بلا نسبة في الكتاب ج ١ ، ١١٣ ، المقتضب ج ٢ ، ١١٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١ ، ٤٠٩ ، النكت ١ / ٢٤٧ ، و الارتشاف ج ٥ ، ٢٢٨٣ الخزانة ٨ / ١٥٧ ، ١٦٩ .

(٤) ينظر : أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، تحقيق : زهير زاهد ، ط ٣ ، ج ٢ (لبنان :عالم الكتب ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) ٢٢٦ ، النكت ج ١ ، ١٤٧ - ١٤٨ ، ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج ٢ ، ٢١٢ .

مطلقاً ، ومتى وجد شيء من ذلك اضمروا له فعلاً^(١) . ويرى ابن عصفور أنّ الأسماء
ماعداء أسماء الزمان والمكان لا تجعل ظروفها تقاس^(٢) .

المسألة الرابعة : إعمال المصدر المحلى بأل :

يقال إعمال المصدر المحلى بـ(أل) ، حيث صَنَّفَ إعماله بعض النحاة من القليل
الضعيف . فالمصدر يعمل عمل فعله منوناً أقيس من عمله مضافاً ، لأنه يشبه الفعل في
التنكير ، وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون أما المحلى بأل فإعماله أقل من سابقه^(٣) .
وسيبيويه يجيز إعماله بالألف واللام بقوله "وتقول (عجبتُ من الضرب زيدا)، كما قلت: (عجبت
من الضارب زيدا) يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"^(٤) . وعلى الإعمال قول الشاعر^(٥):

ضعيفُ النكاية أعداءه

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

الشاهد : إعمال المصدر المحلى بأل (النكاية) في (أعداءه) مفعولاً له . ومنه

أيضاً قول المرّار الأسدي^(٦):

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولِي الْمَغِيرَةِ أَنْنِي

لحقت فلم أنكّل عن الضرب مسمعا

الشاهد إعمال المصدر المحلى بأل (الضرب) في (مسمع) معمولاً له ، وبعض النحاة

يمنع إعمال المصدر المحلى بالألف واللام ، وحثهم أنّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على

(١) شرح قطر الندى ٢٧٦ ، شرح شذر الذهب ، ٥٠٨ ، الارششاف ج٥ ، ٢٢٨٣ ، التصريح ج٢ ، ١٦ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج٢ ، ٢١ .

(٣) ينظر : التصريح ج٢ ، ٥ ، شرح ابن عقيل ج٢ ، ٨٩ .

(٤) الكتاب ج١ ، ١٩٢ .

(٥) البيت مجهول القائل ، في الكتاب ج ١ ، ١٩٢ ، النكت ج١ ، ٢٩٧ ، المفصل ، ٢٨١ ، الخزانة ج٨ ، ١٢٧ ،

التصريح ج٢ ، ٦ شرح ابن عقيل ج ٢ ، ٩٠ ، أوضح المسالك ج ٣ / ٢٠٨ .

(٦) البيت المرّار الأسدي في الكتاب ج ١ ، ١٩٣ ، النكت ج١ ، ٢٩٧ ، الخزانة ج٨ ، ١٢٨ ، بلا نسبة في ، المفصل

٢٨١ ، الهمع ج٣ ، ٦٠ ، وشرح ابن عقيل ج٢ ، ٩٠ .

الفعل، والفعل نكرة، فلما عُرِف زال شبهه بالفعل فقدروا له عاملاً^(١) ، وذهب آخرون إلى أنَّ إعمال المصدر المعرف ب(أل) قليل ضعيف^(٢) والبعض أجاز الإعمال على قبح^(٣) .

المسألة الخامسة : نصب تمييز المائة :

أن تمييز المئة لا بد أن يكون مفرداً مجروراً ، كقولنا : عندي مئة دينار ، وأخذتُ مئتي درهم ، فحق المئة والألف أن يضافا إلى مفرد مجرور . إلا أن سيبويه أنشد بيتاً خالف ما عليه القياس ، وهو قول الشاعر^(٤) :

إذا عاشَ القَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً

فقد أودَى المَسْرَةَ والقَتَاءَ

الشاهد في هذا البيت بقاء نون التثنية في (مائتين) مع الإضافة ، كما أن الشاعر نصب التمييز (عاماً) والقياس أن يجر ، فالشذوذ هنا من جهتين: عدم حذف النون للإضافة ، ونصب تمييز المئة.

ولعل قول سيبويه : " وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً "^(٥) دليل على القلة وهناك من النحاة من جعل إثبات النون ضرورة فنصب ما بعدها^(٦) .

وإضافة المئة إلى الجمع قليل^(٧) ، قد ورد مثل هذا في القرآن كقراءة حمزة والكسائي : ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٨) . وهي القراءة التي نقرأ بها اليوم .

(١) ينظر: النكت ج١، ٢٩٧ ، ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ج٢، ١١٨ .

(٢) ينظر: التصريح ج٢، ٥ ، أوضح المسالك ج٣، ٢٠٥ ، حاشية الصبان ج٢، ٤٢٨ .

(٣) ينظر: الهمع ج٣، ٦٠ .

(٤) البيت للرُّبِيعِ بْنِ ضَبْعِ الْفَزَارِيِّ فِي الْكِتَابِ ج١، ٢٠٨ ، ج٢، ١٦٢ ، الأصول ج١، ٣١٢ ، التصريح ج٢، ٤٥٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ج٢، ١٦٩ ، الهمع ج٢، ٣٤٨ ، الخزانة ج٧، ٣٧٩ .

(٥) الكتاب ج١، ٢٠٨ .

(٦) ينظر: النكت ج١، ٣٠٨ ، الهمع ج٢، ٣٤٨ .

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ج٢، ٣٧٣ .

(٨) سورة الكهف، ٢٥ .

ويقول المبرد هذا خطأ في الكلام غير جائز ،أما يجوز مثله في الشعر للضرورة^(١) .

المسألة السادسة :مسألة حذف كان مع اسمها بعد"الذن":

أشار سيبويه إلى هذه المسألة بقوله : " اعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : (عبدَ الله المقتولَ) وأنت تريد : (كنْ عبدَ الله المقتولَ)^(٢) ومن ذلك قولُ العرب^(٣) :

مِنْ لُدْ شَوْلًا فإِلى إِثْلَائِهَا^(٤)

فالشاهد في القول السابق : (مِنْ لُدْ شَوْلًا) حيث حذف (كان) واسمها وأبقى خبرها.

وعلق عليه قائلاً : نصب لأنه أراد زماناً والشَوْلُ لا يكون زماناً ولا مكاناً " .

ولذلك قد قدر النصب الوارد في (شولاً) بأنه على قولك (من لُدْ أن كانت شولاً

فإلى إثلائها) فالقياس الجر بعد (الذن) .

وفي تقدير سيبويه للمحذوف على "من لد أن كانت شولاً " ولم يقدره (من لدن كانت)

لأنه لا يرى إضافة (لُذْن) إلى الجمل^(٥) .

وفي الإمكان إطلاق مصطلح الشذوذ على هذا الشاهد لسببين :

الأول : نصب ما بعد لدن . الثاني : لندرة هذا القول.

وقد عدّه ابن مالك شاذاً بقوله:"وقد شدّ حذفها بعد (لذن)"^(٦) ، كما أشار إليه بعض

النحاة بمصطلح القلة، بقولهم "يقل حذف كان مع اسمها بدون (إن) و (لو) الشرطيتين"^(٧) .

(١) ينظر: المقتضب ج٢، ١٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب ج١، ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) البيت من الخمسين لا يعرف قائله ، ينظر الكتاب ج١، ٢٦٤ النكت ج١، ٣٤١، حاشية الصبان ج١، ٣٨٣، الارتشاف ج٣، ١١٩١.

(٤) الشول : مصدر "شالت" الناقة بذنبها ،أي: رفعته للضراب . إثلائها :مصدر أتلت الناقة ،إذا تبعها ولدها. ينظر اللسان مادة(شول) .

(٥) الكتاب ج١، ٢٦٥ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ج١، ٢٧٢.

(٧) أوضح المسالك ج١، ٢٦٣، شرح التصريح ج١، ٢٥٦ .

قال الأعمى في توجيه الشاهد: فلما كان الشول جمعا للناقاة الشائلة، لم يصلح أن يكون زمانا ولا مكانا. والإتلاء: أن تلد فيتبعها ولدها ويتلوها، فلم يجز أن يقول: (من لدُ شول) فأضمر ما يصح أن يقدر زمانا فكأته (من لدُ أن كانت شولا)، وإن كانت بمعنى الكون، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك (جنئك مقدم الحاج) وما أشبهه. وقد جره قوم على سعة الكلام، ويحتمل ذلك وجهين:

أحدهما: أن تجعل شولا مصدرا صحيحا، كقولك (شالت الناقاة شولا) إذا ارتفع لبنها، فيجوز على هذا أن تجعله وقتا.

الثاني: يجوز أن يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير (من لدُ كون الشول) (١).

المسألة السابعة: نصب خبر (كاد) بأن المحذوفة:

القياس في خبر (كاد) أن يتجرد من (أن)، وقد يقتزن خبرها بـ (أن) قليلا، وأنشد سيبويه شاهداً على هذه المسألة، وهو قول عامر بن جوين الطائي (٢):

فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٍ

ونَهَّهتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعله

الشاهد فيه نصب (أفعله) بإضمار (أن) والتقدير (بعد ما كدت أن أفعله)، فالشاعر قدر (أن) ضرورة ومن ثم حذفها.

وهناك من النحاة من قال بأن الشاعر نصب (أفعله) عن طريق الغلط توهماً منه أنه قال (كدت أن أفعله) أو أنه أراد (بعد ما كدت أفعله) يعني الخصلة فحذف الألف وألقى بفتحته الهاء على ما قبلها.

(١) ينظر: النكت، ج١، ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) البيت منسوب لعامر بن الجوين في الكتاب ج١، ٣٠٦، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ج٢، ٥٦١، وبلا نسبة في النكت ج١، ٣٦٤، الهمع ج٢، ٤٠٥، حاشية الصبان ج١، ٤٠٩.

ومذهب البصريين في إعمال (أن) المصدرية مع الحذف من غير بدل المنع ، بينما أجاز الكوفيين ذلك بلا شروط^(١) .

نقل ابن هشام رأي المبرد في هذه المسألة قائلاً : " قال المبرد الأصل (أفعلها) ثم حذف الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها وهذا أولى من قول سيبويه لأنه أضمر أن في موضع حقه ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها^(٢) . أما السيوطي فذهب إلى أن : " الأعراف في خبر كاد حذف (أن) ، كما أشار بندرة هذا التركيب قائلاً : " ولا تنصب (أن) المحذوفة في تلك المواضع إلا نادراً، حيث ذهب بعض النحاة إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حُذفت.

المسألة الثامنة: إضافة " لب " إلى الظاهر :

تعدّ (لبّ) من الأسماء الملازمة للإضافة إلى الضمائر ، و ذهب سيبويه إلى أن (لبيك) مثلى (لبّ) ، أما يونس فيقول (لبيك) اسم مفرد وهو قبل الإضافة (لبّي) مقصوراً قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضمير ،فالياء فيه كالياء في " عليك " و " لديك "^(٣) .
وأنشد سيبويه ما أيد قوله وهو قول الشاعر^(٤) :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرَا

فَلَبَّيْ فَلَـبَّيْ يَدِي مِسْوَرَا

الشاهد في البيت: (فلبي يدي مسور) بإثبات ياء التنثية ،ويرد سيبويه على يونس بأنه

لو كان بمنزلة (على) لقال (لبي) بالألف ، كما تقول (على زيد).

(١) ينظر: الإنصاف ج٢، ٥٦٥ ، ٥٦١ .

(٢) ينظر قوله في المغنى ٨٣٩ .

(٣) ينظر: الكتاب ج١، ٣٥٢ ، النكت ج١ ، ٣٨٧ ، شرح ابن عقيل ج٢ ، ٥٢ ، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجة ج٢، ٥٨٠ .

(٤) لا يعرف قائله ،ينظر: الكتاب ج١ ، ٣٥٢ ، النكت ج١ ، ٣٨٧ ،الهمع ج٢، ١١٢ ، المغنى ، ٧٥٢ أوضح المسالك ج٣ ، ١٢٣ ، شرح ابن عقيل ج٢ ، ٥٢ .

وإضافة (لبي) إلى الاسم الظاهر شاذ ؛ لأنها من الأسماء المختصة بضمير المخاطب. وهو ما ذهب إليه ابن هشام وابن مالك ، والسيوطي ، والشيخ خالد الأزهرى ، بقولهم: " شذت إضافة (لبّ) إلى الظاهر" (١).

المسألة التاسعة: ما جاء على لغة أكلوني البراغيث :

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالقياس فيه تجريده من علامة التنثية والجمع نحو (قام الزيدان) ، و (قام الزيدون) ، و (قامت الهندات) ، ومن العرب من يلحقه علامات التنثية والجمع ، على أنّها حروف دوال كـ (تاء التأنيث) لا ضمائر (٢) .

أشار سيبويه إلى هذه اللغة بأنها قليلة ، أي : قل وجودها فيما شاع عن العرب وكثر استعماله ، فقال : " أعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبها هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة " وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة" (٣) وأنشد على هذه اللغة قول الفرزدق (٤) :

ولكن ديافي أبيه وأمّه

بحوران يعصرن السليط أقاربُه

الشاهد في البيت: اجتماع الفاعل وضميره على فعل واحد (يعصرن) ، حيث اشتمل على ضمير للفاعل (أقاربه) وهو النون .

قال السيوطي حول هذه المسألة : كان ابن مالك يسميها لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة" وهو مردود كما بينته في (أصول النحو) وغيره ، كما أشار إلى هذه اللغة بأنها (لغة

(١) المغني ٧٥٢ ، اوضح المسالك ج٣ ، ١٢٣ ، شرح ابن عقيل ج٢ ، ٥٢ ، الهمع ج٢ ، ١١٣ ، شرح التصريح ج١ ، ٦٩٧ .

(٢) ينظر: الهمع ج١ ، ٥٧٨ ، شرح ابن عقيل ج١ ، ٤٢٥ . وهي (لغة طيء وأزد شنوءة) .

(٣) ينظر الكتاب ج٢ ، ٤٠ .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ج١ ، ٨٢ ، الكتاب ج٢ ، ٤٠ ، ، النكت ج١ ، ٤٥٦ ، الخزانة ج٥ ، ١٦٣ ، ج٧ ، ٣٤٦ ، ج١١ ، ٣٧٣ ، وبلا نسبة في الهمع ج١ ، ١٦١ . دياف: قرية بالشام . حوران: من قرى الشام . السليط: الزيت .

أكلوني البراغيثُ) (١). وأشار ابن عقيل إلى هذه اللغة بقوله: "وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيثُ)، ويُعبّرُ عنها المصنف في كتبه بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، وملائكة فاعل (يتعاقبون)، هكذا زعم المصنف. كما قال محيي الدين عبد الحميد محقق الشرح في الحاشية: قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على أنّ الواو في (يتعاقبون) علامة جمع الذكور و(ملائكة) وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو. وقد قال بعض المؤلفين: إنّ هذه قطعة من حديث مطول، وأصله (إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار) فالواو في (يتعاقبون) فاعل، والجملة الفعلية صفة لاسم إنّ، و(ملائكة) المرفوع بعده ليس فاعلاً، هو خبر لمبتدأ محذوف والذي عليه الجمهور هو أن يتجرد الفعل المسند إلى فاعل ظاهر من علامة التنثية (٢). والجمع.

المسألة العاشرة : إعمال (كأن) المخففة :

القاعدة في " إنّ " وأخواتها النصب في اسمها والرفع في خبرها ، وقد تخفف هذه الأحرف ويكون لها وجهاً إعرابياً آخر . ومنها " كأن " التي إذا خفت يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً ، وخبرها الجملة التي تليه . أما ظهور اسمها فهو على القليل الوارد عن العرب، وخالف المشهور وما عليه الجمهور .

وقد أنشد سيبويه إعمال " كأن " المخففة (٣) في قول الشاعر (٤) :

كأنْ تُذِييَةَ حَقَّان

(١) ينظر: الهمع ١/ ٥٧٨ - ٥٧٩ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ج ١، ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٣) الكتاب ج ٢، ١٤٠ .

(٤) الشاهد من الخمسين المجهولة القائل ينظر الكتاب ج ٢، ١٤٠ المفصل ٣٩٩، شرح ابن عقيل ج ١، ٣٥٨ .

صدر البيت : ووجه مشرق النحر .

والشاهد في القول السابق : إعمال(كأن) في (تذييه) مع تخفيفها .

ويشير ابن مالك إلى قلة الإعمال بقوله : "قد رُوي إثبات منصوبها ، لكنه قليل" (١) ،

واستشهد بالبيت السابق.فالقاعدة تنص على الإهمال ، والبيت جاء على الإعمال ، إذ إنّه على

لغة قليلة لم يؤخذ بها .

والكوفيون لا يجيزون إعمالها مخففة ، فهذا البيت قد خالف الكوفيون ، فمن المعروف

عن مذهبهم التوسع في السماع والقياس ، مع ذلك أجازهُ بعض البصريين وهو ظاهر كلام

سيبويه ، غير أنّ بعضهم خص إعمالها بالمضمر (٢) . كماورد شاهد آخر على إعمال (كأن)

المخففة وهو قول الشاعر (٣) :

كأن وريديهِ رشاءُ خُلب

فالإعمال قليل وغير فصيح، قال الزمخشري :تخفف فيبطل عملها ،ومنهم من

يعملها(٤).و يقول البغدادي: "إعمالها في الاسم الظاهر ليس بفصيح"(٥).

المسألة الحادية عشرة : النصب في خبر "ليت" أورد سيبويه شاهداً جاء فيه خبر " ليت

" منصوباً ، وهذا على خلاف القاعدة ، لأن باب إن أخواتها النصب في الاسم والرفع في

الخبر، واستشهد سيبويه على هذه المسألة بقول الشاعر (٦) :

يا لَيْتَ أَيامَ الصِّبَا رَوَّاجِعَا

الشاهد : نصب " رواجعا " على الخبرية لـ (ليت)

(١) ينظر شرح ابن عقيل ج١، ٣٥٧-٣٥٨ .

(٢) ينظر: الارتشاف ج٣، ١٢٧٨ .

(٣) البيت لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٩، وبلا نسبة في الكتاب ج ٣، ١٦٤، الأصول ج ١، ٢٣٨، المفصل ٣٩٨،

الخرزانة ج ١٠، ٣٩١. والرشاء: الحبل . خلب: الليف

(٤) ينظر: المفصل ٣٩٩ .

(٥) ينظر: الخزانة ج ١٠، ٣٩٢.

(٦) نسب البيت إلى رؤية والعجاج ولم أجده عندهما، وهو بلا نسبة في الكتاب ج ٢، ١٤٢، جمل الفراهيدي ٢٣٤،

النكت ج ١، ٥١٧، أسرار العربية ٢٥٩، الهمع ج ١، ٤٩١، الخزانة ج ١٠، ٢٣٤ .

وقدّر سيبويه هذا بقوله : وكأنه قال : " يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً " (١) .

وعلق الأنباري على هذا الشاهد بقوله : "لو صحت هذه الأبيات على مارووا ، فلا

يجوز الاحتجاج بها ، لقلتها وشذوذها في بابها ، والشاذ لا يعتد به" (٢) .

أما السيوطي فيقول عن النصب بها : سمع عن العرب نصب الجزأين بعدها فقيل هو

مؤول وعليه الجمهور، وقيل إنه لغة (٣) .

وفي تخريج البيت يقول البغدادي : "والبصريون يقدرّون خبر ليت محذوفاً و(رواجع)

حال من ضميره، والتقدير (يا ليت لنا أيام الصبا رواجع، ويا ليتها أقبلت رواجع) (٤) .

المسألة الثانية عشرة : الفصل بين العدد وتمييزه :

لا يقبل القياس الفصل بين العدد وتمييزه ، وأشار سيبويه إلى هذه المخالفة بقوله : لو

قال : (أتاك ثلاثون اليومَ درهما) كان قبيحا في الكلام (٥) .

وأنشد قول الشاعر (٦) :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

الشاهد في البيت ، فصل الشاعر بين العدد وتمييزه (حولا) بالجار والمجرور

(للهجر) .

ويعلق ابن السراج على البيت بالقبح، حيث قال: "وذلك قبيح في عشرين " ثم أنشد

البيت السابق (٧) .

(١) ينظر الكتاب ج ٢ ، ١٤٢ .

(٢) ينظر: أسرار العربية ، ٢٥٩ .

(٣) ينظر: الهمع ج ١ ، ٤٩٠ .

(٤) ينظر: الخزانة ج ١٠ ، ٢٣٤ .

(٥) ينظر الكتاب ج ٢ ، ١٥٨ .

(٦) للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ج ٢ ، ١٥٨ ، جمل الفراهيدي ٩٨ ، المقتضب ج ٣ ،

٥٥ الأصول ج ١ ، ٣١٦ ، الإنصاف ج ١ ، ٣٠٨ ، الخزانة ج ٣ ، ٢٢٩ ، ج ٦ ، ٤٦٧ .

(٧) الأصول ج ١ ، ٣١٦ .

وابن الأنباري لا يجيز الفصل بين ثلاثين ومعمولها ، وهذا ما جاء في مسألة الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها ، مع بقاء الجر في التمييز فالكوفيون أجازوا الفصل مع بقاء الجر في التمييز ، أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز الجر ووجوب النصب في التمييز . ويرى الكوفيون أنه لا ينبغي أن تكون (كم) بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ، لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت (ثلاثون عندك رجلاً) لم يجز . وعقب على الشاهد بقوله : "فصل الشاعر بين ثلاثين ومميزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلاً لا يقاس عليه"^(١) .

فالفصل بين العدد و تمييزه قليل لا يقاس عليه ، ومخالف ما عليه الباب في العربية .

المسألة الثالثة عشرة : نداء المعرف بـ(أل) :

لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسماً فيه الألف واللام ألبتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام من نفس الحروف . وكأن الاسم والله أعلم (إله) ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها "^(٢) ، وأنشد قول الشاعر^(٣) :

مَنْ أَجَلَّكَ يَا التّي تَيَّمَّتْ قَلْبِي

وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي

شبهه بيا الله ، والشاهد في البيت : دخول حرف النداء (يا) ، على (التي) وحرف

النداء لا يدخل على المعرف بـ (أل)

(١) الإنصاف ج ١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، مسألة ، ٤١ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٣) البيت مجهول القائل ، ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، المقْتَضِب ٣ / ٤٦٦ ، الأَصُول ٣ ، ٤٦٣ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، الهمع ج ٢ ، ٤٧ ، الخزانة ج ٢ ، ٢٩٣ .

ولا يجيز الزجاجي هذه المسألة ناقلاً قول المبرد : " قد غلط بعض الشعراء فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقانه " وعن الشاهد يقول أنه من رواية الكوفيين ولم يروه البصريون وأنه شاذ ، لدخول حرف النداء على ما فيه (أل)، وهو على سبيل شذوذ إدخال الألف واللام على الفعل^(١) .

كما لا يجيز الزمخشري نداء ما فيه (أل) إلا الله وحده ، لأنها لا تفارقانه^(٢) .
وذكر الأنباري في الإنصاف أن الكوفيين يجيزون نداء ما فيه ألف ولام نحو (يا الرجل ويا الغلام) أما البصريون فقد منعوا ذلك، لأن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) النداء تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان. وخرَّج البصريون الشاهد على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه^(٣) .

كما منع السيوطي نداء ما فيه (أل) ناقلاً ما ذهب إليه سيبويه فقال : "لا ينادي المعرف بـ (أل) فلا يقال (يا الرجل) إلا في الضرورة لأنك بذلك تجمع بين أداتي تعريف"^(٤) .

المسألة الرابعة عشرة : تنوين العلم في النداء :

الأصل في المنادى العلم يبنى على ما يرفع به ويكون في محل نصب، وقد أنشد سيبويه شاهداً جاء المنادى فيه منونا ، مخالفاً ما عليه القاعدة .

(١) ينظر أبو القاسم الزجاجي، اللامات تحقيق: مازن المبارك، ط٢ (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م) ٥٣ .

(٢) ينظر: المفصل ، ٦٦ .

(٣) ينظر: الإنصاف ج ١، ٣٣٨، ٣٣٩ .

(٤) ينظر: الهمع ج ٢، ٤٦، ٤٧ .

ذكر سيبويه رأي عيسى بن عمر في تتوين (يامطرا) لأنَّه يشبهه بقوله (يا رجلا)
أي : على أنه نكرة غير مقصودة ، أما رأى سيبويه فقد حدده بقوله " ولم نسمع عربياً يقوله
وله وجه من القياس إذا تُونَ وطال كالنكرة" (١).

وأنشد قول الأحوص (٢) :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها

وليس عليك يا مطرٌ السلامُ

الشاهد : تتوين (مطر) والقياس فيه البناء على ما يرفع به .

وبعض النحاة جعل التتوين هنا من باب الضرورة (٣) . ونقل ابن السراج تعقيب

سيبويه على هذا الشاهد مؤكداً ما ذهب إليه سيبويه ، بقوله : ولم نسمع عربياً يقوله (٤) .

ورد هذا الشاهد عند الأنباري (مطرا) بالنصب ، وعدّه من الشواهد الشاذة التي لا

يقاس عليها، حيث قال : "وهم إذا صرفوا المبني للضرورة رده إلى الأصل"، ثم استشهد

بالببيت وعقب عليه "وجميع ما يروى من هذا فشاذ لا يقاس عليه" (٥) . ويقول ابن

مالك: "إذا اضطرَّ شاعر إلى تتوين هذا المنادى كان له تتوينه وهو مضموم، وكان له نصبه

وقد ورد السماع بهما ، وذكر شاهدين كان أحدهما البيت السابق (٦) .

(١) ينظر الكتاب ج٢، ٢٠٣، النكت ج١، ٥٥٢.

(٢) البيت للأحوص ، الكتاب ج٢، ٢٠٣، الأصول ج١، ٣٤٤، وبلا نسبة في جمل الفراهيدي ٨٢ ، الإنصاف ج١،

٣١١، شرح شذور الذهب ١٤٧، الهمع ج٢، ٤٠، الارتشاف ج٥، ٢٣٧٩ .

(٣) ينظر: الفراهيدي الجمل في النحو ٨٢، ابن هشام شرح شذور الذهب ١٤٧، السيوطي في الهمع ج٢، ٤٠.

(٤) الأصول ج١، ٣٤٤ .

(٥) الإنصاف ج١، ٣١١ .

(٦) شرح ابن عقيل ج٢، ٢٤٠.

المسألة الخامسة عشرة: مجيء المضمرة المنصوب أو المجرور بعد "لولا":

القياس في " لولا " ألا يليها إلا ضمير رفع ، كما في قوله سبحانه : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) وقد يليها مضمرة مجرور خلاف القاعدة، وفي هذا خلاف بين النحاة، فسيبويه يقول : " لو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت " والدليل على ذلك أن الياء والكاف في " لولاي ولولاك " لا تكونان علامة مضمرة مرفوع ^(٢) .

قال يزيد بن الحكم ^(٣) :

وكم موطن لولاي طخت كما هو

بأجرامه من قلة النيق منهي

الشاهد فيه (لولاي) حيث وقع ضمير الجر بعد " لولا " وهي من حروف الابتداء ، والنحاة حول هذه المسألة على مذاهب ، فمنهم من جعل الضمير في موضع جر ، وهو مذهب سيبويه والبصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع رفع ومعهم أبو الحسن الأخفش من البصريين ^(٤) ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه المسألة من الشاذ قياساً واستعمالاً ^(٥) .

أشار ابن هشام إلى هذه المسألة بمصطلح القلة حيث قال : وسمع قليلاً " لولاي " و "لولاك" ، و " لولاه " خلافاً للمبرد ^(٦) . وقف المبرد من هذه المسألة موقفاً مخالفاً لسيبويه، فقد

(١) سورة سبأ ، ٣١ .

(٢) ينظر الكتاب ج ٢ ، ٣٧٤ .

(٣) البيت ليزيد بن الحكم ، ينظر: الكتاب ج ٢ ، ٣٧٤ ، النكت ج ١ ، ٦٦٤ ، الخصائص ج ٢ ، ٢٥٩ ، الخزانة ج ٥ ، ٣٣٧ ، وبلا نسبة في ، الإنصاف ج ٢ ، ٦٩١ ، الهمع ج ٢ ، ٤٥٨ .

(٤) ينظر الكتاب ج ٢ ، ٣٧٣ ، الإنصاف ج ٢ ، ٦٨٧ ، مسألة ٩٧ ، المفصل ١٧٧ ، ١٧٦ ، الهمع ج ٢ ، ٤٥٨ .

(٥) ينظر: المسائل العسكرية ، ١٦٠ .

(٦) ينظر : المغنى ج ١ ، ٣٦١ ، شرح قطر الندى ج ١ ، ٢٥١ .

ردّ ما رواه سيبويه وأبطل الاستشهاد بالبيت، وزعم أنّ هذه القصيدة فيها خطأ كثير، وشذوذ في مواضع (١).

ويذهب ابن السراج إلى شذوذ هذه المسألة بقوله: "اعلم أنّ الذي حكى من قولهم (لولاى) شدّ عن القياس" (٢).

المسألة السادسة عشرة : اتصال (الكاف) بالضمائر :

صرح سيبويه بعدم جواز اتصال الكاف الجارة بالضمائر ، بقوله " هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر" (٣) . فسمّى الباب بما لا يجيزه، ثم فسّر ذلك بقوله: "وذلك الكاف في أنت كزيد " كما أضاف: "وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه"، وإذا اضطرّ شاعر أضمر الكاف فيجربها على القياس (٤). قال الشاعر (٥):

وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

الشاهد دخول الكاف على الضمير في (كها) .

وأنشد سيبويه أيضا قول العجاج (٦):

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَايَلًا

كُهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاظِلًا

الشاهد : أيضاً دخول (الكاف) على الضمير في (كه ، كهن) .

(١) ينظر: النكت ج ١، ٦٦٤، الخزانة ج ٥، ٣٣٩.

(٢) ينظر: الأصول ج ٢، ١٢٤.

(٣) ينظر الكتاب ج ٢، ٣٨٣ .

(٤) السابق ج ٢، ٣٨٤ .

(٥) البيت للعجاج في ملحقات ديوانه ٧٤ ، الكتاب ج ٢، ٣٨٤، النكت ج ١، ٦٧٠، شرح التصريح ج ١، ٦٣٤، الخزانة

ج ١٠، ١٩٥، وبلا نسبة في الأصول ج ٢، ١٢٣، صدره : تحمي الذنابات يجينا مثبا .

(٦) البيت منسوب للعجاج في الكتاب ج ٢، ٣٨٤، الخزانة ج ١٠، ١٩٥، وهو لرؤية في ديوانه ١٢٨ ، التصريح

ج ١، ٦٣٤، وبلا نسبة في الأصول ج ٢، ١٢٣، الهمع ج ٢، ٤٤٨.

وقد يُفهم من كلام سيبويه أنّ دخول الكاف على الضمائر قد صحّ قياساً وشذّ استعمالاً لأنهم استغنوا عنه بقولهم مثلي وشبهه فأسقطوه^(١) ، وإذا نظرنا إلى أقسام الشاذ وجدناه ما شدّ في الاستعمال دون القياس، فاتصال الكاف بالضمير صحّ قياساً، إلا أنّ العرب استغنوا عنه بـ(مثلي)، كما استغنوا عن (ودع) بـ(ترك).

وقال عنه أبو علي أنه مطرد قياساً شاذ استعمالاً ، حيث صنّفه ضمن أقسام الشذوذ^(٢) كما أنّ السيوطي يشير إليها بالقلّة قائلاً " دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل "^(٣) .

المسألة السابعة عشرة :الحكاية في (مَنْ) :

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع :

حكاية الجمل :وتختص بالقول ، وحكاية المفرد :وتختص بالعلم ، وحكاية حال

المفرد: وتختص بـ(أي) و(مَنْ) الاستفهاميتين .

وإن سُئل عن نكرة مذكورة بـ(مَنْ) حُكي فيها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث، وتثنية

وجمع، وهذا في حال الوقف فقط . فتقول لمن قال: (جاعني رجل) (مئو)، ولمن قال: (رأيت

رجلا) (مئاً)، و(مررت برجل) (مِني) ، وهكذا مع المثني والجمع بنوعيهما .

أما إذا وُصّلت لم يُحك فيها شيء من ذلك، فتكون بلفظ واحد في الجميع ، فتقول (مَنْ)

للجميع^(٤) .

وقد ورد شاهد على حكايتها في الصلّة وتحريكها عند سيبويه وهو قول الشاعر^(٥) :

(١) الكتاب ج٢، ٣٨٣ .

(٢) المسائل العسكرية ١٣٦ .

(٣) الهمع ج٢، ٤٤٨ .

(٤) ينظر :شرح التصريح ج٢، ٤٧٩_٤٨٢ .

(٥) البيت لشُمير بن الحارث ، وهو بلا نسبة في الكتاب ج٢، ٤١١، الخصائص ج١، ١٦٥، المفصل ١٨٨،

أسرار العربية، ٣٣٧، الارتشاف ج٥، ٢٣٨٦، الخزانة ج٦، ١٦٧، ١٦٨ .

أَتَوْا نَارِي فَقَلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنَّ قَلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

والشاهد في البيت (منون أنتم) والقياس (مَنْ أنتم) أدخل على (مَنْ) (الواو

والنون) في وصل الكلام ، ما حرك آخرها والقياس تسكينه . وعلق سيبويه عليه قائلاً : إنما

يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد^(١) .

قال ابن جني : "من رواه هكذا أجرى الوصل مجرى الوقف"^(٢) .

والشاعر في البيت السابق قد ارتكب شذوذين :

-أولهما : الحق بـ (مَنْ) علامة الجمع في الوصل والقياس (مَنْ أنتم) .

-ثانيهما : حرك نون (مَنُونٌ) وحقها التسكين^(٣) .

أشار الأنباري إلى هذا الشاهد بقوله : "من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه"^(٤) .

ويقول ابن هشام إن الحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف فنقول (مَنْان) بالوقف

والإسكان، وإن وصلت قلت (مَنْ هذا) وبطلت الحكاية ، وعقب على الشاهد السابق بقوله :

أما قول الشاعر (منون أنتم) فنادر في الشعر ولا يقاس عليه خلافاً ليونس^(٥) .

(١) ينظر: الكتاب ج٢، ٤١٠ .

(٢) ينظر: الخصائص ج١، ١٦٥ .

(٣) ينظر: المفصل، ١٨٨، شرح التصريح ج٢، ٤٨٣ .

(٤) ينظر: أسرار العربية، ٣٣٨ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك ج٤، ٢٨٣ .

المسألة الثامنة عشرة : اقتران خبر كاد بـ(أن) :

يقول سيبويه عن اقتران خبر كاد بأن (وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن) (١)، إذ المعروف عن خبر كاد التجرد من أن ،وما جاء مقترنا بها فهو على خلاف ما عليه الجمهور .

وقد أورد سيبويه شاهدا اقترن فيه خبر كاد بأن تشبيها لها بعسى ، وهو قول رؤبة (٢):

قد كادَ من طول البلى أن يَمَصَّحاً (٣) .

الشاهد فيه : (أن يمصحا) حيث اقترن خبر كاد بـ(أن) .

ويرى بعض النحاة أن تجرد خبر عسى من أن ،تشبيها لها بكاد ،كما شبهوا كاد بعسى في اقتران خبرها بأن، فالأعرف في خبر عسى الاقتران بها ،وخبر كاد التجرد منها (٤) .

ويذهب ابن جني إلى أن اقتران خبر كاد بأن من الشاذ استعمالا ،وهذا ما أشار إليه عند حديثه عن الشاذ سماعا المطرد قياسا حيث قال "ومن ذلك استعمالك (أن) بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مابيا في القياس (٥) .

كما قال الأعمى عن اقتران خبر كاد بأن : "أما كاد فالباب فيه إسقاط أن" (٦) .

(١) ينظر :الكتاب ج٣ ، ١٥٩ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ،١٧٢،الكتاب ج٣ ، ١٦٠ ،الخزانة ج٩ ، ٣٤٧ ، وبلا نسبة في المفصل ج١ ، ٣٥٨ ، الهمع ج١ ، ٤٧٥ .

(٣) صدر البيت : رَسَمَ عفا من بعد ما قد لَمَّحَى .

(٤) ينظر المفصل ج١ ، ٣٥٨ ، الهمع ج١ ، ٤٧٦ .

(٥) ينظر :الخصائص ج١ ، ١٤١ .

(٦) ينظر :النكت ج٢ ، ٧٨٩ .

وقد أشار سيبويه إلى هذه المشابهة بين (عسى، وكاد) عندما قال: "اعلم أن من

العرب من يقول (عسى يفعل) يشبهها بـ(كاد يفعل) (١)، وأنشد قول هذبة (٢):

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

و الشاهد في البيت: (يكون وراءه) حيث أسقط الشاعر (أن) من خبر عسى .

ويعقب ابن هشام على هذا الشاهد بقوله: "يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون

بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: (عسى زيد يقوم)، و (عسى زيد سيقوم)، و(عسى زيد

قائما)، والأول قليل، والثالث أقل، والثاني نادر جدا" (٣).

ويؤكد الأزهري في شرح التصريح أن اقتران خبر عسى بـ(أن) أمر يقتضيه القياس

بقوله: "إنَّ القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن" (٤) .

المسألة التاسعة عشرة : جمع (فعل) على (أفعال) :

يُجمع (فعل) على (أفعل) وهو القياس ، إلا أنه قد ورد ما خالف هذا القياس في

(فعل) فجمع على (أفعال) مكان (أفعل) و أشار إليه سيبويه بقوله: "اعلم أنه قد يجيء في

(فعل) (أفعال) مكان (أفعل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب" (٥) ، وأنشد قول الأعشى (٦):

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ

وَزَنَدُكَ أَثَقَبُ أَرْنَادِهَا

(١) ينظر: الكتاب ج٣، ١٥٨ .

(٢) البيت لهذبة بن خشرم، ينظر: الكتاب ج٣، ١٥٨، الخزانة ج٩، ٣٢٨، وبلا نسبة في المفصل ج١، ٣٥٨، الهمع

ج١، ٤٧٦، أوضح المسالك ج١، ٣١٢ .

(٣) ينظر: المعنى، ج١، ٢٠٣ .

(٤) ينظر: ج١، ٢٨٢ .

(٥) ينظر: الكتاب ج٣، ٥٦٨ .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه، تحقيق: رود لف، (فيينا، ١٩٢٧م) ٥٤، في الكتاب ج٣، ٥٨٦، الأصول ج٢، ٤٣٦، بلا

نسبة في المقتضب ج٢، ١٩٦ .

والشاهد: جمع الشاعر (زَنَد) على (أزناد) والقياس جمعه على (أزنَد) لأنه

ثلاثي صحيح العين والفاء غير مضَعَّف .

وعقب عليه قائلًا والقياس في (فَعَل) ما ذكرنا ، وأما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع

ثم تطلب النظائر، كما أنك تطلب نظائر الأفعال هاهنا^(١) فتجعل نظير الأزناد قول الأعشى^(٢):

إِذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللَّقَاحَ مُعَزِّبًا

وَأَمَسَتْ عَلَى أَنَافِهَا عَبْرًا تُهَيَّا

الشاهد فيه جمع (أنف) على (أناف) على غير قياس .

وذهب بعض النحاة إلى أن هذا من الشذوذ الذي لا يقاس عليه، حيث قال: "فأما قولهم

فرخ وأفراخ، وأنف وأناف، وزند، وأزناد، فشاذٌ لا يقاس عليه"^(٣)، كما أشار كل من ابن السراج

وابن السيرافي إلى أن جمع (فَعَل) على أفعال ليس بالباب في كلام العرب^(٤)، ووافقهما

المبرد حيث قال: "وزند وأزناد فمشبهه بغيره خارج عن بابه"^(٥).

المسألة العشرون : جمع (فَعَل) على (فَعُل) :

يجمع (فَعُل) على (فُعُول) و(أفَعَال) نحو (كَيْد) و(كَيْبُود) و(أَكْبَاد) وأما ما

جاء على (فَعُل) فهو خارج على الباب، وأشد سيبويه ما جاء مخالفًا لهذا الوزن حيث جمع

الشاعر (فَعُل) على (فَعُل) وهو قوله^(٦):

فِيهَا عِيَا يَيْلُ أَسْوَدٌ وَتُمْرٌ

(١) نظر : الكتاب ج ٣، ٥٦٨ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٦٤، شرح التصريح ج ٢، ٥٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ٢، ٣٥٨،

اللسان مادة (أنف) .

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ج ٢، ٨١٤، وأسرار العربية ٣٠٤ .

(٤) ينظر: الأصول ج ٢، ٤٣٦، شرح أبيات سيبويه ج ٢، ٣٥٨ .

(٥) ينظر: المقتضب ج ٢، ١٩٦ .

(٦) البيت لحكيم بن معية الربعي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ٢، ٣٩٦ بلا نسبة في الكتاب ج ٢، ٥٧٤

في النكت ج ٢، ٩٩٧، المفصل ٥٣٢ .

الشاهد جمع (نَمْر) على (نُمْر) على غير قياس والصحيح (نُمُور) .

وعلق عليه سيبويه قائلاً: " ففعل به ما فعل بالأسد حين قال: أسدٌ " (١) .

والمذهب الراجح والذي عليه أكثر الآراء أن هذا الجمع شاذ، وهذا ما ذهب إليه

الجوهري حيث قال: "وقد جاء في الشعر (نُمْر)، وهو شاذ" (٢) . كما جاء عند الأزهري: "

نمر جمعه (نمور) وجاء في الشعر (نُمْر) بضمين على غير القياس (٣) .

ويذهب ابن السراج إلى أنه مقصور على (فعول) حذف الواو وبقيت الضمة (٤) ،

ووافقه ابن هشام في أوضح المسالك (٥) .

المسألة الحادية والعشرون: جمع (فَعْل) على (أَفْعَل) :

الأصل فيما كان على (فَعْل) معتل العين أن يجمع على (أَفْعَال)؛ وذلك نحو (

سوطٌ و أسواطٌ) و (ثوبٌ و أثوابٌ)، ويقال جمعه على (أَفْعُل) كراهية الضمة في الواو،

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " أما ماكان (فعلا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرتة

على بناء أدنى العدد، كسرتة على (أفْعَال) وذلك (ثوبٌ و أثوابٌ)، وإنما منعهم أن يبنوه على

أفْعُل) كراهية الضمة في الواو" (٦) ، وجاء على قلة جمعه على (أَفْعُل) كما في قول

الشاعر (٧):

لَئْلَ عَيْشٍ قَدْ لَيْسَتْ أُثُوبًا

(١) الكتاب ج ٣، ٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٢) الصحاح ج ٢، ٨٣٧، مادة (نمر) .

(٣) ينظر: التصريح ٥٤٠/٢ .

(٤) ينظر: الأصول ج ٢، ٤٣١ .

(٥) ينظر: ج ٤، ٣١٦، ٣١٧ .

(٦) ينظر: لكتاب ج ٣، ٥٨٧ .

(٧) البيت لمعروف بن عبد الرحمن ونسب في التصريح إلى معروف وإلى حميد بن ثور ينظر: ج ٢، ٥٢٢ وبلا نسبة

في الكتاب ج ٣، ٥٨٧ ، النكت ج ٢، ١٠٠٣ ، وشرح ابن عقيل ج ٢، ٤١٧ .

وعجزه : حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً .

الشاهد فيه جمع (ثوب) على (أثوب) أي: (فَعَلَ) على (أفَعَلَ) والقياس (أثواب) ووثياب) .

فجمع (ثوب) على (أثوب) شاذ قياساً وسماعاً ،حيث صرَّح بشذوذه بعض النحاة ، وقالوا في ذلك : امتنعوا من (أفعل) في المعتل العين ، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب ، شاذ^(١) .

كما أشار بعضهم إلى ندرة هذا الجمع بقوله : "وندر أثوب وأسيْف" ^(٢) .

المسألة الثانية والعشرون : جمع (فاعل) لمذكر عاقل على (فواعل) :

قال سيبويه : " وإن كان فاعل لغير الأدميين كسّر على (فواعل) وإن كان لمذكر أيضاً ؛ لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والنون ،فضارع المؤنث، ولم يقوَ قوة الأدميين . كقولك : (جمال بوازل) وقد اضطرّ فقال في الرجال^(٣) وهو قول الفرزدق^(٤) :

وإذا الرِّجَالُ رأوا يَزِيدَ رأيتهم

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

الشاهد في البيت :قوله (نواكس) حيث جمع (ناكس) وهو وصف لمذكر عاقل على (فواعل) .

قال الأزهري : "يأتي على (فواعل) كل وصف على (فاعل) لغير عاقل من المذكر ، وشدّد (فواعل) وصف على (فاعل) لمذكر عاقل ،ومن ذلك :نواكس جمع ناكس^(٥) .

(١) ينظر: المفصل ٣٣٩، التصريح ج ٢، ٥٢٢، ٤٢٣، جمال الدين أبو عمر الدويني ، الشافية في علم التصريف، تحقيق:حسن أحمد عثمان (مكة:المكتبة المكية ،١٤١٥هـ=١٩٩٥م) ٤٥، أوضح المسالك ج٢، ٣٠٨ .

(٢) ينظر: الهمع ج٣، ٣٤٩ .

(٣) ينظر :الكتاب ج٣، ٦٣٣ .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٤٩٦، والكتاب ج٣، ٦٣٣، المقتضب ج١، ١٢١، الأصول ج٣، ١٧، النكت ج٢، ١٠٣٥، التصريح ج٢، ٥٤٧، الخزانة ج١، ٢٠٨ .

(٥) ينظر: التصريح ج٢، ٥٤٧ .

وجاء في الخزانة إذا كان (فاعل) صفة لمذكر عاقل لا يجمع على (فواعل) ،وقد
شدت ألفاظ خمسة منها (ناكس ونواكس). كما قال عنه صاحب اللسان: "الناكس المطأطي
رأسه،ونكس رأسه إذا طأطأه من الذل ،وجُمع في الشعر على (نواكس) وهو شاذ" (١) .
أما المبرد فيرى أنّ الشاعر احتاج لرده إلى الأصل فجمعه على (فواعل) ،فالأصل
أنّ يقال في جمع (ضارب)،(ضوارب) لكن أجتنب للبس بين المذكر والمؤنث" (٢) .
وخرجه الأعم على أنّ الفرزدق أراد (نواكسين) جمع التكسير جمعا سالما ثم حذف
النون للإضافة (٣).

(١) ينظر: ج١، ٢٠٦.

(٢) ينظر: المقتضب ج٢، ١٢٠-١٢١ .

(٣) ينظر: النكت ج٢، ١٠٣٥.

الختامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين نبينا

محمد وعلى آله وصحبه ، أما بعد :

فقد أتاحت لي دراسة الشذوذ في النحو العربي وتطبيق ذلك على شواهد سيبويه

الشعرية الوقوف على جملة من النتائج ومن أهمها :

- الشعر العربي هو أهم مصادر دراسة اللغة العربية، فقد استخدمه علماء الدين في تفسير القرآن الكريم، كما استخدمه النحويون في تقعيد النحو .
- استبعاد كثير من القبائل عن دائرة الاستشهاد، تسبب في إهدار ثروة ضخمة كان من الأجدر الاستفادة منها.
- وجود شواهد مجهولة القائل عند سيبويه لا يعني التشكيك فيها، لأنه لم يأخذها إلا من رواة ثقات، والثقة بالراوي تكفي لإثبات صحة ما يرويه.
- لا بد من محاولة تفسير أسباب الخلل بين القاعدة النحوية والشاهد، فبعض الشواهد تنقض ما ذهب إليه النحاة من أحكام، وبالتالي جاءت الكتب النحوية مليئة بالتخريجات والتبريرات، والحواشي والتعليقات، التي ستكون عبئاً على الدارسين .
- اللغة المقبولة التي نبع منها التقعيد، تعتمد على نوعين من الكلام: القياسي، والسماعي، وكلاهما مقبول سمع عن العرب، لكن الخلاف وقع في كيفية هذا القبول .
- الشذوذ في النحو لا يعتمد على القلة والكثرة فقط ، بل على مخالفة ما عليه الباب في العربية .
- فقدان المعيارية في تحديد الفرق بين بعض المصطلحات التي لم يفسرها المتقدمون ، كما لم يعبأ بها المتأخرون كمصطلح (الشاذ، والنادر، والقليل، واللغة) .

- الإسراف في التفصيل والتقسيم لكل ما خالف المطرد ومن ثمّ تعدد الأحكام لمقابلة الأجزاء والأقسام ، مع عدم وجود أساس منضبط يُحتكم إليه، تسبب في تناقض واضطراب تلك الأحكام .
- تكثر في كتب النحاة المتأخرين الشواهد النحوية الشاذة ، وقامت عليها مسائل فرعية لم تذكر عند النحاة المتقدمين، ولم يشيروا إليها ضمن مؤلفاتهم .
- وجد النحاة أنّ مبدأ الضرورة الشعرية -غالبا- مركبا سهلا لكل شاهد شعري شاذ خالف القاعدة ، فهو وسيلة تكفل توافق الشواهد مع القواعد ، أو عملية ذهنية يعمد النحوي من خلالها إلى إبراز آرائه .
- لم يتخذ النحاة منهجا معينا تجاه الشواهد الشاذة، فبعضهم يرفضه، وفلا تثبت به حجة عنده، وبعضهم لا يعلق عليه بقبول أو رفض، وبعضهم الآخر يخرجّه على وجوه مقبولة، ليسلم الشاهد وتسلم القاعدة .
- لم يطلق سيبويه مصطلح الشذوذ على الشواهد الشعرية، على الرغم من استخدامه لهذا المصطلح فيما يخص الشواهد النثرية ، وهذا قد يكون تصنيفا منه لما خرج عن القاعدة من كلام العرب، فالشاذ للنثر والضرورة للشعر .

المصادر والمراجع

- الأزهرى ، خالد عبد الله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، بيروت: دار الكتب العلمية .
- الأستراباذي ، علي بن الحسن الرضي (١٩٩٦م) شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ط٢ ، بن غازي : منشورات جامعة قان تونس .
- الأشموني ، علي بن محمد (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، إشراف: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية .
- الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت :معهد المخطوطات العربية .
- الأعشى ،ميمون بن قيس (١٩٢٧م) ديوان الأعشى ، تحقيق: رود لف جابر ، فينا .
- الأفغاني ، سعيد (١٤١٤هـ=١٩٩٤م) في أصول النحو ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية .
- امرؤ القيس (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي ، ط٢ ، بيروت :دار المعرفة .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (د.ت) لمع الأدلة ، قدم له وحققه :سعيد الأفغاني ، دمشق : دار الفكر .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (د.ت) الإعراب في جدل الإعراب، قدم له وحققه :سعيد الأفغاني ، دمشق : دار الفكر .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) أسرار العربية ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، بيروت :دار الجيل .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف

من الإنصاف تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد)، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت:المكتبة العصرية .

■ الأندلسي ، محمد بن يوسف أبو حيان (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب ، القاهرة: مكتبة الخانجي.

■ الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م) شرح شذور الذهب، تحقيق: عبدالغني الدقر ، سوريا: الشركة المتحدة.

■ الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (١٣٨٣هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محي الدين عبد الحميد ، ط١٣ ، القاهرة : (د.ن) .

■ الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٥، بيروت : دار الجيل .

■ الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (١٩٨٥م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق :مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط٦ ، دمشق :دار الفكر .

■ أنيس ، إبراهيم (١٩٨٥ م) من أسرار اللغة ، ط٧ ، القاهرة : مكتبة الأنجلو .

■ أنيس ، إبراهيم (د.ت) في اللهجات العربية ، ط٦ ، القاهرة :مكتبة الأنجلو

■ البخاري ، أبو عبد الله إسماعيل (د.ت) صحيح البخاري بحاشية السندي، بيروت:دار المعرفة للطباعة .

■ البروسي ، وليم بن الورد (د.ت) مجموع أشعار العرب ومشمئل على ديوان رؤبة وعلى أبيات منسوبة إليه ، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر .

■ بشر ، كمال محمد (١٩٨٦م) دراسات في علم اللغة ، ط٩، مصر دار المعارف .

- البغدادي ، عبد القادر عمر (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٤ ، القاهرة : مكتبة الخانجي
- الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى (د.ت) سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- ترزي ، فؤاد حنا ، في أصول اللغة والنحو ، بيروت : دار الكتب .
- جبر ، يحيى عبد الرؤوف ، (١٩٩٢) الشواهد اللغوية ، مجلة الأبحاث للنجاح ، مج ٢ ، ٢٥٦ .
- جبل ، محمد حسن (د.ت) الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالاته) القاهرة : دار الفكر العربي .
- جمعة ، خالد عبد الكريم (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ط٢ ، مصر : الدار الشرقية .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (١٤١٥هـ = ١٨٩٤م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي ناصف ، عبد الحلیم النجار ، عبد الفتاح شلبي ، القاهرة : (د.ن) .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) الخصائص ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ) ١٣٨ .
- الجوهرى ، إسماعيل بن حماد ، (١٩٩٠م) تاج اللغة وصحاح العربية ، ط٤ ، بيروت : دار العلم للملايين .
- الحديثي ، خديجة (١٩٨١م) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، بيروت : دار الطليعة .
- الحديثي ، خديجة (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه الكويت : مطبوعات جامعة الكويت .

- الحديثي ، خديجة (د.ت) دراسات في كتاب سيويه ، الكويت :وكالة .
- حسانين ، عفاف (١٩٩٦م) في أدلة النحو (القاهرة :المكتبة الأكاديمية .
- حسن ، عباس (د.ت) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط٢ ، مصر :دار المعارف .
- حسان ،تمام (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م) الأصول (دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي النحو فقه اللغة البلاغة) القاهرة :عالم الكتب .
- حسان ، تمام حسان (٢٠٠٠م) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ط٤ ، القاهرة : عالم الكتب) .
- حسين ، محمد الخضر (١٣٥٣هـ) ، القياس في اللغة العربية القاهرة :المطبعة السلفية.
- الخطيم ، قيس (١٩٦٧م) ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق:ناصر الدين الاسد،بيروت:د.ن .
- الدؤلبي، أبو الأسود ظالم بن عمرو (١٩٥٤م) ديوان أبي الأسود الدؤلبي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، بغداد:د.ن .
- دمشقية ،عفيف (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، بيروت : دار المعرفة .
- الدويني ، جمال الدين أبو عمر (١٤١٥هـ -١٩٩٥م) الشافية في علم التصريف ، تحقيق: حسن أحمد العثمان ،مكة :المكتبة المكية .
- الذبياني ، النابغة (١٩١١م) ديوان النابغة الذبياني ، (مصر :مطبعة الهلال) .
- الراجحي .عبد (د.ت) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية .
- الرافي ،مصطفى صادق ، (د.ت) تاريخ آداب العرب ، راجعه وضبطه :عبد الله المنشاوي ،مهدي البحقيري (مصر :مكتبة الإيمان) .

- الربيعي ، حامد صالح (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء (مكة المكرمة: مركز بحوث اللغة العربية) .
- الزبيدي ، أبوبكر محمد بن الحسن بن عبد الله (د.ت) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل ، ط٢ ، القاهرة: دار المعارف .
- الزجاجي ، أبو القاسم (١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، ط٣ (بيروت : دار النفائس) .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) اللامات ، تحقيق : مازن المبارك ، ط٢ (دمشق : دار الفكر) .
- الزركلي، خير الدين (١٩٧٩م) الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ط٤ (بيروت : دار العلم للملايين) .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (د.ت) المفصل ، تحقيق : علي أبو ملحّم (بيروت : مكتبة الهلال) .
- السبهيّين ، محمد عبد الرحمن (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ، الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود .
- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م) الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، بيروت : مؤسسة الرسالة .
- السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي محمد (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) مفتاح العلوم ، تحقيق: أكرم عثمان يوسف ، بغداد : مطبعة الرسالة .
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (د.ت) ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل) .

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (١٤١٢هـ-١٩٩١م) ما يحتمل الشعر من
الضرورة، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط٢، الرياض: (د.ن) .
- ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) شرح أبيات سيبويه،
تحقيق: محمد سلطاني، دمشق: دار العصماء .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (١٩٨٨م) الاقتراح في علم أصول النحو، قدمه وعلق
عليه: أحمد الحمصي، محمد قاسم، جروس برس .
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (د.ت) الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب
العلمية) .
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (د.ت) المزهر في علوم العربية وأنواعها، تحقيق :
محمد أحمد، علي البجادي، محمد إبراهيم، ط٣، القاهرة: دار التراث .
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،
تحقيق : عبد الحميد هندراوي، مصر: المكتبة التوفيقية .
- الشاعر ، حسن موسى (١٤٠٠هـ=١٩٨٠م) النحاة والحديث النبوي ، د.م، وزارة
الثقافة والشباب .
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (د.ت) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة
الكافية، تحقيق : عياد بن عيد الثبتي ، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية .
- شاهين ،كمال (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) نظرية النحو العربي القديم (دراسة تحليلية للتراث
اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، (القاهرة: دار الفكر العربي) .
- شاهين ،عبد الصبور (د.ت) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ،
(القاهرة: مكتبة الخانجي) .

- الشلقاني ، عبد الحميد (١٩٨٢م) مصادر اللغة ، ط٢ ، طرابلس : منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع .
- الصالح، صبحي(١٩٦٣م) علوم الحديث ومصطلحه (بيروت:د.ن) .
- ضيف ، شوقي (د.ت) المدارس النحوية ، ط٢ ، (مصر :دار المعارف) .
- الطحان، محمود (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) تفسير مصطلح الحديث ، ط٩ ، (الرياض:مكتبة المعارف للنشر) .
- العامري ،ليبيد بن ربيعة (١٩٦٢م) ديوان لبيد العامري، تحقيق :إحسان عباس، (الكويت: د.ن) .
- عبادة ، محمد (١٩٨٠م) عصور الاحتجاج في النحو العربي ، (القاهرة : دار المعارف) .
- عبد التواب ، رمضان (١٤١٥هـ -١٩٩٤م) فصول في فقه العربية ، ط٣ ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) .
- عبد التواب، رمضان (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م) بحوث ومقالات في اللغة ، ط٢ ، (القاهرة:مكتبة الخانجي) .
- عبد الدايم ، محمد عبد العزيز (١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م) النظرية اللغوية في التراث العربي (مصر:دار السلام) .
- عبد العزيز ،محمد (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) القياس في اللغة العربية ، (القاهرة : دار الفكر العربي) .
- العجمي ، فالح بن شبيب (٢٠٠٢م)، أسس اللغة العربية الفصحى ،الرياض : (د.ن) .
- عزوز، محمد السيد (١٤٢٢هـ=٢٠٠٠م) موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، (بيروت: عالم الكتب) .

- العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (١٤٠١هـ — ١٩٨١م) كتاب
الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة ، بيروت: دار الكتب العلمية .
- ابن عصفور، أبو الحسن علي (١٩٨٠م)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد
مصر: دار الأندلس للطباعة .
- ابن عصفور، أبو الحسن علي (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) شرح جمل الزجاجي ، قدم له
ووضع فهرسه وهوامشه :فواز الشعار ،إشراف :إميل يعقوب ،بيروت: دار الكتب
العلمية .
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ،تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت :المكتبة العصرية .
- علامة ،طلال (١٩٩٢م) نشأة النحو في مدرستي البصرة والكوفة ، بيروت دار الفكر
اللبناني.
- عميرة ،خليل أحمد (٢٠٠٤م) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث
في التفكير النحوي والتحليل اللغوي) (عمَّان : دار وائل).
- عيد ، محمد (١٩٦٧ م) الرواية والاستشهاد باللغة دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد
في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب .
- عيد ،محمد (١٤١٠هـ=١٩٨٩م) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن
مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، ط٤، القاهرة :عالم الكتب .
- عيد، محمد (١٩٨٨م) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط٣، القاهرة:عالم الكتب .
- عيد ،محمد (د.ت) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللتنثر والشعر، القاهرة :عالم
الكتب .
- الغوث ، مختار سيدي (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م) لغة قريش ،الرياض: النَّادي الأدبي.

- الفارسي، أبو علي (١٤٠٣هـ=١٩٨٢م) المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر احمد، مصر: مطبعة المدني.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) معجم مقاييس اللُّغة، اعتنى به: محمد عوض مُرعب وفاطمة محمد أصلان، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٧٧م) الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله تأليف عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمود فجال، ط٢، دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية.
- فجّال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي دراسة مستقيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، أبها: النادي الأدبي.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) الجمال في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥ (د.م، د.ن).
- فيّاض، محمد جابر (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م) البلاغة والفصاحة لغة واصطلاحاً، جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، القاهرة: مطبعة مصطفى محمد.
- القزويني، جلال الدين محمد الخطيب، (د.ت) الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت: دار الكتب العلمية.
- القطان، مناع (د.ت) مباحث في علوم القرآن، ط٣، القاهرة: دار المعرفة.

- القيرواني، أبو عبد الله محمد القزاز (١٩٧١ م)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: المنجي الكعبي، تونس: الدار التونسية للنشر .
- القيرواني، أبو علي بن رشيق (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) العمدة في محاسن الشعر وأدابه، تحقيق: محمد عطا، بيروت دار الكتب العلمية.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده للطبع: عدنان درويش، محمد المصري، ط٢، بيروت : مؤسسة الرسالة .
- الكوَّاز، محمد كريم (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م) الفصاحة في العربية (المفاهيم والأصول د.م : مؤسسة الانتشار العربي .
- اللبدي، محمد سمير نجيب (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٢ (بيروت :مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت) المقتضب، تحقيق :عبد الخالق عزيمة، بيروت:عالم الكتب .
- أبو المكارم، علي (١٩٧٥م) تقويم الفكر النحوي، بيروت : دار الثقافة .
- الملوخ، حسن خميس (٢٠٠٢م) التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير) عمان :دار الشروق .
- ابن منظور، محمد بن مكرم المصري، (د.ت) لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- ناصف، علي النجدي (د.ت) سيبويه إمام النحاة ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- النايلة، عبد الجبار علوان (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) الشواهد والاستشهاد في النحو، بغداد: مطبعة الزهراء .

- النحاس، أبو جعفر أحمد (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م) شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب .
- النحاس، أبو جعفر أحمد (١٤٠٩هـ=١٩٨٨م) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد ط٣، بيروت: عالم الكتب .
- نحلة، محمود أحمد ، (٢٠٠٢م) أصول النحو العربي، دم: دار المعرفة الجامعية.
- النقاخ، احمد راتب (١٣٨٩هـ=١٩٧٠م) فهرس شواهد سيبويه(شواهد القرآن-شواهد الحديث-شواهد الشعر) ، بيروت :دارا لإرشاد .
- آل ياسين ، محمد حسين (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت : دار مكتبة الحياة .
- ياقوت، أحمد سليمان (٢٠٠٠م) ، دراسات في اللغة والنحو ، د . م : دار المعرفة الجامعية .
- ياقوت ، محمود (د.ت) أصول النحو العربي ، مصر: دار المعرفة الجامعية .

الفهارس الفنيّة:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الحديث الشريف
- فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	الفاحة	٤	١٠٩
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	١٧٣	٨٦
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفْتٍ﴾	البقرة	١٩٨	١٠٩
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء	١	٤٦
﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾	النساء	٩٠	٥٢
﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾	الأنعام	١٣٧	١١٠
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	التوبة	٦	٤٥
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾	التوبة	١٢٨	١٠٩
﴿وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	الكهف	٢٥	١٢٥
﴿إِنْ هَذَانِ لَسَّحِرَانِ﴾	طه	٦٣	١٨

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ	٣١	١٣٥
﴿أَسْتَعِذُّ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ﴾	المجادلة	١٩	٧١
﴿فَأَصَدِّقْ وَأَكُن﴾	المنافقون	١٠	١٨

فهرس الحديث الشريف

رقم الصفحة	الحديث
٩٠	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : (أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى)
١١٢	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْفَجْرَ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ)

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البحر	البيت
١٢٦	الرجز	من لُدْ شولاً فإلى إتلائها
١٢٥	الوافر	إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد أودى المسررة والفتاء
٨	الطويل	مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةٌ لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا
١٠٠	الوافر	سراهُ بَنِي أَبِي بَكَرٍ تَسَامُوا عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
١٣١	الرجز	كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ خَلْبِ
١٢٩	الطويل	وَلَكِنْ دِيَاْفِيَّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
٢٧	الطويل	أَتَهَجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ
١٤١	الوافر	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
١١٩	الكامل	لَدُنَّ بَهْزِ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ
١٣٧	الرجز	وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
١٤٣	الرجز	لِغُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثْوَبَا

١٤٢	الطويل	إذا رَوَّحَ الرَّاعِي اللِّقَاحَ مُعَزَّبًا وَأُمَسَّتْ عَلَى أَنفِهَا عِبْرًا تُهَيَّا
٥٨	الرجز	نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
١٣٩	الرجز	قَد كَادَ مِنْ طَوْلِ اللَّيْلِ أَنْ يَمَّصَحَا
٩١	الوافر	فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْغِي أَنَّاسَ فَتَى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدَ
١٢٠	الكامل	فَلَا أَبْغَيْتُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَأَقْبَلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبِهِ ضَرْغِدَ
٨٧	الكامل	كَنُوحِ رَيْشِ حَمَامَةٍ تَجْدِيَّةِ وَمَسَحْتِ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَدِ
١٤١	المتقارب	وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنَدُكَ أَثْقَبُ أَرْتَادِهَا
٩٠	الطويل	وَقَدْ بَعَدْتَ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا بَلَى أَنْ مِنْ زَارِ الْقُبُورِ لِيَبْعُدَا
٧	الرجز	كَبَعْضِ مَنْ مَرَّ مِنْ الشُّدَّاذِ
١٢٣-٥٥	الكامل	حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
١٤٤	الكامل	وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ

١٢٨	المتقارب	دعوت لما نا بَنِي مِسْـورَا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدِي مِسور
١٢١	البيسط	فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ
١٤٢	الرجز	فيها عيا يـيـل أسود و نـمـر
٦٩-٢٨	الرجز	يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إياض
٢٦	الطويل	أردت لِكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقَرْبِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا يَبِيدَاءَ بَلْقَع
٨٤	الرجز	قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
٧٣	الطويل	يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار الـيـجـدغ
٨٢	الطويل	قبت كاني ساورثني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع
١٢٤	الطويل	لقد علمت أولي المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
١٣٢	الرجز	يا لـيـت أيام الصبا رواجعا
٧٤	الرمـل	ليت شعري عن خليي ما الذي غاله في الحب حتى ودعاه

٨٥	الرمل	كم بجودٍ مقرّفٍ نال العُلى وكريمٍ بُخلُهُ قدّ وضَعَهُ
٩٩	الرجز	إليك حتى بلغت إياكا
٨٦	البيسط	ما أنت بالحكم الثّرى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
٥٥	السريع	فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل
١١٥	البيسط	أستغفرُ اللهَ ذنبا لستُ مُحصِيَه رَبَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ
٧٢	الرجز	أعاشني بعدك وإدٍ مُبْقِلُ أكلُ من حوذانه وأنسلُ
١٠١	الرجز	أنت تكونُ ماجدٌ ونبيل إذ تهبُّ شمالُ بَليْلُ
١٢٧-٢٨	الطويل	فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٍ ونَهتَتْ نفسي بعد ما كدتُ أفعَلُهُ
٢٧	البيسط	اسمعُ حديثًا كما يوما تُحدِّثُهُ عن ظَهْرٍ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألَا
١٣٧	الرجز	فلا ترى بَعلا ولا حلائلا كَهُ ولا كَهْنًا إلا حاظلا
٦	الرجز	يترُكُنَ شَدَّانَ الحَصَى جَوافِلا

١٣٢	المتقارب	على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
١٢٤	المتقارب	ضعيفُ النكاية أعداءه يخالُ الفرارَ يراخي الأجلُ
١٣٥	الوافر	سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ
١٢٣	الكامل	أو مسحلُّ شنجٍ عضادة سَمَحَج بسرائته نَدَبٌ لها و كلومُ
١٣٨	الوافر	أثوا ناري فقلتُ مئونَ أنتم فقالوا الجنُّ قلتُ عموا ظلاما
١٣٣	الوافر	من أجلك يا التي تيمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عني
١٣٠	الهجج	كانَ تذيية حقان
١٣٦	الطويل	وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي